غرب كردستان . .

الربيع الدامي

غرب كردستان . .

الربيع الدامي

صلاح بدر الدين

عنوان الكتاب: غرب كردستان الربيع الدامي
المؤلف: صلاح بدرالدين
العدد: (94)
الطبعة: الاولى اربيل – كردستان – 2004
عدد النسخ : (1000) نسخة
تصميم الغلاف : محمد قادر
حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر: رابطة كاوا للثقافة الكردية
بيروت–لبنان: ص. ب. 5933/13.
كردستان العراق–اربيل–هـ: 2242843 – 2240441.
Enternet: www. Havgirtin.org

Kawa Verband For Kurdish Kultur-
Adenaver Alle – 54- 53113 Bonn
Tel: 004930445493652
Komkawa@t.online.deGermany: E.mail:

مطبعة الحاج هاشم-اربيل

تقديم..

أن تكون مع فلسطين ... يعني أن تكون مع كردستان

أو من " المدراش البعثي" إلى الإنسان

فـي إحـدى قـصص المـدراش **Midrash** الأسـطورية[1]، المثقلـة بالدلالـة والترميز، تطالعنا حكاية الحاخام مئير...ذلك القديس الأرثوذوكسي الذي تلقى دروسه اللاهوتية على الملحد أليشا بن أبيوه الملقب وسط المؤمنين اليهود بـ " الغوييم"، أي الغريب أو " الآخر" .

ذات سبت كان الحاخام يمشي إلى جوار معلمه الملحد الذي امتطى حماره غير آبه بقدسية يومه هذا. ولأنه يوم سبت، لم يكن بإمكان القديس الأرثوذوكسي، وهو أحد واضعي المدراش وآياته الحجة، إلا أن يتحمل عنت المسير منصتا في الوقت ذاته بكل حواسه المتوهجة إلى إيقاعات الحكمة المتدفقة كشلال عذب من شفتي المعلم الملحدتين .. ومأخوذا حتى الثمالة بتدفقها المبهر .

لقد استغرقه إنصاته المشدوه، المتلاشي في المعلم، إلى حد أنه لم يلحظ لا هو ولا معلمه أنهما وصلا إلى حافة الساعة الخامسة من مساء السبت، أو حدود الزمن الذي لا تسمح الطقوس اليهودية الأرثوذوكسية لأتباعها بتجاوزه في هذا اليوم المقدس. غير أن المعلم، وفي لحظة من لحظات إشراقه، سرعان ما انتبه إلى ذلك وأدرك أنه على وشك أن يأخذ بيد تلميذه إلى داخل حدود الخطيئة، فالتفت إليه قائلا : " انتبه **!** لقد وصلنا إلى الحدود ولا بد لنا من أن نفترق الآن من فورنا. ليس لك أن تتجاوز في صحبتي إلى ما هو أبعد من ذلك. عد من حيث أتيت" **!** وعاد الحاخام مئير من حيث أتى .. عاد إلى طائفته، فيما واصل المعلم الملحد مسيره إلى ما وراء يهوديته**!**

* * *

لا أذكر على وجه الدقة متى تعرفت على القضية الكردية عموما ، وفي بعدها السوري خصوصا . غير أني أذكر تماما أن عهدي الأول بها كان مبكرا . فقد أتاحت لي ظروف نشأتي الأولى ليس الاطلاع على القضايا والوقائع السياسية الوطنية فقط، بل والمساهمة في " صنعها" أيضا. وذلك إلى الحد الذي قادتني معه هذه المساهمة، على تواضعها، إلى تجربة الاعتقال السياسي الأول. على ذمة الحزب الشيوعي السوري / المكتب السياسي في وقت لم أكن قد بلغت فيه الثامنة عشرة من عمري (27 كانون الأول / ديسمبر 1979). غير أن تكويني الثقافي آنذاك ، ناهيك عن مصادره، لم يكن من العمق والسعة وتعدد الأبعاد بحيث يسمح لي بالاعتراف بوجود " قضية كردية " في سورية ومقاربتها عقلانيا، ناهيك عن فهمها. إذ إنني، وكمعظم أبناء جيلي اليساري المتمرد، كنت من ذلك الصنف الذي ينطبق عليه مفهوم هربرت ماركوز عن " الإنسان ذو البعد الواحد " **!**

---

(1) المدراش: التفسير التقليدي اليهودي للتوراة. والحكاية مقتبسة عن كتاب إسحاق دويتشر " اليهودي اللايهودي **": Deutscher : The Non-Jewish Jew , Oxford U.P.1968**

صحيح أن " الله كرّم وجهي " بحيث أني، وبخلاف معظم أبناء ذلك الجيل ، لم أسجد لصنم بعثي طوعا أو قسرا . إذ إنني لم أكن في يوم من الأيام عضوا في حزب البعث كما تقضي أوامر السلطة بالنسبة لطلبة المدارس في مراحلها كافة . غير أن ما لا يقل صحة عن ذلك هو أن عضويتي المبكرة في الحزب الشيوعي السوري / المكتب السياسي (بقيادة رياض الترك) لم تقدم لي الأدوات البديلة عن المنهج البعثي في مقاربة القضايا القومية ، وبالتالي التطهر التام من أي مسحة تفكير شوفيني يمكن أن تكون قد تسربت إلى ثقافتي . فهذا الحزب الذي استطاع ، من بين أحزاب شيوعية نادرة آنذاك ، شق عصا الطاعة على " الماركسية " بطبعتها السوفييتية وأدواتها التخريبية ـ التجهيلية المتمثلة بمنشورات " دار التقدم " ومركز الـ "كومنفورم " في براغ، وتقديم مقاربة علمية ريادية في الوسط الشيوعي. للمسألة الديمقراطية والمسألة القومية العربية، ظل عاجزا. ولم يزل. عن توسيع دائرة بيكار هذه المقاربة بحيث تشمل المسائل القومية للشعوب الأخرى التي تعيش في العالم العربي، وفي مقدمتها قضية الشعب الكردي، سواء في بعدها النظري العام أو في بعدها وتجليها العياني في سورية على الأقل. وبدا موقفه انتهازيا تماما حين أخفق، ولم يزل، في الإجابة على سؤال بسيط من قبيل "كيف يمكن لك ـ كشيوعي أن تكون مع فلسطين وضد كردستان في آن واحد " ؟! وسيسجل التاريخ بعد ذلك أن رابطة العمل الشيوعي (حزب العمل الشيوعي، اعتبارا من العام 1981) كانت أول حزب سياسي سوري يكتسب شرف الريادة في مقاربة القضية الكردية على قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتفرد سورياً في ذلك حتى وقت متأخر، والاستعداد الفدائي لدفع ثمن هذا الموقف ـ وبقية المواقف الأخرى ـ أمام محكمة أمن الدولة شبه العسكرية بتهمة "التآمر لاقتطاع جزء من أراضي الوطن وتسليمه لدولة أخرى" لمجرد الإقرار بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره !

بالنسبة لي شخصيا، كان الأمر يحتاج لسنوات أخرى من الجهد التثقيفي الذاتي، ونكران الذات القومية، من أجل تحقيق اقتراب مغاير من الضفاف الحقيقية للمسألتين القومية والوطنية، ومحاولة مقاربتهما فكريا بعيدا عن السائد الموروث . فكان انشقاقي النهائي عن الماركسية الرسمية في العام 1989، وبشكل خاص " سئتها اللينينية "، إيذانا بافتتاح معركة " تصفية الحساب السياسي والفكري " مع كل ما ورثته وخزنته في وعيي ولا وعيي عن هاتين القضيتين. وكان تأسيسي منظمة " لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية " في 10 كانون الأول / ديسمبر 1989، التي بقيت " منظمة فرد واحد " هو أنا حتى فبراير / شباط من العام التالي حين انضم إليها زملاء مناضلون آخرون مثل أكثم نعيسة ومحمد حبيب وحسن رفاعة وعفيف مزهر ... ثم هيثم مناع في الخارج، محاولة لخلق الأداة التنظيمية المعول عليها ـ على الأقل من جانبي ـ في تقديم هذه المقاربة . ولم يكن تعمدي إضافة كلمة " الديمقراطية " إلى اسم منظمة حقوقية ، معنية أساسا بالدفاع عن الحريات الأساسية، خارج إطار عملية " تصفية الحساب " تلك . إذ كنت توصلت إلى استنتاج يقول بأن

وكانت سنوات الاعتقال التي قاربت العشر، والتي قضيت حوالي التسع منها في زنزانة انفرادية، إحدى تلك الأشياء التي عسى أن نكرهها وهي " خير " لنا كما تعلمنا الحكمة. فقد أتاح لي الإنفراد مع النفس هذه الفترة الطويلة من الزمن فرصة استكمال وتعميق المراجعة التي بدأتها قبل ذلك ببضع سنوات . ومع إطلاق سراحي في أوائل أيار / مايو 2001 كنت قد توصلت " نهائيا" إلى خلاصات نظرية قد لا تبدو اليوم ذات شعبية في بلاد دمرها الفكر الشوفيني والأيديولوجيات الشعبوية التي أخفق حاملوها في تجاوز المفهوم البدوي للوطن. لكنني على يقين من أن الآخرين سيتوصلون إليها عاجلا أم آجلا، كل بطريقته وتجربته الخاصة. وآمل أن يحققوا ذلك بأقل ما يمكن من الخسائر والمعاناة التي تكبدتها أنا ، وتكبدها الكثيرون غيري من قبلي ومن بعدي، للوصول إليها .

هكذا كان عليّ، وعلى زملاء آخرين شاطروني التوصل إلى تلك الخلاصات، وإن عبر طرق وتجارب أخرى ، أن نؤسس "المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سورية " في 14 تموز / يوليو 2001، أي بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على إطلاق سراحي، كحامل للأفكار التي نعتقد بصحتها . وفي مقدمتها الاعتقاد الراسخ بأننا في سورية ، والعالم العربي عموما، نعيش في ظل احتلال داخلي، أو " كولونيالية داخلية "، بالمعنى الدقيق لا المجازي لهذا المفهوم، وأن العامل الحاسم للتحرر من هذه الكولونيالية، ولاعتبارات موضوعية لا مجال للخوض فيها هنا، من شبه المستحيل أن يكون إلا عاملا خارجيا. وذلك بغض النظر عن الشكل الذي

Community تلبية نداء النفير العام الذي يطلقه شيخها للدفاع عن مراعي غنمه في مواجهة نزعات توسعية، حقيقية أو وهمية، تصدر عن شيخ قبيلة أخرى !

أعرف جيدا أن مقدمة كتاب ليست المجال المناسب لتقديم سيرة ذاتية، فكرية أو ثقافية أو سياسية، قد لا تعني أحدا في شيء. فضلاً عن أنه لم يزل من المبكر جدا حتى التفكير بكتابتها. لكن استحالة أن يكون المرء نسيج وحده وتجربته الذاتية وحسب، وواجب أداء الأمانة لأصحابها، حتّما عليّ التوقف عند بعض المحطات المريرة ـ لكن المفيدة ـ في سياق التفاعل مع قضايا وطنية كبرى والمسيرة المعقدة للوصول إلى مقاربتها عقلانيا، والتي يبدو أن لا مناص من المرور فيها على المستوى الشخصي كي ننجح في مقاربتها على المستوى العام . أو بتعبير آخر : كي يستطيع المرء أن يمضي مع المعلم أليشا بن أبيوه إلى ما وراء يهوديته، بدلا من أن يعود إلى يهوديته مع الحاخام مئير !

ولكن إلى أي مدى تصلح هذه التجربة الشخصية معيارا للقياس ؟ وكم عدد أولئك الفدائيين الذين يتوفر عليهم مجتمعنا العربي في سورية، المستعدين لمرافقة أليشا في رحلته بعد الساعة الخامسة من مساء السبت، بدلا من العودة مع الحاخام مئير عند الوصول حافة تلك الساعة ؟!

للأسف ، أثبتت الهبة الشعبية الكردية التي شهدتها سورية في آذار / مارس المنصرم أن استثنائية عدد هؤلاء الفدائيين لم يزل هو القاعدة . فقد جاءت ردود الفعل في " الشارع الثقافي والسياسي" العربي السوري لتكشف عن أن " النزعات والميول الفاشية والعنصرية ليست إلا ذلك البراز الثقافي الذي كان المجتمع سيلفظه من شرجه ، بدلا من فمه ، لو أتاحت له الظروف التاريخية أن يتطور بشكل طبيعي " على ما قاله ترو تسكي قبل حوالي سبعين عاما ... مهما بدا في قوله هذا من قسوة وبذاءة أدبية ، هي في حقيقة الأمر جمالية القبح حين يوضع على خلفيته المناسبة !

ما حدث كان فضيحة ثقافية وأخلاقية للمجتمع العربي السوري بكليته، قبل أن يكون فضيحة سياسية لأحزابه ونخبه. فحين ينساق " الجمع النخبوي " ، مع استثناءات نادرة ، وراء غرائز القومية البدوية المسعورة، وفي تناغم " مدهش" مع شيخ القبيلة " الوطنية. القومية "، لا يعود بالإمكان الحديث عن غبش في الرؤية لعدة أنفار من البشر ، بل عن براز ثقافي كان المجتمع عاجزا عن إخراجه من شرجه، لأنه فشل أساسا في

***

قلة من أبناء سورية، عربا وأكرادا ومن قوميات أخرى، تعرف أن مؤلف هذا الكتاب، المناضل الكردي صلاح بدر الدين، الذي شرفني بالدعوة لتقديم كتابه هذا، كان ومازال فدائيا من اجل القضايا العربية الكردية المشتركة ومن اقرب واخلص أصدقاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان قد حاز على ارفع وسام فلسطيني في حفل خاص من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في بداية عام 1980 ببيروت ويساهم الآن كمنسق عام في رعاية عدد من جمعيات الصداقة بين الكرد والعرب وأنه أفنى سنوات عديدة من عمره في جبهات الكفاح المسلح دفاعا عن القضية النبيلة للشعب الفلسطيني الذي يناضل ببسالة منذ نصف قرن من أجل حقه في تقرير مصيره . وفي دعوته لي ، أنا المواطن العربي ، لكتابة مقدمة هذا الكتاب ، حاول صلاح بدر الدين أن يؤكد مرة أخرى أنه عربي بمقدار ما هو كردي، مثلما أكد يوما ما بالممارسة أنه يستطيع أن يكون فلسطينيا بمقدار ما يكون كرديا، لأنه استطاع ـ قبل هذا وذاك ـ أن يكون إنسانا !

أما أنا ، الذي تعمدت أن أتجنب الحديث عن تفاصيل المأساة الكردية في تجليها السوري ، لأني أرفض أن أعطي الكردي السوري درسا نظريا في معرفة آلامه وآماله وهو يعيشها في كل لحظة ، فقد حاولت من خلال تلبية هذه الدعوة أن أؤكد على أنني كردي بمقدار ما أنا عربي ، لأنني لا يمكن أن أكون مع فلسطين وضد كردستان في آن واحد . والأهم من هذا وذاك : لأني قررت أن أواصل السير مع معلمي أليشا بن أبيوه بعد الساعة الخامسة من مساء السبت ... العربي !

نزار نيوف

باريس ، 11 أيار/مايو 2004

مقدمة

شكلت أحداث الثاني عشر من آذار هذا العام وما تلاها منعطفا بارزا في تاريخ الكرد وحركتهم القومية في سورية، باعتبارها نقطة تحول نوعي في مسار الحركة وفاصلا بين مرحلتين واحدة انتهت بكل ما كانت تحمل من أزمات وجمود وتراوح في المكان وأخرى ستفتح آفاقا جديدة بكل جوانبها أمام الحركة السياسية الكردية المتجددة والمتحولة حسب ماهو مأمول ومطلوب ومتوقع.

الجديد في سمات وميزات ومظاهر هذه المرحلة انتقال القضية القومية الكردية بما هي وعاء نضالي ديمقراطي تغييري فاعل وحركة ومطالب وأهداف وإستراتيجية وتكتيك إلى وسط أصحابها أي جماهير الشعب الكردي بكل طبقاتها الوطنية وفئاتها وميولها. وتحررها من استيلاء ومصادرة قيادات الأحزاب والمجموعات والمنظمات التي كانت تتعامل معها بعقلية ما قبل نصف قرن وتتقاذفها بين جدران أربعة وفي أجواء السرية والتكتم لكأن هذه القضية التي تهم الملايين قد تحولت إلى مسائل حزبية خاصة أو سلعة تطرح في سوق المناقصات وتعود إلى أفراد من المستغلين لا هم لهم سوى الانتفاع وإدارة الأزمة بالتناغم مع تكتيكات الأجهزة الأمنية وفي المقدمة الجهاز المختص بالملف الكردي.

وقد تجلت العودة المحمودة للقضية إلى موقعها المناسب كما ظهرت من المقاومة السلمية الشجاعة لأصحابها عنها والتمسك بأهدافها والمضي في سبيل صيانتها والحفاظ عليها وتقديم الشهداء من اجل ذلك وهذا المسار بحد ذاته هو النهج الحقيقي الذي كان من المفروض أن تسير عليه قيادات الأحزاب، أما ما حصل فكان

الجديد الآخر هو ارتقاء الوضع الكردي السوري إلى مصاف حركة قومية وطنية ديمقراطية تشكل رقما في المعادلة السورية الوطنية ، وقضية ستجد مكانها في برامج وأجندة مختلف القوى والمنظمات السياسية كحركة قومية وطنية ديمقراطية تشكل رقما في المعادلة السورية الوطنية وقضية ستجد مكانها اقصات وتعود إلى أفراد من المستغلين لا هم لهم سوى الانتفاع وإدارة الأزمة بالتناغم ماسية والاجتماعية والمؤسسات الثقافية وأوساط الرأي العام في بلادنا بعد أن غابت عنها طوال ثمانية عقود لأسباب تعود إلى مقتضيات إستراتيجية تمسكت بها الأنظمة والحكومات السورية المتعاقبة ودفعت بالأمور بذلك الاتجاه وفقا لإرادة التجاهل والتغييب والإقصاء ولا نستطيع هنا تبرئة حركتنا السياسية من مظاهر التقصير والإسهام غير المباشر في إدامة ذلك السلوك الرسمي الذي ألغى الرقم الكردي في سورية في كل هذه السنوات رغم أن الكرد يشكلون القومية الثانية في البلاد. وفي هذا المجال يجب أن لا نغفل التطور الجديد الحاصل حيال القضية القومية الكردية على الساحة الوطنية السورية وخاصة في التجاذب الحاصل الآن ومنذ الأحداث تحديداً بين مختلف الآراء والمواقف والتيارات والأشخاص فبغض النظر عن طبيعته المواقف والآراء السليمة منها والخاطئة الديمقراطية منها و الشوفينية المنصفة منها والظالمة إلا أن مجرد مناقشة القضية الكردية والتعامل معها تعني الكثير وتشير إلى بداية مرحلة جديدة أساسها رؤية الآخر الكردي والاعتراف بوجوده وبقضيته الخاصة في إطار القضية الوطنية العامة وأكثر من ذلك هناك آفاق واسعة ومشجعة لمزيد من التفاعل بين القضيتين الكردية – الخاصة – والديمقراطية – العامة. خاصة اذا استمر هذا النقاش الواسع والغني والشامل بين الأوساط السياسية والثقافية السورية في الداخل والخارج وبين التيارات الموالية ومثقفي وأتباع السلطة من جهة ورموز ونشطاء المعارضة الديمقراطية العربية السورية إلى درجة الإسهام في طرح وتقييم قضايا الخلاف الفكري والسياسي في الحركة القومية الكردية بين جناحي اليسار القومي الأكثر واقعية والأصدق طرحاً والأعمق فكرياً والأقرب إلى المعارضة العربية السورية واليمين القومي الأكثر مهادنة مع أجهزة السلطة والأقرب إلى تكتيكات النظام حيال الكرد والعرب والمعارضة، ومن

صلاح بدر الدين
نيسان /2004

في سبيل تعزيز المقاومة الكردية السلمية ضمن برنامج التغيير الديمقراطي في سورية

طرحت أحداث الأيام الأخيرة في القامشلي والمدن والبلدات والمناطق الكردية وفي العاصمة دمشق وحلب مهام جديدة أمام الحركة القومية الكردية وجماهير الشعب الكردي عامة. هذه الأحداث التي بدأت وتفاعلت بهذه السرعة وبتلك القوة والإندفاعة كانت مخططه في البداية من جانب السلطات الحاكمة لأهداف عنصرية لا تخلو من الفتنه ومحاولة الإيقاع بين العرب والكرد اللذين يتشاركون في الاضطهاد والقمع في ظل النظام الدكتاتوري الشوفيني الحاكم ، وقد سعت السلطة في مخططها هذا انسجاما مع نظرتها وموقفها من الوجود الكردي المبني على التجاهل ورفض الواقع وتحقيق مصالح خاصة بها بعد عزلة النظام الخانقة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية وتردي الوضع الاقتصادي وتلقي الضغوطات الخارجية ومساءلتها دولياً حول تورطها في العلاقات الأمنية والعسكرية والمالية مع نظام البعث الدكتاتوري المقبور في العراق . ومن سوء حظ أصحاب القرار في بلادنا أن مخططهم تحول وبالا عليهم وجلب لهم المزيد من السخط الشعبي و الإدانه العالمية والضغوطات من جانب الرأي العام العالمي في كل مكان ومن المتوقع أن تجسد الأحداث الجارية في المناطق الكردية في سورية والمواجهات المستمرة بين جماهير الكرد من جهة وأجهزة القمع والجيش وذئاب المرتزقة إلى ساحة مركزية تنطلق منها شرارة حركة التغيير الديمقراطي في البلاد الكفيلة بإنقاذ سورية ووضع الحلول لازمتها بما فيها إيجاد الحل الديمقراطي للقضية الكردية وانطلاقاً من هذه الحقيقة واستجابة لمتطلبات الظروف الدقيقة والحاسمة في حياة الشعب السوري عامة والشعب الكردي على وجه الخصوص والتزاماً بواجب المساهمة في بلورة البرنامج السياسي الكفيل بتجسيد مهام المرحلة الراهنة وصياغتها وطرحها أمام جماهير الشعب الكردي والقوى الوطنية والديمقراطية

مقترحات للمناقشة:

إن من أولى المهام العاجلة تحقيق أرقى أنواع الوحدة الميدانية بين التنظيمات والمجموعات السياسية والفعاليات والشخصيات الوطنية والثقافية والناشطين في صفوف الجماهير الشعبية ، والتوصل إلى سيطرة كاملة عبر إدارة سياسيه ديمقراطيه شفافة على مستوى المحافظات والمدن والمناطق الكردية وفي دمشق العاصمة وحلب ، ومن الواجب على ممثلي الأحزاب والمجموعات الكردية بكافة أطرها أن تقرأ التطورات الأخيرة بواقعيه وان نتقبل نتائج التحرك الجماهيري في المواجهة السلمية كونه أفرز بداية اصطفاف جديد في موازين القوى في الحركة القومية الكردية بحيث يمكن لفعاليات جديدة – أفرزتها – الأحداث , المشاركة في اللجان وفي القرار السياسي بشأن الأزمة والمطالب والأهداف.

من المفيد أن يحمل ممثلو الشعب الكردي برنامجاً سياسياً واضحاً وان يمارسوا تكتيكاً موحداً أينما كانوا وان يخاطبوا محاوريهم بلغة واحده ومضمون واحد وان يلتزموا بذلك البرنامج وإلا لا لزوم للادعاء بتمثيل الشعب الكردي أو الدفاع عن حقوقه.

كما انه على هؤلاء (-لجانا- أو أفرادا أو هيئات) أن يبادروا على الفور إلى تشكيل لجان فرعيه في جميع مناطق التوتر تقوم بالمفاوضات مع ممثلي السلطة الأمنيين حيث أن الجانب الحكومي وحتى الآن لم يكلف سوى ضباطا من أجهزة أمن الدولة والأمن السياسي والأمن العسكري للتعاطي مع الأزمة والاجتماع مع الجانب الكردي وهذا أمر مسيء للحكومة أولا وللحركة القومية الكردية تالياً وهو ينم عن إصرار أوساط النظام على كون القضية الكردية مسألة أمنية. ويجب إدارتها عبر الأجهزة الأمنية ، في حين إن القضية سياسيه ولن تحل بالعقلية الأمنية لذلك ***على الجانب الكردي التوقف عن اللقاءات مع – جنرالات – الأمن والمطالبة بالتحاور مع رئيس الحكومة السورية والوزراء المعنيين.***

أما بشأن البرنامج السياسي فمن الضروري أن يتضمن مطالب وأهداف الشعب الكردي التي تتلخص في :

حل سياسي يضمن الاعتراف بالوجود الكردي كقوميه ثانيه في البلاد وتثبيت ذلك في دستور البلاد والاعتراف بحقوقه القومية والسياسية والديمقراطية بالشكل الذي يرتضيه الكرد عبر استفتاء نزيه ليقرر مصيره في صيغة واضحة في إطار سوريه ديمقراطية متحدة. ولاشك أن هذا الحل هو السبيل الوحيد لوقف كافة الإعمال والصراعات وتأمين الاستقرار والسلم والتعايش ومن شأنه ترسيخ وشائج الوحدة الوطنية بين سائر القوميات في سورية.

إن هذا الحل المنشود يجب أن يسبق كل شيء وهو المفتاح لاستتاب الأمن ووضع حد للمناوشات . وتوفير للوقت والجهود وضمانة وحيدة لمستقبل الكرد وتطمينهم وإعادة الثقة إلى نفوسهم وهو الدليل الوحيد على مصداقية أية حكومة في مدى جديتها وحرصها على سلامة الوطن والشعب والوحدة الوطنية. ويجب أن يرافق الحوار السياسي من اجل تحقيق هذا الحل المنشود وكخطوة حسن نية من جانب السلطات اتخاذ التدابير اللازمة في تحديد مسؤولية التفجير الذي حصل في القامشلي والأماكن الأخرى والتي تتحملها أجهزة الأمن والشرطة وأزلامها وقطعانها الشوفينية المسلحة وتقديم الجميع إلى المحاكم بعد أن تقوم لجنه تحقيق مشتركه من الحركة الكردية وممثلي السلطة والقوى الديمقراطية السورية وكذلك التعويض على الأهالي وضحاياهم وإطلاق سراح الموقوفين الأكراد بالسرعة الممكنة والاعتذار للشعب الكردي وأهالي تلك المناطق المنكوبة بما حل بهم بعد انسحاب كل أجهزة الأمن والجيش من المنطقة. على الجانب الكردي المحاور اطلاع الجماهير على كل ما يحصل بشكل يومي وعبر لجنة إعلاميه موحده وكذلك العودة إليها بين الحين والآخر لاستمزاج آراء الناس المعنيين وشهاداتهم حول الإجراءات التي ستتخذ وكذلك حول حقائق الأحداث على الأرض.

<u>من جهة أخرى يجب تحريم الصلات الجانبية تحت أية ذريعة كانت وإبعاد كل من يخترق الإجماع القومي والبرنامج</u> السياسي الموضوع من كل اللجان والهيئات في جميع المناطق . والتزام الجميع بموقف واحد تجاه الحوار مع الحكومة والمطالب الكردية وترك النشاط الإعلامي للجنة المختصة الممثلة للجميع . وبسبب أهمية العمل الخارجي من المفيد أن يسري مفعول هذه المقترحات في جميع الساحات الخارجية دون استثناء. على ممثلي الشعب الكردي تجنب الوقوع في – مصيدة – السلطة وأجهزتها البارعة في المناورات والتلاعب وأساليبها التي تتراوح بين – الترغيب

مـن الواضـح أن هـذه المقترحـات لـن تتحقـق بالـشكل المطلـوب إلا فـي ظـل استمرارية المقاومة السلمية وإدامة المواجهة بالوسائل الديمقراطية من جانب جماهير الشعب الكردي وحركته السياسية في الداخل والخارج وهذا هو الطريق الوحيد أمام الكرد في هذه المرحلة لتحقيق أهدافه المشروعة وتكريم شهدائه وجرحاه ومناضليه ، كما أن ذلك هو السبيل لتحقيق التواصل بين التحرك الكردي القومي السلمي من جهة وبين قوى التغيير الديمقراطي على الصعيد العربي في سورية والتوصل معاً إلى برنامج وطني ديمقراطي سوري يشكل البرنامج القومي الكردي جزء أساسيا منه ومواصلة النضال المشترك حتى تحقيق الأهداف التي تناضل من اجلها كافة القوى والأطياف والتيارات، وبالأخير لتعميق التضامن العالمي مع الشعب السوري التواق إلى الخلاص من الدكتاتورية وتحقيق الديمقراطية والإصلاح ومع الشعب الكردي الذي يتعرض إلى التحديات والمخاطر ويصر على الدفاع عن وجوده وحقوقه.

ماذا تعني أحداث قامشلو ومحيطها

هل هي الشرارة الأولى لعملية التغيير الديمقراطي في سوريا ؟

بداية يجب القول إن الأزمة لم تنته بعد بل مازالت تتفاقم وقابلة للاستمرار، ودماء شهداء أبناء شعبنا الأبرار لم تجف في كافة مدن وبلدات الجزيرة من قامشلو مروراً بديريك وعامودا ورأس العين –سرى كاني– وقبور البيض–تربه سبى– والحسكة– وعفرين. ومئات الجرحى مازالوا يرقدون في المشافي، ومئات المعتقلين الكرد مازالوا رهائن لدى السلطات القمعية، وأكراد المنطقة برمتهم يحاولون التعامل

من جهة أخرى من الواجب طرح الحقائق دون تشويه، وتفنيد ادعاءات أجهزة الإعلام الرسمية وتشويهات جهات سياسية تدعي الوطنية والاشتراكية محسوبة على السلطة وأقلام مأجورة لمثقفي السلطة التي بدأت ببث السموم العنصرية عبر بعض وسائل الإعلام والصحافة والفضائيات العربية، إلى جانب ضرورة تنبيه بعض المجموعات السياسية الكردية بالالتزام بمصالح الشعب الكردي وجماهيره الأبية المناضلة. ومن اجل مواكبة الحدث وطرح الحقيقة وفي سبيل الحفاظ على قدسية وجوهر الأهداف الكردية المشروعة في إطار المبادئ الوطنية والديمقراطية لكافة فئات الشعب السوري نرى لزاما علينا التأكيد على المسائل التالية :

أولا : ما حدث في القامشلي والمناطق الأخرى مرشح أن يتكرر في مختلف المناطق الكردية وأماكن تواجد أبناء القومية الكردية في كل لحظة بسبب تجاهل الوجود القومي الكردي رسمياً وعدم الاعتراف بحقوقه القومية رغم أن عدد الكرد لا يقل عن 15 % من سكان البلاد ويشكلون القومية الثانية في سورية . والسبب الآخر هو الثقافة الشوفينية العنصرية التي تبثها وتعممها السلطات الحاكمة وأذنابها من بعض المثقفين الذين يروجون بضاعتهم الكاسدة كل يوم عبر صحف وفضائيات لا تقل عنهم عنصرية وحقداً على الكرد ، والسبب الثالث هو التزام أجهزة السلطة وأبواقها حتى الآن بموقف مناصر للطاغية صدام حسين والاستمرار في إرسال ودعم وتجهيز الإرهابيين ليمارسوا القتل و الإبادة ضد الشعب العراقي ومن ضمنه شعب كردستان العراق وترويج دعاية ملفقه حول تواطؤ الكرد مع إسرائيل وخيانتهم للعراق وعمالتهم للتحالف الأمريكي – البريطاني ، في ظل هذه الأسباب والعوامل يكون النظام الدكتاتوري الشوفيني قد قرر إعلان الحرب على الشعب الكردي اليوم في القامشلي ومدن وبلدات الجزيرة وغدا في أماكن أخرى .

ثانياً : أحداث القامشلي لم تكن لأسباب – كروية – قد تكون السلطة استغلت المناسبة لتنفيذ مخططها، وهي لا تحمل صفة محلية – مناطقية بل تجسيد سياسي واضح لواقع الحال الراهن واقع سلطوي شوفيني جائر ومستبد ومتآمر باحثا عن أية ذريعة ممكنه لتنفيذ خططه العنصرية وإلحاق الأذى بالكرد وواقع شعب كردي مضطهد يرنو إلى الخلاص ونيل حقوقه القومية والديمقراطية.

وهي ليست أعمال شغب أو من فعل لصوص من أبناء المدينة المسالمة فالشغب جاء من – الزوار – المسلحين والمهيئين والحاملين لصور الطاغية صدام حسين والمستفزين لمشاعر أبناء القامشلي . واللصوصية السياسية المتعمدة والمدربة على ممارسة العنصرية وعدم المسؤولية جاءت من – الحاكم العرفي – الغائب – الحاضر

ثالثاً: كرد القامشلي والجزيرة وكافة المناطق الكردية لم يواجهوا القوانين المرعية ولم يعتدوا على الأملاك العامة والمصالح والمؤسسات ولم يطرحوا وجودهم بديلاً عن كرد العراق ولم يقرروا التحرك في سبيل التدخل في شؤون العراق الداخلية ، وهم يعرفون حدود جهودهم النضالية ومهامهم القومية الآنية والمرحلية والإستراتيجية التي لا تتجاوز التمسك بقضيتهم القومية والوطنية في سورية كمهمة أساسية والانتصار المعنوي لكل ما يحصل من تطور ايجابي لمصلحة أكراد الأجزاء الأخرى من كردستان . وهم يناضلون منذ أكثر من قرن وقدموا الشهداء والتضحيات قبل تحرير العراق وصدور قانون الحكم الانتقالي.

رابعاً: كرد الجزيرة لم يخططوا لأحداث القامشلي والمناطق الأخرى بل أصبحوا ضحية مخططات مرسومة . وكانوا ومازالوا في مواقع الدفاع عن أرواحهم وكرامتهم ومدينتهم وفرقهم الفنية والرياضية من شرور ذئاب السلطة ورصاصات أسلحتهم التي لم تتوجه منذ أربعين عاما إلا إلى صدور الشعب السوري. أنهم لم يمهدوا إلى أحداث مواجهات قومية عنصرية والثقافة السياسية لدى الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الكردي المضطهد والمحروم تعبر عن نفسها بمبادئ الديمقراطية والمساواة والعدل والتعايش القومي والصداقة مع الشعب العربي والقوميات الأخرى واعتبار القضية الكردية قضية وطنية ديمقراطية إنسانية عادلة.

خامساً: الشعب الكردي في سورية وحركته السياسية وأبناء الجزيرة لم يخططوا من اجل اندلاع انتفاضه مسلحة لسلخ أجزاء من سورية أو إلحاقها بأجزاء من كردستان ، فا البرنامج القومي الكردي واضح وصريح في تمسكه بالنضال السياسي السلمي في انتزاع حقوقه المشروعة، والالتزام بوحدة البلاد على قاعدة الاعتراف المتبادل وتأمين الحقوق والاتحاد الاختياري من جهة أخرى لم يطالب الكرد في يوم من الأيام بالتدخل الخارجي أو احتلال سورية مع أن التجربة والوقائع والأحداث تثبت في هذه المرحلة بأن الضغط الخارجي مطلوب من اجل تحقيق التغيير الديمقراطي والإصلاح وإزالة الظلم وقبر الدكتاتورية كما حصل في أفغانستان والعراق ويوغسلافيا السابقة وغيرها.

فالتاريخ الكردي في سورية يشهد بأنه واجه التدخل الخارجي مراراً إن كان عبر الانتفاضات والثورات ضد الانتداب الفرنسي أو مواجهة التدخل التركي في أواخر

مهام عاجله أمام الكرد:

لاشك أن ما حصل يؤسس لولوج مرحلة جديدة في النضال القومي الكردي رغم انه من المبكر جداً تقييم الحدث بصورة نهائيه لأن الأزمة كما ذكرنا مازالت مفتوحة أمام العديد من الاحتمالات وأول ما يجب التنبه إليه أمام مخططات السلطة الشوفينية هو عدم الاستدراج لتحاشي الوقوع في الافخاخ الموضوعة، والحذر من الانجرار إلى أية معركة ذات طابع عنصري عنفي، والتمسك الدقيق بحقيقة قومية المعركة السياسية وتلك تستدعي الالتزام الصارم بمتطلباتها وأصولها ومساراتها وفي المقدمة منها وحدة الصف والموقف والهدف وقطع الطريق نهائياً على أية محاولة لتعطيل السيطرة السياسية من جانب الحركة الكردية بصورة جماعية دون استثناء احد من المنظمات والأحزاب والفعاليات والشخصيات الوطنية والثقافية وطلبة الجامعات.

<u>لقد طرحت الأحداث – التي تتواصل – حقيقة يجب أخذها بعين الاعتبار والالتزام وهي ضرورة إدارة العملية السياسية بصورة جماعية والتحول من التعصب – الحزبي – الضيق إلى الإطار القومي الجامع لمصالح جميع الطبقات والفئات الكردية ولا بأس أن تؤطر النشاطات والحوارات</u> والمطالب والبرامج باسم الحركة الوطنية والقومية الكردية بعد انجاز لجنة موسعة ديمقراطية تدير العملية وتكون أول قراراتها الملزمة تحريم الاتصالات والصلات السرية والجانبية مع ممثلي السلطة والنظام وعدم منح الشرعية التمثيلية لأي طرف يريد الانفراد في التصرف أو استغلال دماء الشهداء لمصالح شخصية وجانبيه . وكذلك إقرار تحديد هيئة إعلامية مخولة بالنطق باسم الجانب الكردي في الداخل والخارج. إن الحركة القومية والوطنية الكردية أمام تحديات واستحقاقات سياسية وكل الدلائل تشير إلى إمكانية استثمار هذه اللحظة الراهنة لصالح التقدم نحو الأمام وانجاز مكاسب للشعب الكردي وتحقيق خطوات على طريق أهدافه المشروعة وكل ذلك رهن بتوفير الأسباب والشروط السالفة الذكر وعدم السماح للتراجع خاصة وان هناك تياراً انهزامياً معروفاً بالتساوم على الحقوق القومية يحاول منذ البداية التلاعب بالمصير وبيع دماء الشهداء بأبخس الأثمان وتفويت هذه الفرصة المواتية على حركة شعبنا.

من الواجب على أبناء شعبنا في كل مكان أن يستمروا في نضالا تهم السياسية بكافة السبل والوسائل السلمية وأماكن تواجدهم المتاحة وان يحولوا ساحات مناطق كردستان الغربية إلى منطلقات لطرح المطالب والأهداف وتكريم دماء الشهداء وتحرير السجناء والمعتقلين ، ومن واجب أشقائنا الكرد أن يدعموا نضالنا ويؤازرونا

إن ما قام به النظام الشوفيني الاستبدادي ضد أبناء كرد سورية وما يحضر له في الأيام القادمة حيث تؤكد الأنباء على محاولات خطيرة تجري الآن بإشراف شقيق رأس النظام ماهر الأسد ونائب رئيس جهاز الأمن السياسي في سورية اللواء محمد منصورة تقضي بتوزيع الأسلحة على أفراد بعض العشائر العربية وتعبئتهم للقيام بالأعمال الإرهابية ضد الكرد المسالمين العزل لتحويل المعركة السياسية إلى صراع عنصري وهو أمر تفنن فيه ومارسه حزب البعث في سورية والعراق مما يشكل خطرا على مستقبل الوحدة الوطنية في البلاد وعلى العلاقات العربية الكردية في المنطقة وتهديدا للتحولات الديمقراطية التي حصلت في العراق بدعم وإسناد قوات الحلفاء وتحديا للإرادة الدولية الرامية إلى دمقرطة الشرق الأوسط وتحقيق العدل والاستقرار والعلاقات السلمية بين شعوبها . إزاء ذلك فان القوى الدولية والإقليمية المعنية وخاصة قوى التحالف الدولي المتواجدة في العراق وعلى مقربة من الحدود السورية تتحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية في كل ما سيحصل لكرد سورية على أيدي زبانية صدام حسين والنظام البعثي الحاكم .

تحية النوروز إلى مريم نجمه وإخوانها

في غمرة تزاحم ردود الفعل الشوفينية من جانب بعض المثقفين العرب السوريين على ما حصل في القامشلي أو بالأصح على الأحداث الكردية السورية منذ

أمام هذه الحرب الإعلامية- الثقافية التي أججها النظام الشوفيني الاستبدادي لمواكبة الفتنه التي أشعل فتيلها في القامشلي والتي تهدف كما هو معروف من جمله ما تهدف إليه تحقيق ما خطط له منذ البداية في مجال تسعير المواجهة العنصرية بين الكرد والعرب ليس في القامشلي والجزيرة فحسب بل على مستوى البلاد برمتها، والمضي في تأليب الرأي العام العربي من خارج سورية وإذا كان المخزون الوطني الكردي والحس السياسي العالي في الشعور بالمسؤولية قد أبطلا من مفعول المخطط حتى الآن إلا أن السلطة الاستبدادية ماضية في نهجها ومصرة على الاستمرار خاصة في مجال التمهيد التعبوي والثقافي والدعائي وتوفير حالة شعبية عربية تستجيب لمغالطات ومؤامرات السلطة الحاكمة كجزء من إستراتيجيتها الراهنة حول معالجة الوضع الداخلي والأزمة المتفاقمة الرامية إلى الحفاظ على النظام وبنيته الأمنية والعسكرية والحزبية بمعزل عن مصالح الشعب السوري ومستقبل البلاد وإرادة الوطنيين السوريين من العرب والأكراد في تحقيق التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي.

نقول في هذه الأجواء السوداوية المشحونة بالتعبئة العنصرية المترافقة مع الفتاوى الثقافية والسياسية لتجريد الكرد من مقومات وجودهم القومي التاريخي الجغرافي والحضاري والحقوقي نستبشر خيراً ونزداد تعلقا بالوطن وبوحدة البلاد ومستقبلها الديمقراطي المنشود إلى جانب الاستمرار بالتشبث بحقوقنا العادلة و التمسك بالشراكة الكردية العربية المبنية على الصداقة التاريخية والعيش معاً بسلام ووئام عندما نستقبل بمشاعر الإخوة والامتنان رسائل التهاني والتضامن بمناسبة عيدنا القومي نوروز المتشح بالسواد هذا العام والمحنه الراهنة مواطنات ومواطنين سوريين وعرب وفي مقدمة تلك المبادرات رسالة السيدة مريم نجمه العربية السورية ومحمد غانم العربي السوري وعمر القاسم العربي الفلسطيني ابن بيت المقدس وحامد

لقد كان لرسالة السيدة مريم نجمة في توقيتها نكهته خاصة وتأثير معبر خاصة وإنها جاءت كلفتة تضامنية عميقة مع كاوا الحداد في صراعه الأبدي مع الطاغية- ازدهاك- هذا الصراع الذي مازال يطبع التاريخ الكردي في القديم والحاضر بإرادة مواجهة الشر والظلام و نشدان التحرر والسلام ليتخذ اليوم السير في نهج التغيير الديمقراطي وإزالة الدكتاتورية والاستبداد وهو قدر واكب مسيرة حركة التحرر الوطني الكردية منذ القرن التاسع عشر وبدأ يثمر الآن في منطقتنا خاصة بعد الدور الكردي البارز في عملية تحرير العراق من الدكتاتورية.

لقد أعادتنا تهاني شركائنا مريم نجمة ومحمد غانم والآخرين مرة أخرى إلى أجواء النضال الكردي العربي المشترك والتضامن من اجل تحقيق الديمقراطية في بلادنا والعمل سوية لنشر العدالة والمساواة ومبادئ الاتحاد والتعايش السلمي في المنطقة بأسرها.

أتوجه إليكم بهذه التحية النوروزية الجوابية الصادقة الآن وجحافل- ازدهاك- تهاجم المناضل الوطني محمد غانم حيث ألقت قوات جهاز الأمن العسكري القبض عليه في مدينة الرقة بتهمة إرسال تهنئه لإخوته الكرد في عيد النوروز وهي في نظر أحفاد وتلامذة ورفاق عفلق وصدام حسين وزكي الأرسوزي ومحمد طلب هلال ومحمد منصورة تمس الأمن القومي وتهدد الوحدة الوطنية وتثير النعرات العنصرية وهي كافية لتوقيفه حسب قانون الطوارئ والأحكام العرفية مدة طويلة كما كان يفعل سلف الرئيس الحالي بضحاياه والذين تراوحت مدد اعتقالهم بين ربع قرن وثلاثة عقود. وإزاء ذلك نقول لمريم نجمة وإخوانها لنا نوروزنا عيد المحبة والحرية والتضامن والتغيير الديمقراطي والاتحاد الاختياري والعيش المشترك ولنا رمز هذا اليوم الجديد كاوا وللآخرين سجونهم ومعتقلاتهم وأجهزتهم القمعية وازدهاكهم ونحن وإياهم على موعد وان غداً لناظره قريب.

عودة إلى شركائنا العرب السوريين معاً على درب الخلاص والتغيير الديمقراطي

في تاريخ العلاقات الكردية العربية ثوابت حفرت على صفحاته وجذور تشعبت في أعماقه لا يمكن النيل منها أو إغفالها أو الاستهانة بها. ومنذ القدم تعرضت حقائق تاريخنا المشترك إلى محاولات التشويه من جانب أعداء خارجيين وداخليين، وكانت الأنظمة الحاكمة ومنذ استقلال بلادنا رأس الحربة في محاولات الهدم.

البورجوازية التقليدية- الوطنية – السورية والتي تبوأت مرحلة التصدي للانتداب واستلام السلطة وحلولها محل الاستعمار الكولونيالي لم تكن البديل الأمثل كما لم تكن خارج أطر المفاهيم الاستغلالية السابقة التي مهد لها المستعمر قبل رحيله ووضع العديد من الكمائن والخطط المناسبة لمقاس الخلف. فقد أغفلت هذه البورجوازية الوطنية الحاكمة ومن ضمن صفوفها أفراد يعودون بأصولهم إلى القومية الكردية حقائق تاريخية وبشرية وتجاهلت النسيج القومي المكون للشعب السوري حيث قفز المؤتمر الدستوري السوري فوق حقيقة الوجود القومي الكردي السوري بالرغم من مشاركة شخصيات كردية في ذلك المؤتمر. وجاء الدستور السوري خاليا من أي اعتراف بوجود الكرد وحقوقهم قبل انتهاء مرحلة حكمها بقليل وفي ظروف ضعفها و أواخر أيامها أقدم عهد الحكم البورجوازي على اقتراف خطايا شوفينية بحق الشعب الكردي ومهد عبر وسائل الأعلام وفي تصريحات القائد البعثي- سعيد السيد- زرع الشكوك حول تاريخية الوجود الكردي في سورية وخاصة في منطقة الجزيرة وقد

وهكذا كما ذكرنا خرجت- الفتنه- من أحشاء عهد البورجوازية الوطنية ولكن بإنتاج وإشراف وصناعة قوميين شوفينيين من مفكري وقادة حزب البعث الذين كانوا متغلغلين في المؤسسات والوزارات والإدارات بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية قبل انقلاب الثامن من آذار لعام/ 1963.

بعد أن تسلم حزب البعث السلطة وضع برنامجا شوفينيا شاملاً تجاه الكرد يقضي بوضع الخطط والمشاريع اللازمة للتخلص من ذلك العنصر الغريب عبر حرمان أبنائه من العلم والحياة الحرة، ومستلزمات الحياة الكريمة من ارض وجنسية وحقوق مدنية وفرص العمل وغير ذلك كما جاء في دراسة- محمد طلب هلال- المعروفة، وتجاوزت الخطط البعثية كرد سورية لتشمل كرد العراق وتركيا ولكن بوسائل أخرى ومن خلال التعاون العسكري والأمني مع الأنظمة المجاورة.

خلال هذه المراحل الصعبة والقاسية حاول الكرد من خلال حركته القومية السياسية التعامل مع تلك المواقف والمخططات وذلك في إطار النضال السياسي السلمي وبعيداً عن ردود الفعل أمام الاستفزازات التي وصلت إلى درجة التصفيات الجسدية أحيانا والاعتقالات والسجون والأحكام الجائرة بشكل دائم، واستطاعت الحركة القومية الكردية الالتزام بمبادئها القومية والوطنية والديمقراطية وببرنامجها السلمي وشعاراتها الداعية إلى التسامح والحوار والتفاهم وكذلك بعدم السماح لفك ارتباط نضالها بالحركة الوطنية الديمقراطية في عموم سورية وبالقوى السياسية العربية الهادفة إلى التقدم والنضال المشترك والخلاص الوطني والإصلاح والتغيير.

طوال سنوات المحنة الكردية والتي تمتد من أولى أيام استقلال سورية وحتى يومنا هذا دفع شعبنا ومناضلوه الثمن باهظاً وهم مازالوا في وضع التجاهل والإنكار من لدن الأنظمة والحكومات المتعاقبة إلى جانب ما أضافه عهد أنظمة حزب البعث إلى هذه المحنة من مخططات وممارسات عنصرية بغيضة تهدد وجودهم القومي وشخصيتهم الوطنية وطموحاتهم المستقبلية كما تجلى مؤخراً في الأحداث الكردية في سورية والتي انطلقت شرارتها الأولى من- قامشلو- في الثاني عشر من آذار المنصرم.

لاشك أن هناك من أبناء الشعب العربي السوري أفراداً وقوى وتيارات سياسية تعرضوا لما يتعرض له الكرد ولكن لأسباب سياسية وليست قومية عنصرية والفرق واسع بين طبيعة المحنتين فالمحنة الكردية ومنذ البداية مزدوجة: قومية وسياسية. وإذا كان الكرد تشاركوا العرب في القضية السياسية بما هي

حتى برامج الأحزاب العربية السورية خلت تماما

حتى من أية إشارة إلى وجود شيء اسمه الشعب الكردي يشكل أكثر من 15% من سكان البلاد. ولكي نكون منصفين لابد من القول بأن رابطة العمل الشيوعي في سورية كان الفصيل العربي الأول الذي شارك الكرد محنته وحمل أهدافه في برنامجه مدافعا عنه بكل قوة واقتناع. في مرحلتنا الراهنة وفي بداية القرن الجديد والظروف السورية الدقيقة وتحت ظلال آمال التغيير الديمقراطي في بلادنا والمنطقة بأسرها بعد تحرير العراق، وفي أجواء بروز المهام الجديدة أمام الحركة الديمقراطية الوطنية السورية بجناحيها العربي والكردي على طريق النضال الدؤوب من اجل التغيير وانتزاع إرادة الشعب السوري ومنذ تنفيذ مخطط الفتنه في 12 آذار من جانب السلطات الحاكمة وأجهزتها القمعية ضد الكرد وحركتهم القومية الديمقراطية الناهضة والمؤامرة الرسمية الخبيثة الرامية إلى الحد من النهوض الوطني والقومي الكردي ***بضرب الكرد بالعرب*** وتعميق العنصرية بغية عزل هذه الطاقة الكردية الثورية الديمقراطية المسالمة عن الجسم الوطني الديمقراطي العربي في سورية الساعين جميعاً إلى التغيير وإزالة الاستبداد والقمع والتنكيل. نقول في هذه المرحلة الدقيقة نشعر بالارتياح لشركائنا الاستراتيجيين الجدد أفراداً ومنظمات ومؤسسات واخص بالذكر رؤية ومواقف وقرارات الأصدقاء في المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سورية في مؤتمره الأول، وكنت قد أكدت على جدية وصدق وطنية هذا التيار الديمقراطي العربي السوري ورمزه السيد نزار نيوف منذ أشهر وأجدد اليوم تقديري اللا محدود لأولئك المناضلات والمناضلين الذين اتخذوا النهج السليم تجاه قضاياهم الوطنية والقومية والديمقراطية وتجاه قضيتهم الكردية أيضاً، وأضيف إلى هؤلاء الأصدقاء المناضل العربي السوري المعتقل الآن لدى أجهزة السلطة الأمنية محمد غانم لأنه رفع الصوت عالياً متضامنا مع إخوته الكرد وحقوقهم وكذلك السيدة مريم نجمة التي احتفلت بعيد النوروز تضامنا مع إخوانها الكرد.

أستطيع القول بأن هؤلاء ومن يتخذ موقفهم من الاخوة والأصدقاء العرب السوريين هم شركاؤنا في المصير ومحاورونا في إيجاد الحلول السلمية للقضيتين الديمقراطية والكردية اللتين لا تتجزآن وهم الذين يعبرون بصدق وحق عن جوهر الموقف العربي وسنكون معهم يدا بيد وحول برنامج نضالي مشترك من اجل تحقيق الخلاص والتغيير الديمقراطي المنشود. أقدم عهد الحكم البورجوازي على اقتراف خطايا شوفينية بحق الشعب الكردي.

دعوة إلى قراءة صحيحة للأحداث الكردية

في سورية والتفاعل الايجابي مع نتائجها

مقدمة لابد منها:

ما حصل بدءً من يوم الثاني عشر من آذار المنصرم ومن شرارته الأولى في مدينة القامشلي وامتداداته إلى باقي المدن والمناطق الكردية وتوسعه ليشمل مدينتي حلب ودمشق وما أفرز من تداعيات ومواجهات وتفاعل سياسي مازال يتفاقم وما نجم عنه من ذيول بسبب أقدام السلطة على قتل عشرات المواطنين الكرد واعتقال الآلاف وملاحقة العشرات نقول أن ما تم مازال قائماً ومستمراً ومتصاعدا وقابلا للإعادة والتكرار بشكله السابق أو بأشكال أخرى والحدث لم يكن أمراً عابراً أو شجاراً بين مشجعي فريقين رياضيين ولم يكن محصوراً في القامشلي كما قيل ولا يحمل صفة محلية مجردة بل إن الحدث تحول بشكل ملفت في سرعته مثل النار في الهشيم إلى مشكلة عامة على المستوى الوطني شغلت موقعها الحقيقي كقضية أصيله تاريخية ذات طابع قومي أعادت إنتاج وطرح نفسها من جديد بفعل عوامل موضوعية فاعله دفعتها إلى واجهه الحدث وطرحتها كهم وطني نال كل بيت سوري قسطه منه وتفاعل معه الملايين من مواطني البلاد من أقصاها إلى أقصاها عبر المشاعر والإعلام والمساهمة بالموقف السياسي أو التمنيات سلبا كانت أم إيجابا.

وبرغم كل ما قيل حول الأحداث الكردية في سورية فإنها تعود في حقيقة الأمر إلى وجود قضية قومية كردية قديمة ومزمنة بدأت منذ أن كانت كردستان التاريخية الكبرى تحت نير الإمبراطوريتين العثمانية و الصفوية كجزء من الحالة الكردية القومية في الجانب العثماني وفي تكويناتها الثقافية والإصلاحية والتنظيمية والدعاوية وضن انتفاضاتها وحركاتها ونشاطاتها بكافة صورها وتجلياتها ثم انتقلت إلى وضع جديد بعد اتفاقية سايكس بيكو/1916 ومشكلة الموصل وتقسيم كردستان التاريخية بين دول أربع وإلحاق جزء بدولة سورية ومن حينها تحول الكرد في سورية إلى احد مكونات الكيان المستقل الجديد أسوة بكرد الأجزاء الثلاثة الأخرى (تركيا- إيران – العراق) وأصبحت المسألة القومية الكردية إحدى جوانب المسألة الوطنية الديمقراطية السورية التي لم يقرر الحلفاء الذين تحول قسم منهم إلى سلطه كولونيالية حاكمة إيجاد أي حل لها ولمحنة الكرد في المنطقة عموماً مما شكلت المسألة جرحا نازفا وانتقلت بكل مضامينها وحساسيتها إلى الساحة الجديدة تنتظر الحل من سلطة البورجوازية الوطنية السورية التي استلمت دولة الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، ومضت منذ الأيام الأولى على خطى الموقف السياسي الذي رسمه الحلفاء تجاه الكرد والمبني على أساس التجاهل وإنكار الوجود والحقوق وجسدت ذلك الموقف الشوفيني ***<u>بالإصرار على تجاوز الكرد وحقوقهم في الدساتير والقوانين السورية</u>*** وفي مناهج التربية والتعليم وفي المصادر التاريخية والاجتماعية التي خضعت لسيطرة ومراقبة أجهزة الدولة ووزاراتها المعنية وإداراتها، هذه السياسة التعسفية الخالية من أية مسؤولية وطنية التي نلحظ آثارها التجهيلية الآن على قطاعات من الشعب السوري وحتى مثقفيه وقواه

لا يحملون في الوعي الفردي أو الجمعي أي أثر أو معلم لوجود شعب كردي سوري يقيم على أرضه التاريخية ومحروم من حقوقه الأساسية ويفتقرون قبل كل شيء إلى ثقافة تاريخية مضيئة حول هذا الشعب وما تعرض له وما عاناه طوال تاريخه وكيف الحق بسورية نتيجة اتفاقيات ومعاهدات دولية وبمعزل عن إرادة شعوب المنطقة ومصالحها بل حسب متطلبات الاستراتيجيات الخارجية الطامعة بخيرات المنطقة.

التجاهل الذي نلحظه الآن وخاصة لدى المنعطفات وخلال وقوع الأحداث الجسام هو امتداد عضوي أو نتيجة حتمية ومؤسفة في آن واحد لمسلسل السياسة الإنكارية المرافقة لقيام وبنية النظام السياسي وامتداده القانوني والإداري والاجتماعي والثقافي في بلادنا منذ العهد الكولونيالي البغيض مروراً بالعهود الوطنية ما بعد الاستقلال، ولم يتوقف التجاهل على إلغاء تاريخ الكرد كأحد مكونات سورية جمله وتفصيلاً من السجلات والحقائق التاريخية السورية بل شمل ***أيضا حذف التاريخ السياسي والتنظيمي للحركة القومية الكردية ودورها في حياة البلاد*** وخاصة في مرحلة الثورات والانتفاضات الوطنية ومشاركة الكرد في الكفاح من اجل الاستقلال في مناطقهم التاريخية أو في مدن حلب ودمشق وحماه ومناطقها.

لن نذهب بعيداً جداً إلى أعماق التاريخ ولن نستعيد أمجاد شعبنا وجذوره الممتدة في موطنه إلى ما قبل الميلاد بأربعمائة عام وشهادة كاتب – اناباس – اليوناني قائد العشرة آلاف مقاتل في مسيرة العشرة آلاف ميل لدى اجتيازهم مناطق من كردستان ومرور جزء من قواته في أطراف المنطقة الكردية في سورية من جهة – ديريك – المعربة إلى – المالكية – ولسنا بحاجة إلى تبيان دور الكرد في مراحل انتشار الإسلام واستقبالهم في موطنهم كردستان لرواد الدعوة الإسلامية وموقع رجالاتهم وعلمائهم ومقاتليهم في الخلافتين الأموية والعباسية، ودورهم الرائد في الإمبراطورية الأيوبية التي امتدت إلى بلاد الشام وشمال إفريقيا واليمن إضافة إلى كردستان التاريخية ولن نأتي إلى ذكر القادة العسكريين الميدانيين من كرد سورية وأمراء الجزيرة بالذات الذين شاركوا في موقعة حطين وتحرير بيت المقدس، فقط نرى لزاما علينا أن نعود إلى التاريخ الحديث للحركة القومية الكردية التي أعادت تكوين وإنتاج نفسها حسب الظروف المستجدة بعد تقسيم كردستان التاريخية والحق جزء منها بدولة سورية المنتدبة ومن ثم المستقلة فيما بعد حيث ظهرت منذ ثلاثينات القرن الماضي تحت اسم حركة – خويبون- كتنظيم قومي كردي انبثق في مؤتمره التأسيسي المنعقد في القامشلي عام/ 1927 وفي منزل الشخصية الكردية المعروفة – قدور بك- الذي وضع اسمه لأكبر الأحياء السكنية في هذه المدينة التي انطلقت منها الشرارة الأولى للأحداث الكردية الأخيرة بعد /77/ عاما من ميلاد التنظيم الذي شكل النواة الأولى للحركة

نعود إلى البداية لنقول إن ما حدث مؤخرا وبغض النظر عن كل التسميات والمقولات هو مظهر من مظاهر وتجليات القضية القومية الكردية والأزمة الديمقراطية العامة في سورية انفجرت أحداثها العامة لأسباب خاصة التي لا نحب الوقوف على تفاصيلها إلا فيما يتعلق الأمر(بجرائم وأوامر وإدارة وسلطة ونظام) كأدوات ليس إلا. ولأسباب جوهرية عامة ومنها:

1- فشل المراهنة على إصلاحات الرئيس الجديد الذي خلف أباه الذي حول بدوره البلاد إلى سجن كبير لمدة تزيد على ثلاثة عقود وتبين أن الخلف الذين ورث الحكم عن السلف سائر في النهج القديم – مع بعض الرتوش- التي حصلت بفعل التحولات العالمية والإقليمية وليس بفضل " برنامج" النظام الإصلاحي الذي لم ير النور بعد.

2- اليقظة القومية الكردية في افقها الوطني الديمقراطي المسالم، والنابعة من معاناة إنسانية متواصلة منذ ما يقارب القرن، هذه اليقظة التي تجلت في ازدياد الوعي السياسي الكردي بفعل عوامل داخلية وخارجية وفي إقدام مجموعة من المنظمات الملتزمة "فكرياً وسياسياً" بنهج اليسار القومي على إقامة تظاهرات سلمية في دمشق العاصمة والقيام بنشاطات في مناطق أخرى معبرة عن معاناة الكرد والمطالبة بحقوقهم القومية والسياسية والداعية إلى تحقيق الديمقراطية والإصلاحات السياسية.

3- تأثيرات التطورات العراقية بعد التحرير وإسقاط النظام الدكتاتوري والتوافق الوطني العام بين الكرد والعرب هناك حول قانون الحكم الانتقالي والفدرالية الجغرافية – التاريخية لكردستان العراق، وتنشيط دور الكرد في الحوار والمصالحة وبناء العراق الجديد على قدم المساواة مع العرب والقوميات العراقية الأخرى مما يؤسس كل ذلك لإمكانية حدوث التغييرات الديمقراطية وتقديم نموذج مناسب لحل المسألة الكردية سليماً في البلدان المجاورة بديلاً عن نهج –

4- قد لا تكون التأثيرات العراقية محصورة في الحركة القومية الكردية دون غيرها فمما لاشك فيه إن شعوب المنطقة برمتها وقواها الديمقراطية على وجه الخصوص قد تفاءلت خيراً بسقوط النظام الاستبدادي في بغداد وحملت المزيد من الآمال بإمكانية حصول التغييرات في سائر إرجاء المنطقة والانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها الحرية والمساواة والخلاص من الأنظمة الجائرة والأحكام العرفية وسلطة المخابرات وسياسة الإبادة والاعتقال و دوس الكرامات.نعم هناك أسباب موضوعية تجعل الحركة القومية الكردية في طليعة المستجيبين لمهام التحرك والنضال من اجل التغيير الديمقراطي وهذه الحقيقة لا تعني مواجهة الوطن إلا اذا حل النظام الحاكم محل الوطن ووالى تلك الأسباب تكمن في كون الكرد كشعب مضطهد تواق إلى الخلاص وتحمل حركته القومية مقومات نضالية مميزه نابعة من معاناتها المستمرة واستعداد مناضليها لمواجهة العواقب مهما كانت قاسية كثمن للحرية والحصول على الحقوق وتحقيق الأهداف والتي لا تنفصل في جوهرها عن الأهداف الوطنية والديمقراطية لعموم الشعب السوري.

فتنة رسمية مدروسة:

أصيب النظام السوري برجفة هستيرية أمام صيرورتين: تحولات العراق وسقوط نظام حزب البعث التوأم للحزب الحاكم في سورية وما ترتب على ذلك من معاني ودلالات اقلها انتهاء دور هذا الحزب وفشله فكريا وسياسيا وقيادياً واندحار توجهاته وممارساته في السلطة والحكم ومن المؤكد أن دور هذا الحزب بجناحيه (الشامي والبغدادي) كان مثار الشك والتساؤل منذ أمد بعيد وتحديدا بعد فشل سلطته في انجاز المهام الوطنية والقومية والاقتصادية والاجتماعية وبعد هزيمة نظامه أمام القوة العسكرية الإسرائيلية في حرب حزيران عام/ 1967 وتساقط جميع شعاراته مما اضطر ومنذ أكثر من ثلاثة عقود إلى تسخير كافة موارد الدولة وقواها العسكرية والأمنية لصيانة سلطته الاستبدادية الجائرة وتحويل الجيش إلى أداة قمع لمواجهة الشعب أو احتلال البلدان المجاورة (الكويت ولبنان) أو ضرب المقاومة الفلسطينية وشق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية وتصفية القوى الديمقراطية وشن حرب

وبدلا من استجابة النظام لمتطلبات الوضعين الإقليمي والدولي والتجاوب مع إرادة الشعب السوري في التغيير والإصلاح، والتراجع عن موقفه الشوفيني تجاه القضية القومية الكردية في البلاد وتلبية مطالب وحقوق الكرد اختار نهج الالتزام بنصائح الأجهزة الأمنية " التي تشكل أساسا قاعدة النظام" وسلك طريق الفتنه عبر التحضير الدقيق لسيناريو مرسوم يكون ساحته الأساسية ملعب مدينة القامشلي ونصه المتفجر في الفخ المنصوب أمام فريقين غير متحابين بينهما ثارات قديمة لا تخلو من عنصرية واضحة لدى فريق ومشجعي – الفتوة- الديرية. ونفذت المؤامرة الرسمية بإشراف مباشر من المشرف الرئيسي على الملف الكردي اللواء محمد منصورة، وكانت تقضي بإثارة الحساسيات القومية والإيقاع بين الكرد والعرب من مواطني المنطقة وجر العشائر العربية إلى معركة ضد جيرانهم الكرد عبر مدهم بالأسلحة والذخائر والمغريات، وتوجيه ضربة مؤلمة إلى الكرد إلى درجه تنظيم حملة إبادة محدودة ومجازر ثم تتدخل السلطة في نهاية المطاف بشكل معلن كطرف محايد وتكون بذلك قد حققت جمله من الأهداف: قطع الطريق على النهوض القومي الكردي لكي لا يلتحم بالنهاية ولا يتفاعل مع مسيرة النهوض الوطني الديمقراطي العام في البلاد، وكسر شوكة المناضلين الكرد الذين – زادوها- في الآونة الأخيرة حسب رؤية

لقد قدم الشغب والغوغاء من خارج المنطقة وكانت الرسالة الموجهة إلى الكرد واضحة لا لبس فيها ولا غموض وهي عبارة عن صور الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين رمز الشوفينية والتعصب القومي التي تعيد إلى أذهان الكرد وفكرهم الإبادة الجماعية والمقابر وحلبجة والأنفال والتعريب وتغيير التركيب الديموغرافي لمناطق كردستان، وإذا كانت أدوات الفتنه قد نفذوا جزء من المخطط فإن مقاومة الكرد للفتنه كانت رداً على السلطة وليس على الأداة المنفذة التي كان من مهامها توضيح موقف النظام عبر الشعارات والمصطلحات والهتافات وإيصال رسالته بصوت عال ولكن فعل المقاومة السلمية كان أكثر أثرا وأسرع من المتوقع وكان صوتها أعلى واشد وقعاً، وقد صدق من قال إن النظام السوري غير معتاد على سماع أصوات الشعب خارج الأطر الرسمية وبمعزل عن التحضيرات والمخططات الحزبية والأمنية وليس على استعداد لتقبل أي نقد أو طرح مغاير للإعلام الرسمي، فكيف بالنظام وهو يتعرى أمام الرأي العام السوري والخارجي عندما يظهر للملا وبدفعة واحده مدى عمق الأزمة التي باتت تهدد بنيته، أزمة كان يتجاهلها أهل النظام ويتسترون عليها ففي غضون أشهر ظهر للعيان حجم المعاناة ومقدار الكارثة التي بدأت كوجه لمظاهر الأزمة الوطنية والديمقراطية وأشكال التظاهر والاحتجاجات من جانب قوى الشعب السوري في دمشق وحلب لتنتهي بالأحداث الكردية في سائر المدن والبلدات والمناطق انطلاقا من القامشلي.

سيسجل التاريخ إن نظام الأسد الأب والابن قد كان ومازال معاديا للكرد وحقوقهم واحدث مجازر بحقهم من حادث الشهيد سليمان أدى على أبواب القصر الجمهوري مروراً بضحايا سجن الحسكة الأكراد الاثنين والستين وانتهاء بشهداء

هبة شعبية أدهشت أوساط النظام:

تكاثرت المصطلحات والأوصاف والنعوت التي أطلقت على الأحداث الكردية في سورية اعتبارا من الثاني عشر من آذار الفائت وكانت أغلبيتها غير منصفه وبعيدة عن الدقة ومغاليه، وتوزعت بين طرفين: واحد مثل خطاب السلطة تطوعاً أو تكليفاً معتبراً أن ما حصل هو عبارة عن شغب وشجار في القامشلي قامت جهات كردية سورية باستغلاله وتصعيده بدفع من قوى خارجية كردية وأمريكية داعياً إلى مواجهة الخونة بواسطة تسليح العشائر العربية وتلقين الكرد درسا لا ينسوه ***وطرد أكثريتهم القادمة تسللا من تركيا والعراق واستكمال عمليه التعريب*** بأسرع وقت للحفاظ على عروبة الجزيرة والتوجه نحو الحل الاستئصالي لعناصر الشغب المرتبطة بالأجنبي، ونفي وجود مشكله قومية كردية في سورية وان الأكراد اذا وجدوا في البلاد فهم ***أكراد عرب*** سوريين يجري التعامل معهم حسب حق المواطنة. وثاني من الجانب الكردي اعتبر الموضوع بمثابة انتفاضه أو ثوره كردية شاملة لطرد المحتلين من الأرض الكردية وإعلان حكومة كردية في المنفى باسم حكومة كردستان الغربية. وبين هذين الخطابين اللذين أعلنا بصوت عال وبنبرة متشددة وباتجاهين متعاكسين في المظهر ومتكاملين من حيث المضمون والهدف والنتائج وكانت هناك مساحة لخطاب آخر ومواقف مختلفة ومتعددة سنأتي على طرحها لاحقاً.

في حقيقة الأمر لم يطرح احد (أحزاب ومنظمات ومجموعات) في البرامج والمناهج والمهام الدعوة لإشعال انتفاضة كردية سلمية أو مسلحة ولم يقم احد بالتحضير لذلك لأمد قريب أو بعيد مع فهمنا الكامل على إمكانية حدوث انتفاضات في حالات معينة دون التحضير لها عندما تكتمل شروط قيامها من ذاتيه وموضوعية داخلية وخارجية وفي الحالة الكردية التي نحن بصددها لم تتوفر المعطيات الآنفة الذكر وبالتالي لا تسجل في عداد تلك الحالات الاستثنائية في تاريخ نضال الشعوب. ومن هنا يمكن القول بأن الجماهير الكردية بادرت تلقائياً إلى مواجهة الفتنه انطلاقاً من حسها العفوي القومي وواقعها المسيس بحكم تعرضها منذ عقود للضغط العنصري والاضطهاد والقومي والمخزون الوطني الذي تتحلى بها بفضل دور الحركة القومية الكردية في الثقافة الديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن، وقد لعب حذر الجماهير الكردية عموماً من ألاعيب ومخططات السلطة طوال التاريخ دوراً في التصدي السريع والمقاومة السلمية الشجاعة للفتنة السلطوية ، وهكذا هبت الجماهير الكردية عن بكرة أبيها في حركة اتسمت بالتنظيم والتكاتف والاتحاد رغم ثغرات تمت بفعل اختراقات أجهزة السلطة خدمة لإنجاح فتنتها, هذه الجماهير التي كانت من الطبقات الشعبية من عمال وفقراء المدن والطلبة وذوي الدخل المحدود وأصحاب المهن الحرة التي رفعت شعارات قومية ووطنية خاصة بمطالب الكرد القومية وشاملة من اجل التغيير الديمقراطي ورفع الأحكام العرفية وتحقيق العدل والمساواة وإجراء الانتخابات النزيهة والإصلاح السياسي ويجب القول هنا بأن هذه الهبة الجماهيرية الشعبية الملتزمة بشعارات ومطالب واضحة قد أذهلت السلطة من جهة وقيادات الأحزاب الكردية من جهة أخرى بل وفاجأتها. فمن جانب اثبت تلك الجماهير بأنها على قدر من الوعي السياسي بحيث يمكنها التحرك والدفاع عن مصالحها ومبادئها ومواجهة الظلم والفتنه في أية لحظة وفي أي موقع رغم تواجد الأجهزة المتعددة وأدوات القمع ، وأنها بتحركها المقاوم السلمي وشعاراتها القومية المرفوعة قد تجاوزت قيادات الأحزاب الكردية نضاليا وميدانياً ووعياً وجسارة وهي بجانبيها معادلة جديدة في سياق النضال القومي والوطني الكردي وتجربة ثمينة تضاف إلى تراث حركتنا. إن الهبة الشعبية في شكلها السلمي المقاوم التي انطلقت من القامشلي لتشمل كافة المناطق الكردية إضافة إلى مدينتي حلب ودمشق وتحديداً أماكن تواجد الكرد ما هي إلا مظهراً سلمياً مباركاً من كفاح الحركة القومية الكردية وطريقة جديدة في التعبير عن أهداف ومطالب الكرد وما أكثر الأساليب والإبداعات والوسائل التي تمارسها حركات التحرر في العالم فالحركة الفلسطينية الوطنية مارست وابتكرت أساليب جديدة في كفاحها مثل – انتفاضة الحجارة – وكل حركة تحرر وحسب ظروفها وأحوالها يمكن أن تبحث عن أفضل السبل والوسائل في نضالها السلمي من اجل تحقيق أهدافها وهذا ما حصل في

لقد تمت المقاومة السلمية الكردية بسلاح الإيمان بالقضيتين القومية والوطنية وبصدور وأجساد الشجعان التي تحولت إلى متاريس أمام رصاص رجال السلطة وأذنابها، وهي لم تحصل بإيعاز من القوات الأمريكية المتواجدة في العراق أو بأوامر من الإدارة الأمريكية في واشنطن أو بتخطيط من المخابرات المركزية التي تحظى بأفضل علاقات التعاون والتنسيق مع نظام بلادنا، وهي مقاومة سلمية من جانب جموع الفقراء والمضطهدين الباحثين عن الحرية من أصحاب النخوة الأوفياء لقضايا شعبهم والمقاومة السلمية هذه التي جسدت شكلا من أشكال النضال السياسي لم تتم لتنفيذ شروط الاتحاد الأوروبي ومتطلبات الشراكة الأوروبية السورية بل جاءت رداً سلمياً على هجوم مسلح وهبة في وجه الفتنه والطغيان، أوليس قرار حل فرع حزب البعث الحاكم في محافظة الحسكة من تداعيات الأحداث الكردية رغم إنكار النظام ووسائل أعلامه. وهل يكفي التضحية بعناصر معدودة بعد كل تلك الجرائم مع إننا لا نعلم حتى الآن هل إن قرار الحل بسبب تقاعس الفرع في تنفيذ الفتنة أم بسبب التورط في جرائم معينة وفي كلتا الحالتين فان بعثيي الجزيرة عبارة عن بيادق تحركها أجهزة الأمن واغلبهم متورطون في عمليات الفساد والسرقات والنهب والاعتداء على حرمات المواطنين عبر الاستقواء بمواقع السلطة.

قيادات المنظمات الكردية وإشكالية استيعاب الحدث:

كما بات واضحاً ومعروفاً منذ الساعات الأولى من وقوع الإحداث الكردية بأنه لا صلة مباشرة للأحزاب والمنظمات الكردية بالأحداث ولم تكن وراء أي تحرك أو خطة أو برنامج لتفجير الأوضاع بل بالعكس من ذلك تفاجأت بما حصل ولم تكن جاهزة لامتصاص الصدمة تلك التي كانت قوية وسريعة فما كان من قيادات الحركة إلا إن تلهث وراء الحدث وتسير في نفس الممارسات السابقة وتتحول بنفس سرعة الأحداث إلى دعاة التهدئة والضغط السياسي على الجماهير الكردية التي كانت مازالت تترنح تحت ضربات رجال السلطة والمعتدين، ورضيت إن تمارس مهام لجنة أمنية غير رسمية مقابل وفد رسمي من مسئولي أجهزة القمع ومكافحة الشغب والجريمة الذي اشرف قبل ذلك على عملية إشعال الفتنه وحضر خصيصاً لاستثمار الحدث وتجيير الواقعة لصالح النظام وبالضد من مصالح الشعب الكردي وحركته القومية. والانكى من كل ذلك وخلال التحادث مع الوفد الأمني كان سقف أطروحات الجانب الكردي لا يتعدى حدود معالجة ذيول الأحداث وعودة الأمور غالى ما قبلها والرجوع إلى نقطه البداية بمعزل عن أي برنامج سياسي يعبر عن آمال وطموحات الجماهير

الم يكن من واجبها تقديم مطالب الكرد حسب إرادتهم ورغباتهم وطموحاتهم دون لف أو دوران؟ لقد وصل الأمر إلى درجه أن بعض القيادات وبسبب مصالحها الخاصة إن بدأت بالكتابة عن – المناطق التي يسكنها الأكراد – بدلا من المناطق الكردية والتي ظهرت في بياناتها خلال الأحداث وبعدها؟ هل كانت تنتظر أن تكافأ على تراجعها المبدئي؟ هل تنتظر أن تتوظف لدى السلطة على حساب دماء الشهداء؟ غريب أمر هؤلاء القادة الأشاوس الذين يتزعمون 12 منظمة (المفارقة أن الرقم يتطابق مع 12 آذار) والذين يبلغون بمستوياتهم الأولى والثانية حوالي / 500/ ولم يصب أي واحد منهم بأذى أمام حوالي الأربعين شهيداً والثلاثمائة جريح والأربعة آلاف معتقل من أبناء الشعب الكردي ماعدا الملاحقين والمفقودين. اذا كانت أوساط السلطة والنظام وباعتراف الجميع بما فيها قيادات الحركة السياسية الكردية هي المسئولة الأولى والأخيرة بالتخطيط للفتنه والمشرفة حتى الآن على إدارتها وتسعيرها لأسبابها الخاصة والعامة وفي المقدمة تصدير أزمتها وتوجيه الأنظار عنها فهل من

لقد نجحت السلطة بامتياز وعبر وفدها الأمني على تمرير عدد من الأهداف وتحقيق خطوات لم تكن تحلم بها لولا ضعف وتردي العامل الذاتي لقيادات مجموع الأحزاب وانصياعها لتوجهات الموقف المساوم لليمين القومي المتفق مع الخطوط العريضة للوفد الأمني وفي مقدمة تلك الأهداف إرجاع سقف المطالب الكردية إلى درجه الصفر لتدور في حلقة مفرغة لا تتعدى إزالة آثار الشغب كما أرادها الوفد الأمني وهذا أمر خطير لم نشهد بعد جميع آثاره ونتائجه المدمرة. أما الأمر الثاني الأكثر خطورة فهو إذعان قيادات مجموع الأحزاب الكردية إلى مطلب وقف الاحتفالات بعيد النوروز هذه المناسبة التي يجري الاحتفاء بها كل عام والتي تحولت تاريخيا إلى رافعة نضالية لاستنهاض الكفاح القومي وتعزيز أسس الوحدة القومية ونشر الثقافة الديمقراطية ونهج السلام والصداقة كمعاني جوهرية لمضمون نوروز ونارها الأزلي فالمناسبة الربيعية هذه تشكل رمزا للسلام والتعايش الكردي مع الشعوب الأخرى وجاء تكريسها بعد عقود من النضال المتواصل والتضحيات الجسام فلماذا يتم توجيه الجماهير بوقف مراسيمها الشعبية والجماهيرية والاجتماعية والثقافية ، إن المناسبة عيد قومي تاريخي لشعب بأكمله وليست احتفالات فولكلوريه أو حزبية حتى يتم المس بقدسيتها.

لقد أوضحت الهبة الجماهيرية الواسعة والشاملة قومية المعركة السياسية وأثبتت شعاراتها المرفوعة ديمقراطيتها أيضا وكانت مقاومة سلمية دفاعيه ومطلبيه وإستراتيجية ستضع الأجوبة قريباً على الكثير من التساؤلات وستفرز العديد من الحقائق الفكرية والسياسية على طريق الدفع باتجاه معالجة العامل الذاتي السلبي

لقد طرحت المقاومة السلمية الجماهيرية وبصورة جليه مدى أهمية العمل الجماعي والوحدة الميدانية وابتكار الأساليب النضالية الجديدة وتجاوزت كل المحاولات الشللية السابقة والتي توقفت على مكاسب حزبيه ضيقه وحسب مبدأ فعل وخلق صدمات وقتيه لا أفق سياسي وفكري لها لان القضية القومية لا تحل عبر المزايدات الوقتية أو بهدف إثبات الذات – إفرادا أو مجموعات – وهي اكبر من الأحزاب والمجموعات والشخوص وذات صلة عضوية بالمجموع وبالكتلة الشعبية المليونية وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية والقومية والسياسية والديمقراطية و المعاشية وبمستقبل أجيالها المتواصلة.

من دواعي القلق والحزن أن نسمع من البعض وبعد كل ما جرى الإصرار على المضي في طريق الخطأ بالدعوة إلى تأطير وترسيخ علاقات قيادات مجموع الأحزاب الكردية الاثني عشر وذلك من منطلق اعتبار ذلك من المكاسب الهامة، لكان هذه القيادات حققت انتصارات قومية باهرة لتستحق تعزيز وحدتها إلا اذا اعتبر هذا البعض أن مساهمتها المتواضعة في إدارة الأزمة امنيا حسب الإطار المرسوم من الوفد الأمني السلطوي انجازا قوميا استراتيجياً. لا اعتقد أن هناك قوميا وطنياً كردياً يقف ضد وحدة الحركة القومية حتى لو كانت بين شخصين ولكن أية وحدة وعلى أي أساس وحسب أي برنامج هذا هو السؤال التاريخي المطروح منذ عقود على المناضلين الكرد، هل الساحة الكردية تفتقر إلى تجمعات جديدة؟ ألم يكن هناك التحالف الذي انفرط عقده وهزلت أوصاله لأنه لم يستطع وضع برنامج نضالي يؤطر وظيفته؟ ألم يكن هناك جبهة – اسم على غير مسمى- كوعاء فارغ من أي مضمون نضالي مبرمج وعلى نفس نسق التحالف؟ ألم يكن هناك توجه لتوحيد اليسار القومي ميدانياً من المجموعات التي مازالت ملتزمة بفكر ونهج كونفرانس الخامس من آب لعام /1965 لتقوم بدورها في وضع البرنامج البديل وانجاز المهام القومية والوطنية على ارض الواقع وعبر مواصله انتهاج الأساليب الكفاحية الجدية هذا التوجه الذي لم يرى النور حتى الآن بسبب تهرب " قيادات " تبحث عن إثبات الذات ووضع التحزب محل العمل القومي والشللية محل العمل الجماعي وجاءت الأحداث الأخيرة لتضع حداً لأحلامها البائسة ونهاية لأساليبها الاستعراضية.

بكل صراحة ووضوح لسنا بحاجة إلى تأطير وتنظيم مجموعات وشخوص فاشلة وهذه المهمة لا تشكل إحدى طموحات شعبنا أولويات حركتنا السياسية، نستطيع

المشهد على الصعيد الداخلي:

دفعت الأحداث الكردية مختلف الأطياف السياسية في البلاد الموالية للنظام أو المعارضة إلى التوجه نحو الموضوع الكردي كما أتاحت لأغلبية المثقفين والصحافيين التعبير عن آرائهم تجاه الحدث وبشكل خاص في الصحافة العربية الخارجية من لبنان إلى الأقطار العربية وأوروبا وتفاوتت المواقف والتحاليل بين الواقعية والنظرة الثاقبة و رؤية الحقائق ومنها الحقيقة الكردية وتفهم الظروف المحيطة ودور السلطة في إشعال الفتنه والتعاطف مع المطالب الكردية إلى المواقف المتشددة والمرسومة مسبقاً ضد الكرد ورفض وجودهم وحقوقهم واتهامهم بشتى النعوت والأوصاف والأمر الأهم في ذلك كله أن الأحداث الكردية أرغمت الجميع من متفهمين ومتعاطفين وساكتين ومتجاهلين ديمقراطيين و شوفينيين أفراداً وجماعات وهيئات ومنظمات إلى تناول الحالة الكردية في أطار الوضع الوطني الديمقراطي العام في سورية مما يفتح ذلك التطور الهام إلى إضافة الوضع الكردي بما هو مشكلة قومية إلى مجمل القضايا المطروحة على الساحة السورية وفي خطط وبرامج الحركة السياسية راهنا ومستقبلا كمادة رئيسية للحوار الوطني والبحث عن حلول لها في إطار الحل الديمقراطي العام. يمكن لنا تحديد عدد من المتغيرات والمؤشرات الأخيرة منذ الثاني عشر من آذار ومنها:

1- سقوط حواجز وستائر التكتم الرسمي حول ليس الوجود الكردي في سورية فحسب بل إزاء مشكلة قومية كردية قائمة وزوال موانع التجاهل السياسي من جانب معظم مجموعات المعارضة الديمقراطية العربية تجاه الكرد وحقوقهم وحركتهم، وتلاشي الأسباب التي كانت تمنع الوسط الشعبي السوري من التعامل مع الكرد وجوداً وحقوقاً وشراكة مع العرب برفع تلك اللامبالاة المزمنة أمام تلك المقاومة السلمية الكردية للفتنه والاضطهاد والقهر.

2- يمكن القول أن القضية القومية الكردية السورية قد أضيفت رسمياً وشعبياً وواقعياً إلى جدول أعمال حاضر ومستقبل سورية كبند أساسي من بنود أي برنامج يوضع لإعادة البناء وإجراء التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي

3- رغم الفورة الأولى لردود الفعل والتي أريد لها – عن سابق تصميم أو جهل – رسم صورة الأحداث الكردية على أساس صدام عنصري كردي – عربي، أو اعتبار ما حدث وإيجازه بعبارة: خوف كردي وارتياب عربي. أو محاولة ربط الأحداث الكردية بالعولمة الأمنية الأمريكية نقول ***رغم الأحكام الأولية التعسفية من جانب بعض الأفراد والمجموعات*** العربية السورية إلا أن الصورة توضحت ولم تترك سبباً يتشدق به أصحاب النوايا السيئة وأعيدت المسألة إلى سياقها الصحيح كقضية قومية ديمقراطية عادلة وشعب يتعرض إلى الاضطهاد والحرمان والمخططات والفتن.

4- أراد البعض اعتبار الأحداث نتيجة حرمان المئات من أبناء القومية الكردية في الجزيرة من حق المواطنة والجنسية السورية وطالب بحل مسألة الجنسية حتى تعود الأمور إلى مجاريها وإذا كان هناك جانب من هذا الطرح يستند إلى الحقيقة كوضع خاص بالمحرومين من حق المواطنة في الجزيرة فلماذا توسعت الأحداث لتشمل مناطق ليس فيها محرومين من الجنسية وهذا يؤكد وجود مسألة اكبر من أمور محلية وجزئية.

5- توهم البعض من شركائنا في المعارضة الديمقراطية بأن الأح***داث الكردية تهدف النيل من الوطن*** أو الدولة ولذلك وبناء على هذا الوهم الباطل طالب هذا البعض بوقف التحرك الكردي السلمي وفي الوقت ذاته طرح ضرورة تعزيز القوه الضاربة للسلطة لتقف في وجه من يريد هدم الدولة والوطن أي الكرد.

وفي هذا المجال وليسمح لنا الأصدقاء لصراحتنا لأننا نعتبر أصحاب ممثلي هذه المقولات رضخوا لمشيئة السلطة وضغطها وتورطوا في تنظيرات سقيمة لا تستند إلى أية حقائق موضوعية وحاولوا ركوب الموجة الانتهازية المزايدة في الوطنيات عندما طالبت الكرد وحركتهم القومية " بوقف الحالة الكردية شعبياً وسياسياً عن التحرك من اجل أهدافها الثقافية والقومية الخاصة وإلا تخرج عن النسق الديمقراطي الوطني المعارض على الرغم من كل ما جرى لها بسبب النظام أو تقصير الحركة الديمقراطية المعارضة نفسها وان تسعى تحت كل الاعتبارات الواعية سياسياً أو غير الواعية واللا شعورية أو ردود الفعل أو القياس الحالم على شمال العراق إن تسعى وتقطع الطريق على العامل الخارجي في استغلال الحالة والأزمة"من جهة أخرى نحن نتساءل هل أن الخطر في ضعف القمع السلطوي والتخلف في معالجة الوضع بمزيد من الشدة صيانة للدولة والوطن؟ وأين يكمن الخطر ومن من ؟ هل فعلاً هناك خطر من اضمحلال

إن المسألة القومية الكردية بمفهومها الواقعي وإطارها الوطني الديمقراطي ابعد بكثير من دعوات بعض المعارضة الديمقراطية للكرد بالتهدئة والتحلي بالصبر وتأجيل بحث محنتهم لان ذلك لا يمت بصلة إلى إرادة التغيير والإصلاح ولا يحل الأزمة و ماهو إلا دليلا آخر على مشاعر التردد والإحباط وفقدان الأمل من الحركة الشعبية – حتى لو كانت كردية- ومظهرا من مظاهر التودد إلى السلطة لإغراض خاصة.

6- تحول البعض من شركائنا في المعارضة الديمقراطية خلال انفجار الأحداث الكردية الـ –حكماء– وعقلاء واختار لنفسه وظيفة المساعي الحميدة مشاركاً – ليس بالضرورة عبر التنسيق المباشر مع الوفد الأمني الرسمي من مطالبة الطرف الكردي فقط بالتوقف عن كل تحرك سلمي وتأجيل نضاله أو تجميده في حين كان حريا به إن يشارك في المقاومة السلمية الكردية وقد عبر احد المثقفين الكرد خلال استقباله في القامشلي ببعض من هؤلاء بالقول: لقد تأخرتم كثيراً. وهو بهذه الممارسة كان يعبر عن نهج سياسي يدفع الأمور باتجاه التخفيف من أزمة النظام بعد تورطه في إشعال الفتنه كعمل استباقي في مواجهه الكرد حسب معلومات أجهزته الأمنية وتشابه خطابه مع خطاب الوفد الأمني الرسمي. وهنا المفارقة الغريبة. نظام متورط في ممارسة الاضطهاد وإشعال الفتنه ومعاد للديمقراطية وحقوق الإنسان ويعاني أزمة مستعصية ومعارضة ديمقراطية- أو جزء منها- تعالج أزمته وتمد له يد الدعم والمساندة وتحاول قطع الطريق على أية مصادر تزعجه وتقلقه وذلك تحت عنوان الحفاظ على الوطن وعدم تكرار التجربة اللبنانية في سورية، وبذلك تتناسى أن نظام بلادنا كان السبب المباشر في أزمة لبنان وضرب فئاته وطوائفه ببعضها وزرع الفتنه بين أطيافه حتى يتسنى له التحكم والسيطرة كما تشاهد اليوم وهو مسؤول عن محنه الشعب السوري ومن غير المستبعد – لبننة- سورية أيضا بما يعرف عنه من ميول طائفية قديمة. ثم أن الحالة اللبنانية بتفاصيلها تختلف عن ما يجري في سورية حيث لم تكن في لبنان مشكله قومية بل كان خلاف وصراع بين أطراف متعددة تتوزع بين الديانات والمذاهب والطوائف تصارعت بدفع خارجي ومازالت تعاني بفعل السيطرة من جانب نظام بلادنا، وإذا كان هناك من أوجه التشابه

7- لقد حققت الأحداث الكردية والمقاومة السلمية تغييراً جذرياً في المعادلة السابقة والمستمرة منذ ثلاثة عقود عندما استغل فيها النظام السوري" الورقة الكردية" لخدمة مصالحه الخاصة ضد العراق – القديم- وتركيا وحتى على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث تعرضت إستراتيجية النظام حيال المسألة الكردية إلى هزة عنيفة بفقدانها " الورقة" منذ طرد.عبدا لله أوجلان – والوقوف ضد الحقوق الكردية والفدرالية في العراق وتزعم حركة إقليمية في مواجهة الحقوق الكردية ودعم الإرهاب الموجه ضد العراق الجديد الذي يشكل الكرد جزءً منه، وقد افتضح من جديد التكتيك السوري تجاه المسألة الكردية وانتهت اللعبة الانتهازية التي أراد من ورائها تطبيق المشاريع العنصرية ضد كرد سورية من حزام عربي وإحصاء استثنائي وتفتيت للحركة القومية انتهاء بحبك المخططات والفتن كما حصل يوم الثاني عشر من آذار، لم تنكشف حقيقة هذا النظام لدى المواطن الكردي السوري فحسب بل لدى الحركة السياسية الكردية في الأجزاء الأخرى من كردستان وبذلك تتعاظم الآمال بأن تتجنب الحركة القومية الكردية في كل مكان وخاصة في العراق مغبة الوقوع في فخ النظام السوري بعد الآن.

8- في السياق ذاته يجب التوضيح للجميع وخاصة لشركائنا في الحركة الديمقراطية المعارضة في البلاد بأن الحركة القومية الكردية في سورية لم تكن مصالحها في يوم من الأيام إلى جانب مصالح النظام وهي في جوهرها الحقيقي كانت ومازالت في صف المعارضة الديمقراطية بل وجزء لا يتجزأ منها من حيث الأهداف والنهج والوسائل النضالية وفي الوقت ذاته فان المعارضة وحتى هذه اللحظة وبأغلبيتها الساحقة لم تدرج القضية القومية الكردية في برنامجها ولم تطرح معاناة الكرد كأولوية في سياساتها ومواقفها ونأمل أن تشكل الأحداث الأخيرة بداية مرحلة جديدة في تاريخ نضالنا المشترك من اجل التغيير الديمقراطي وتثبيت دعائم الصداقة والتنسيق والتفاهم وترسيخ أسس الشراكة الحقيقية العادلة في الحياة الحرة تحت خيمة وطننا العزيز سورية الديمقراطية المتحدة.

9- كثر الحديث بعد الأحداث الكردية السورية مقاربة ومقارنة بكرد العراق من باب الاتهام أو التحذير وهنا يجب المصارحة أيضا والتوضيح أمام الشركاء بشكل خاص بالقول بداية بأننا كرد سورية من حقنا أن نشعر بأننا وإضافة إلى انتمائنا الوطني السوري الذي عشنا وترعرعنا في جنباته منذ الأزل كجزء من سكانه الأصليين إلى جانب العرب والأقوام الأخرى، ننتمي إلى أمة كردية تتوزع في

10- على المستويين الفكري والسياسي نجتاز مرحلة انتقالية صعبة ونواجه امتحاناً عسيراً في طريق الوصول إلى بر الأمان ولم تشهد الساحة السياسية السورية مثل هذا الوضع غير المستقر والقلق والمتذبذب الذي تعيشه المجموعات التنظيمية والحزبية، فالتوازن الدولي الذي اختل منذ انهيار الأنظمة الاشتراكية وتوقف الحرب الباردة ليتمخض عنها قطب أحادي ونظام عالمي جديد قيد التشكيل في أجواء العولمة المهيمنة على كل جوانب حياة الشعوب والدول اقتصادياً وإعلاميا وثقافياً قد خلقت أرضية خصبة لتنوع فكري وسياسي حاد وعميق يؤشر إلى إمكانية حدوث اصطفافات جديدة وتباينات إلى حد التصادم بين حلفاء الأمس ويؤسس لصداقات جديدة بين خصوم الأمس.

فإذا تناولنا الجسم الوطني ككل على الصعيد السوري ومن ضمنه الكرد والحركة القومية الكردية نلحظ بوضوح مدى الشرخ الحاصل في هذا الجسم وتوسع المسافة بين الرؤى والمواقف وعلى سبيل المثال هناك بداية افتراق في الموقف بين الحركة القومية الكردية من جهة ومعظم أطراف الحركة الوطنية العربية السورية

انعكاسات الأحداث خارجياً

لـم تتوقـف التظـاهرات والاحتجاجـات فـي سـائر المـدن الأوروبيـة وأمريكـا واستراليا من جانب أبنـاء الجاليـة الكرديـة السورية ضد جرائم قتل الكرد التـي نفذتها السلطات السورية وقيام أجهزتها باعتقال الآلاف المستمر حتـى الآن وتقديم العشرات إلى المحاكم العسكرية والمساءلة لدى جهاز الأمن الجنـائي، وقد توحدت فعاليات أبنـاء

وهكذا أدت المقاومة السلمية الكردية لاعتداءات واستفزازات السلطة ومواجهة الفتنة العنصرية وتضحيات الشهداء والجرحى والمعتقلين إلى نتائج أولية لصالح النضال القومي الكردي في تعميق البعدين الوطني والعالمي لكفاحه العادل والاعتراف بوجوده كشعب وصاحب قضية مشروعه ودعم نضاله السلمي من اجل انتزاع الحقوق بعد عقود من التعميم الإعلامي والتجاهل السياسي لوجوده وحقوقه وطموحاته وطمس تاريخه والتشكيك بهويته والقفز فوق معاناة مناضليه في السجون والمعتقلات وآلام فقرائه المحرومين حتى من حق المواطنة والعيش الكريم.

إن الحركة القومية الكردية في سورية ومن خلال قراءتها الموضوعية للأحداث والنتائج الأولية المترتبة عليها لن تغفل أبداً أهمية ذلك التضامن الدولي من جانب حكومات وبرلمانات ورأي عام بالنسبة لحاضر كرد سورية ومستقبلهم، وتعتبر أن الكرد كأي شعب مضطهد مغلوب على أمره بأمس الحاجة إلى مثل ذلك التضامن وان قضايا الحرية في كل مكان ليست معزولة عن بعضها، وان مسألة التغيير الديمقراطي وكما أثبتت التجربة القريبة والبعيدة تحتاج في عصرنا الراهن إلى الدعم الخارجي النزيه من قوى الحرية والسلم، وان جهود البناء والتنمية البشرية والاقتصادية لن تنجح إلا بدعم القوى المتقدمة والغنية وان ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان لن تجدلها موقعاً

وإذا كان من ضمن هذا التحولات العالمية العميقة حصة لصالح شعوبنا فلماذا نرفضها. ماذا نخسر نحن كشعوب وقوى تغييرية عربية وكردية عندما تضغط الإرادة الدولية على الأنظمة الفاسدة الاستبدادية في المنطقة (ومعظمها من صنع القوى الامبريالية والغربية) وإمهالها لأجل معين لتنفيذ خطوات باتجاه تعديل الدساتير بحيث تؤكد الديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية الحزبية وتداول السلطة في الجمهوريات (وبينها الوراثية) وإحياء رئاسة الحكومة في الملكيات ذات صلاحيات واعتراف بالخصائص الجغرافية واستقلال ذاتي أو فدرالية للقوميات المضطهدة وإزالة تسييس الدين والفصل بين السلطات، ومنح المرأة حقوقها وكسر شوكة الإرهابيين والشفافية في الحكم وإزالة الأحكام العرفية وإلغاء قوانين الطوارئ؟ هل أن مقياس الوطنية أن يتم رفض هذه الدعوات والمطالب الحقة والمشروعة وهل المطلوب الدخول في مزايدات تهدف في جانب منها مغازلة السلطات وتحسين الأوضاع الخاصة لأفراد أصيبوا بالملل من النضال الديمقراطي المعارض عندما يتباهون بأنهم لن يعودوا إلى سورية على ظهر دبابة أمريكية ومن قال لمثل هؤلاء أن الأمريكان يراهنون على أمثالهم حتى يبعثوا إليهم ولو – دراجة هوائية – أو كديشا- ليس لأنهم مقاومون شرسون للامبريالية بل لأنهم معزولون عن الشعب السوري ولا دور لهم في الحياة السياسية راهناً ومستقبلاً رغم علاقاتهم – المستورة-مع أكثر من جهاز أوروبي غربي.

ماذا يخطط له النظام ؟:

الفتنة التي أشعلتها السلطة يوم الثاني عشر من آذار الفائت في مدينة القامشلي لم تكن بنت يومها بل خطط لها منذ أمد بعيد منذ أن بانت في الأفق احتمالات شن الحرب على النظام العراقي وتم التمهيد لها إعلاميا بدفع مجموعة من الكتبة والمثقفين وموظفي بعض الفضائيات العربية بشن الهجوم على كرد سورية والعراق وقذفهم باتهامات التعامل مع إسرائيل والعمل على تحقيق الانفصال والعمالة للقوات الأمريكية ***<u>والتشكيك بتاريخيه الوجود الكردي في سورية واعتبارهم من المتسللين من تركيا والعراق. وكنت ومنذ عامين قد لاحظت هذا العدوان الثقافي</u>*** – الإعلامي وشعرت بالقلق من الهدف من هذه الحملة وماذا ترمي إليه ولذلك بادرت إلى نشر عدة مقالات حول الموضوع وحذرت من نوايا السلطة وهدفها المبيت من وراء هذه الشحنة العنصرية الظالمة وكانت مقالاتي تحت العناوين التالية: " أوقفوا هذا المسلسل العنصري تجاه الكرد" و" إزاء تصعيد الحملة السورية: هل استعداء الكرد يفيد القضايا العربية " و"عندما يتوحد الخطاب الشوفيني بين السلطة ومثقفيها" وغيرها.

الآن وبعد مضي أكثر من شهر على بداية الأحداث الكردية مازالت الأمور في طور الاستمرار والتصعيد من جانب السلطات والمخطط ماض بصور مختلفة وأشكال عديدة وهذا مرده تشبث السلطة بالتمسك بالحل الأمني حتى يتم تنفيذ بنود الخطة خطوة خطوة وعلى قدر من السرية والتكتم ومن مراقبه سير الأحداث يمكن تلمس مضامين وجوانب هذا المخطط بالشكل التالي:

1- مضي النظام في إستراتيجية الإبقاء على حالة التوتر في المناطق الكردية وتعميق الفتنة العنصرية بين العرب والكرد بحيث لا تخرج من تحت سيطرة الأجهزة الأمنية التي تشرف على إدارة الأزمة بكل ما لديها من إمكانيات وكوادر وخبرات وبتعامل مباشر من –ماهر الأسد- الشقيق الأصغر لرئيس الجمهورية وبمواصلة توزيع الأسلحة على بعض زعماء العشائر العربية للغرض ذاته.

2- متابعة إدارة العمليات الإرهابية في العراق من جانب رؤوس النظام وليس صحيحاً كما سربته وسائل الإعلام من إن مجموعة جنرالات الأجهزة الأمنية جاءت خصيصاً إلى الجزيرة (هشام بختيار ومحمد منصورة وصقر خيربك ومحمد صالح) لحل أزمة القامشلي لان هؤلاء يتواجدون في المنطقة منذ ما قبل شن الحرب على نظام بغداد لتنظيم العمليات بالتنسيق المسبق مع نظام صدام حسين قبل سقوطه وبسلاحه وأمواله وخبرائه والتعاون اللاحق مع مجموعات إرهابية دينية ومذهبية وبينها مجموعة (أبو مصعب الزرقاوي) بطل عملية الواحد من شباط الإرهابية في – أربيل – وبعض متمرسي الإرهاب من حزب

3- دفع بعض الأقلام المأجورة من المثقفين لإثارة العصبية العشائرية في الجزيرة واعتبارها من باب العنفوان القومي حيث تفتحت شهيه البعض من هؤلاء بعد الأحداث الكردية وإشعال الفتنه وخاصة في الجزيرة إلى نبش أوراق الأفخاذ ***والعشائر والقبائل العربية واعتبار النمط العشائري*** تنظيمات سياسية قومية حريصة على الوطن وحارساً على "عروبة الجزيرة" وسد منيع أمام أطماع القوميين الكرد. وكل ذلك يصب بالنهاية في مجرى النفخ في نار الفتنه وتنفيذ لمخطط السلطة بتحريض العشائر العربية على جيرانهم وأصدقائهم الكرد.

4- مضي النظام وأجهزته الأمنية على وجه الخصوص حسب التكتيك المتبع منذ عقود ببث المزيد من الفرق والانقسام في الحركة القومية الكردية والتدخل في شؤونها ودعم التيارات الانهزامية ومن المتوقع أن تضاعف الأجهزة من تدخلها في هذه المرحلة وتدعم بشكل فاعل اليمين القومي الذي بات في وضع محرج بعد الأحداث والهبة الجماهيرية الشجاعة والسلمية إلى درجه قيام الأجهزة بحماية بعض القيادات المتواطئة والتي باتت على وشك السقوط وبين الأوساط الجماهيرية.

5- سيستمر النظام في نهجه السابق منذ أحداث حماة وعلى غرار توأمه العراقي في محاولة إعادة رسم المعادلة القديمة على شكل " ثنائية الخيار" ولا ثالث بينهما كمسلك الأنظمة التوتاليتارية في التاريخ: ***أما القبول الشعبي والرضوخ لإرادة النظام بكل سيئاته أو التهديد بالحرب الأهلية*** كبديل. هذا بالضبط ما فعله صدام حسين وحكام دكتاتوريون آخرون، ولكن هل يمكن أن يظل الشعب السوري رهينة لدى النظام إلى ما لانهاية؟ وهل سينطلي هذا التهديد على القوى الوطنية والديمقراطية في سورية وهل يمكن تجاوز هذه المعادلة في المستقبل القريب؟ وهل تدخلات النظام وتصدير الإرهاب إلى العراق بمثابة تنفيذ جزء من هذه المعادلة في بلد آخر مجاور كخطوة وقائية دفاعية؟.

6- يدل سير الاعتقالات المتواصلة من جانب أجهزة السلطة ضد أبناء الشعب الكردي وبتهم جنائية على نية النظام في المضي بمخططه حسب المعالجة الأمنية المرسومة وحسب تصريحات المسئولين في وزارة الداخلية والإعلام فإن الكرد كشعب معرضون كل لحظة للاعتقالات والمساءلة حول قضايا جنائية وليست سياسية لأنه لا توجد مشكلة قومية كردية في سورية حسب زعم أولئك المسئولين.

إن مضي النظام على نفس منوال السياسة السابقة تجاه الكرد يشكل خطا كبيراً ولن يحقق أي نجاح وخاصة في منطقة الجزيرة التي كانت في السابق(محافظة و أقضية وسكانا كرد) تختصر وخلال ثلاثة عقود في شخص (اللواء محمد منصورة) وتعيش تحت رحمته وسطوته وغريزته المحشوة بالانتقام عندما احرق سجن الحسكة بكامله ليقضي على بعض –مناوئيه- من عائلة كردية لم ترضخ لمشيئته، أما اليوم فقد أزيلت حواجز الخوف وسقطت الأوهام مع زوال طاغية بغداد الذي كان أيضا –القائد الضرورة- والزعيم إلى الأبد.

مهام عاجلة بمستوى الحدث:

لا نبالغ ولا نجا في الحقيقة اذا اعتبرنا أن الأحداث الكردية الأخيرة دشنت مرحلة جديدة في تاريخ حركتنا القومية، ومرشحة أن تطرح حقائق جديدة على مختلف الصعد وان تنبثق عنها مفاهيم فكرية وسياسية متجددة وخطاباً متطوراً ومناسباً لنضالنا راهنا ومستقبلاً. ومن ابرز العناوين التي يمكن إن تطبع المرحلة القادمة بإحداثياتها ومعانيها أن القضية القومية الكردية والنضال من اجلها لم تعد محصورة بين جدران المنظمات بل تحولت بكل ثقلها ومظاهرها إلى الشارع وبين أوساط الجماهير، وان الشارع القومي والوطني الكردي قد تجاوز المنظمات والأحزاب والقيادات "المتكلسة" وبرامجها " المتخلفة" ووسائلها "المستهلكة"، وأن ميل الشارع الكردي على وجه العموم يسير باتجاه فكر اليسار القومي ونهج كونفرانس آب /1965 من حيث المضمون والموقف والممارسة ومواصلة النضال وابتكار الأساليب النضالية، وان القضية الكردية وفي هذه المرحلة اقرب من أي وقت مضى إلى عملية التغيير الديمقراطي وفي القلب منها والجارية ولو بصعوبة في المنطقة، وان القضية الكردية في سورية قد أعيدت من جديد إلى الخط السالك كمسألة سياسية بكل المواصفات.

وانطلاقاً من هذه الحقائق والوقائع هناك مهام ملحة عاجلة من المناسب انجازها خاصة على صعيد ضرورة الوحدة الميدانية بين الجميع والتحضير لصياغة برنامج نضالي قومي ديمقراطي وطني جديد والاستفادة من أيام التجربة السابقة بالاتفاق على قيادة مركزية واحدة للإشراف على التحرك السياسي وتشكيل لجان فرعية للمناطق ولجان أمنية للتعاطي مع الشؤون الأمنية اذا دعت الحاجة، وصياغة الأهداف والمطالب والثوابت الآنية والمرحلية والإستراتيجية حسب الظروف والأحوال مضافا إليها القضايا المستجدة، ومكاشفة الجماهير الكردية والقوى السياسية السورية بكل ما يحصل والاتفاق على صوت إعلامي موحد وخطاب واحد، وتحريم الصلات الأمنية الجانبية والسرية ومعاقبة من يخالف ذلك. هذه مهام عاجلة يجب أن تسبق كل شيء.

أما المهام الأخرى التي يجب العمل من اجل تهيئة الأسباب والشروط لانجازها على المديين المتوسط والبعيد فتتلخص بضرورة استمرار المقاومة السلمية لأي اعتداء

وفي سياق ذلك يجب الحذر الشديد ***وتحاشي الوقوع في فخ الفتنه العنصرية التي خطط لها النظام،*** ومنع المظاهر العنفية وتحريمها وعدم التجاوب مع دعاة العنف من السلطة أو غيرها وتحريم الاعتداء على الأملاك العامة والرموز الوطنية التي تستحوذ على الإجماع.

ومن المفيد أيضا أن تحاول الحركة القومية الكردية إدامة الحوار مع القوى الوطنية العربية السورية وبذل الجهود لوضعها أمام الحقائق وبالتالي لتبدي الموقف السليم تجاه الكرد وقضيتهم وان تحذو حذو مناضلي المعارضة الديمقراطية من أمثال أكرم البني ومحمد غانم ونزار نيوف وان لا تحصر وظيفتها في فك عزلة النظام أو حل أزمته.

هناك مهام أخرى تتعلق بالبيت الكردي الداخلي والحركة السياسية وفي المقدمة حسم الموقف وتجاوز تيارين مضرين واحد يسرع نحو الأمام وآخر يزحف نحو الخلف وذلك بتكريس النهج الوطني اليساري القومي السائر في طريق مواصلة التحرك السياسي دون توقف.

إن نهج الزحف على البطون نحو الوراء والاستجداء قد اضر كثيراً بقضية شعبنا منذ أربعة عقود وقد آن الأوان لإدانة هذا النهج وقطع الطريق عليه نهائياً، من جهة أخرى ولان الوقت مبكر بعد لانتظار ما ستظهر من تحولات نوعية في بنية الحركة السياسية واصطفافات جديدة على المستويات المختلفة فإنني أدعو جماهير الشعب الكردي وقواعد الأحزاب وأنصار المجموعات التنظيمية إلى التحرك من اجل التغيير والتطوير والتجديد وكلي أمل أن تؤدي الأحداث الراهنة والقادمة والهبة الشعبية المندلعة إلى التأسيس للبدء في إعادة بناء جسم الحركة القومية الكردية تنظيمياً وفكرياً وسياسياً وتوحيدها في حركة واحدة ذات برنامج موحد وقيادة واحده على أنقاض تلك الشلل والمجموعات و" القيادات " التي فاقت بتعددها كل تصور وأصبحت عالة وعائقاً أمام نضال الجماهير وإرادة الشعب.

الموقف الرسمي من الأحداث الكردية من ارتباك الخطاب إلى توسيع الفتنة

مازالت "شهادات الزور" تتوالى من بعض الكتبة المتعاقدين مع الأجهزة في محاولة يائسة لإضفاء بعض المصداقية على رواية السلطة حول الأحداث الكردية التي اندلعت في الثاني عشر من آذار، وقد اختار المشرفون على هذا الملف "أفرادا" من المناطق التي شهدت الأحداث وعانت من جور واعتداءات أجهزة القمع حتى يقوموا بتمثيل دور شهود عيان من عين المكان، ورغم أهمية دور الإعلام في تمرير الخطط وتحقيق الأهداف والتأثير على الرأي العام إلا أن إعلام الأنظمة الاستبدادية بكل إمكاناتها وخبرائها ومخبريها وشهود زورها لم يعد يحظى بالصدقية واحترام المشاهد والمستمع والقارئ خاصة اذا كان موضوع البحث يتعلق بقضايا خلافيه عميقة بين الأنظمة من جهة والشعوب من الجهة الأخرى والمتعلقة أساسا بالديمقراطية والمشاركة والحقوق والقمع والاضطهاد وحقوق الإنسان وحرية الشعوب وفي الحالة المشخصة التي نتناولها الآن وهي الأحداث الكردية السورية والتي تحضر السلطات السورية لها منذ حوالي العامين ومهدت لإشعال الفتنه العنصرية بين العرب والكرد تحت إدارة أجهزة الأمن وبوسائل غير معلنه. أما الجانب المعلن فقد كان عبارة عن مقالات وبرامج تلفزيونية عربية من خارج البلاد وضعت خصيصاً لتنفيذ خطة ما ضد الكرد والتي تمخضت عنها فتنة القامشلي التي انقلبت لحسن الحظ على الساحر جراء تلك المقاومة السلمية الشجاعة والرائعة من قبل الوطنيين الكرد في جميع المناطق الكردية وكذلك مدن حلب ودمشق ونالت دعماً وتضامناً من ملايين الكرد في العراق وإيران وتركيا وبلدان الشتات وكذلك من القوى الدولية في أوروبا وأمريكا ومختلف برلمانات العالم وأوساط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان وأخيرا وليس آخراً من العديد من المنظمات والمجموعات والأفراد من داخل سورية الذين تعاملوا جميعاً. دون استثناء مع هذه الأحداث كقضية عادله لشعب مكافح وحقوق قومية وقمع وظلم واضطهاد. مع إدانة النظام السوري المعادي للديمقراطية وإذا كانت الأيام الأولى قد شهدت وتيرة أسرع في بث الدعايات ونشر المقالات وفبركة الأخبار وتوجيه الاتهامات الظالمة إلى الكرد الذين كانوا ضحية الفتنة وفي موقع الدفاع فإن الأيام الأخيرة لم تخل تماماً من هذه البضاعة الفاسدة والخاسرة. والغريب أن البعض مازال مصراً على مواجهة

منذ اليوم الأول للأحداث بدأت الماكينة الإعلامية الرسمية بتناول الموضوع بحالة من الارتباك الواضح فوزارة الإعلام وعبر تصريحات المسئولين فيها " اعتبروا وقوع حوادث شغب وان الأكراد العرب السوريين هم مواطنون ولا مشكلة كردية في سورية" أما وزارة الداخلية فنفت " وجود أية مشكلة وليس هناك شيء اسمه قضية الأكراد ولا فرق بين المواطنين وان المخربين سينالون جزاءهم" المواطني سهيل زكار أنقاض الإمبراطورية العثمانية موات حول التراث والذين؟ دستان؟ أم إن هدفه هو بناء المزيد من الكنائ دون توضيح من هم المخربون هل الذين قتلوا المواطنين الأكراد بدم بارد أم الضحايا الذين دافعوا عن أنفسهم ومدينتهم وكرامتهم.

حتى السيدة وزيرة المغتربين- بثينة شعبان- وبسبب ثقافة التجاهل والإنكار وقعت في الفخ أكثر من مرة في ألمانيا لأنها " صرحت بعدم وجود الكرد في سورية" و" نفي حصول أية مشكلة في القامشلي أو أي مكان آخر" وأدى ذلك الموقف التجاهلي المضلل إلى – هروبها – من قاعة المحاضرات في العاصمة الألمانية- برلين- أمام احتجاجات المواطنين السوريين ومواجهتها بصور ووثائق الأحداث الكردية في سورية.

إن خطاب مثقفي السلطة وأعوانها إضافة إلى افتقاره إلى أي مضمون أخلاقي واتسامه ***<u>بالموقف المسبق المؤدلج ذهب بعيداً في تشويه الحقائق التاريخية إلى درجة المس بثوابت التاريخ والجغرافيا</u>*** ومعالم الحضارة والتطور السياسي والثقافي التي تتعلق بماضي الكرد وحاضرهم في موطنهم الأصلي ضمن إطار الدولة السورية الراهنة التي رسمت حدودها اتفاقية سيكس- بيكو عام /1916. وهكذا فقد تورط أصحاب الأقلام من مثقفي السلطة والمدافعين عنها في قلب الحقائق التاريخية أولا، وتشويه مجريات الأحداث ثانياً والانحياز المطلق لرواية السلطات ثالثاً ومعاداة الكرد وحقوقهم المشروعة والتجني عليهم دائماً ومن الملاحظ أن هؤلاء في وضع لا يحسد عليه وحججهم ضعيفة إن لم تكن معدومة وهم ***<u>يعيشون أزمة نفسية حقيقية وفراغاً سياسياً وثقافياً ومعاناة أخلاقية في محيطهم</u>*** وتجاه معارفهم. قرأت عدداً من هذه النماذج منذ بداية الأحداث وشد احدهم نظري مؤخراً إلى مادة نشرت تحت اسم "سليمان يوسف يوسف" وهي الثانية في غضون مدة قصيرة مليئة بأضاليل ومغالطات ومواقف مسبقة وتناقضات على خطى سابقيه من أمثال (الربيعو والسموري وكيلو وباروت) فسيادته لم يصل حتى الآن إلى نتيجة من" البادئ والمسئول عن أحداث القامشلي" وان " أحزاب سياسية أرادت استغلال الحدث لغايات سياسية قومية حزبية في هذا الظرف السياسي الذي تمر به سوريا" والأصح الظروف التي يمر بها النظام

يزايد الكاتب على الكرد ويبيع الوطنيات في سوق القامشلي ويردد أقوالا من المرجح انه لايفقه معناها ويكتب عن " الثوابت الوطنية" دون شرحها وينادي بحل مسألة " حقوق الأقليات" على " أرضية الوحدة الوطنية" دون التطرق إلى الأسس والتفاصيل والمبادئ والقواعد.

وهكذا يستمر هذا الذي يصف نفسه بـ " كاتب آشوري مهتم بمسألة الأقليات" وبذلك يناقض كل أطروحاته السابقة. من جهة يدعو الكرد إلى " الخروج من شرنقة الهويات العرقية والاثنية القاتلة والتخلي عن الخرائط السياسية والأحلام القومية" ومن الجهة الأخرى يعرف نفسه – أثنيا- دون الإشارة إلى "سوريته" كأحد أدنى وأقل الواجبات " الوطنية" التي يتغنى بها كثيراً ، ثم انه يناقض نفسه مرة أخرى عندما يبحث مسألة الكرد وهي ليست من اختصاصه لأنه مهتم بمسألة " الأقليات" والكرد شعب عريق يقيم ***على أرضه التاريخية ويشكل القومية الثانية في سورية وليسوا أقلية*** أثنية كما هي انتماؤه. يثير الكاتب الشفقة عندما يعرف "الشعب الآشوري" بين هلالين (سريان / كلدان)، ففي حين لا ينكر أي منصف وجود شعب في الأزمان الغابرة باسم الشعب الآشوري وهو معروف بالشجاعة والإباء وهناك في أجزاء كردستان الأربعة بقايا هذا الشعب وهو يعتبر شعباً كردستانياً بامتياز تاريخاً ووجوداً وحضارة، أما محاولة اعتبار السريان والكلدان آشوريين فمسألة فيها وجهات نظر، ففي كردستان العراق حيث يبلغ الكلدان النسبة الأكبر يليهم الآشوريون ثم السريان يطرحون أنفسهم من جمعيات وشخصيات وأحزاب وحتى رجال دين كشعب مميز له

بسبب حججه الواهية وافتقاره إلى أي سند تاريخي في مزاعمه حول الكرد وكردستان يلجا هذا "المهتم بمسالة "المعروف كرد؟ وهل هناك حركة آشورية قومية أم دينية أم سورية؟ وما رأيه بالواقع الأقليات " إلى أكثر الشوفينيين حقدا في سورية ليذكي أطروحاته ويستقوي به وهو "سهيل زكار بمعاداته الصريحة لكل ما يمت بصلة إلى الكرد ويستشهد بأقواله في مداخلة له في " مؤتمر التراث السرياني " المنعقد مؤخرا في دمشق تحت رعاية السلطات السورية والذي يتم في نفس الوقت الذي تقوم فيه سلطات سورية باتخاذ اشد الإجراءات ضد الكرد وتمنع ثقافتهم وتراثهم ووجودهم وتمعن في قتل أبنائهم واعتقالهم خاصة منذ أربعين يوما حيث عشرات الشهداء من ضحايا القمع وإطلاق النار والتعذيب الوحشي والمئات من الجرحى والآلاف من المعتقلين مما يضفي صفة سياسية – أمنية على هذا المؤتمر من حيث الهدف والتوقيت ويوحي بتنفيذ جزء من خطة الفتنه التي أشعلتها السلطات في القامشلي في الثاني عشر

من سوء حظ هذا المؤتمر أن يكون احد مشاركيه الشوفيني العنصري – زكار – الذي حول علم التاريخ والحضارات والثقافات منذ زمن بعيد إلى خانة الايدولوجيا القومية وزيف حقائقها بقوله في نفس المؤتمر ومن باب المبالغة الكلامية والتحريض العنصري الطائفي " بان السريان (وليس الآشوريين) وسوريا تضرروا بسبب العنصريات الحديثة من صهيونية وطورانية ومشروع كردستان الكبرى الذي طرح من قبل بقايا الإمبراطورية البريطانية المتحالفة مع الصهيونية " نعم هذه أقوال مؤرخ ولم تخرج من أفواه أطفال , فأي ملم ولو بصفحات من التاريخ يعلم إن البريطانيين هم الذين منعوا إقامة دولة كردية وان – مارك سايكس –المسئول الأول عن ممتلكات التاج البريطاني في المشرق الذي كان مقيما في القاهرة هو من اقترح على – لندن – غض النظر عن إقامة أي كيان كردي عندما قرروا إقامة دول جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية, ثم إن البريطانيين حلفاء الصهيونية هم الذين وقفوا وراء حركة الشريف حسين ضد الإمبراطورية العثمانية – دار الخلافة – وقادوا الثورة العربية الكبرى ووضعوا علم الثورة العربية الذي أصبح علم وشعار حزب البعث الذي ينتمي إليه "سهيل زكار" ولكي نكون أكثر عدلا وبعيدين عن أي منطلق عنصري كما الآخرين ولكي لا يفهم البعض خطا بأننا نثير الحساسيات على أساس عنصري نقر بوجود عناصر كردية أيضا من اطر سياسية أو خلفيات ثقافية أو مدعية زورا بالنشاط في مجال حقوق الإنسان تقدم خدماتها لنهج السلطة وتتحرك حسب توجيهاتها حتى خارج البلاد بتبني خطابها في الجوهر في مواجهة الخطاب الكردي القومي الديمقراطي الحقيقي الرافض للظلم والداعي إلى المقاومة السلمية والتحرك السياسي من اجل رفع الاضطهاد وإيقاف القمع ومحاسبة المجرمين المسئولين عن الفتنه وتحقيق التغيير الديمقراطي وتحقيق التعاون والتنسيق بين الحركة القومية الكردية والحركة الديمقراطية السورية.

غني عن القول إن ساحتنا السياسية الكردية السورية تعاني من عقم فكري وثقافي مزمن تستمر (عصيانها) رغم كل ما يحصل من حولنا وفي بلادنا وداخل دائرتنا القومية من تحولات وتطورات وانعطافات تستدعي شيئاً من المراجعة وإعادة النظر في المنهج والموقف والممارسة والعامل الذاتي. في مثل الأوضاع التي نجتازها كحركة قومية ومعارضة ديمقراطية كوجهين متكاملين لقضية واحدة، وفي ظروف يعيشها شعبنا بعد الأحداث الكردية منذ الثاني عشر من آذار المنصرم والتي جسدت انتقالا نحو مرحلة جديدة بما تحمل من مهام وواجبات وبما تنتظر من انجازات وخطوات نحو الأمام، تتوجه الأنظار عادة نحو الحركة السياسية التي من المفترض إنها تعبر عن إرادة ومطامح الشعب كما تعهدت بذلك في أدبياتها وكما تزعم ليل نهار طليعيتها وتمثيلها لإرادة الجماهير. ما يحصل حتى الآن بعكس ماهو مرجو ومأمول، " فالقيادات" المتزعمة لجماعاتها تخلفت حتى الآن عن رؤية الواقع كما هو وهناك تهرب واضح من تلمس أسباب ومضمون ونتائج ما حصل بدءً من الثاني عشر من آذار بل يظهر نوع من التجاهل والتجنب في خوض التفاصيل. فإذا كان اغلب المحللين والمتابعين يشخصون الموقف على شكل حدوث تحول نوعي عميق في الحركة القومية الكردية منذ تاريخ الثاني عشر من آذار، واعتباره منعطفاً نحو مرحلة جديدة بكل جوانبها وبالتالي وجوب ضبط التوازن بتفكيك بنية ومكونات العامل الذاتي كشرط أولي أساسي محوري لابد منه حتى يتسنى إضاءة السبل من جديد ووضع التصور السليم وبيان الأسباب والنتائج والمهام بموضوعية ومسؤولية وبالتالي صياغة البرنامج النضالي المتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة بما تحمل من آفاق مشجعة في مجال التوصل إلى حلول سلمية مناسبة للمسألة القومية الكردية في سورية بالتوازي مع تعزيز نهوض الحركة الديمقراطية في البلاد.

قد يكون السبب الجوهري المباشر في تقصير " قيادات الأحزاب " في انتهاج الطريق الصحيح هو الحفاظ على الوضع القائم وعدم الاستعداد في قبول التغيير لأنها تعيش معادلة لا تناسب أمزجتها السائدة وهي إن قراءة الأحداث بموضوعية وقبول حصول انعطافه جذرية ورؤية حقيقة الانتقال إلى مرحلة جديدة تساوي حتمية إعادة بناء العامل الذاتي شخوصاً وبرامج ومواقف وممارسات مع إجراء نقد ذاتي ومراجعة قاسية، وكما يبدو فإن استمرار ودوام هذه المعادلة دون حل سيؤديان إلى إلحاق الأذى بالنضال الكردي وسيدفعان باتجاه توسيع الهوة بين هذه "القيادات" وبين الشعب الكردي وحركته القومية ومزيد من الاقتراب نحو موقف السلطة بل احتمال الاندماج التدريجي مع الإدارة الرسمية للازمة الكردية حسب إستراتيجية وتكتيك النظام الشوفيني الاستبدادي والتي لا تخلو من السعي الحثيث لاختراق الحالة الكردية

بعض مظاهر ومستجدات الأيام الماضية يزيد من قلق الجماهير الكردية ويخلق حالة من التخوف المشروع على مستقبل حركتنا. فقد تناقلت الأنباء – المتضاربة – عن لقاء كردي مع وزير الدفاع، ثم قيل أن الوزير شارك في –قعدة – مع وفد من الجزيرة يضم رؤساء عشائر عربية وأشخاص من الكرد، وقرأنا تصريحاً لا يخلو من الالتباس من احد المشاركين الكرد في تلك – القعده – وعلى لسان وزير الدفاع حول إعادة حقوق المواطنة إلى /30/ ألف كردي أو /100/ ألف. إن المضحك والمبكي في آن واحد في هذه المسألة هو إخفاء الحقيقة عن الجماهير ومحاولة خلق حالة من الترقب والانتظار وإطلاق الوعود التخديرية نيابة عن أركان السلطة (يحق لشعبنا أن يتفاخر بظهور ناطق كردي باسم وزير الدفاع ؟ رغم عدم تميزه بين اللواء والعماد)، وهذا الأسلوب يعيدنا أكثر من خمسة عشر قرن إلى الوراء والى طريقة نقل الأقوال المأثورة من وعن فالناطق الكردي ينقل عن وزير الدفاع نقلاً عن رئيس الجمهورية أما موضوع ما نقل فليس له علاقة بحقوق الشعب الكردي وقضيته العادلة ومستقبله في حين طرح كبشرى إلى الكرد ومفاخره في التواجد في – قعدة – لم تتضح بعد هل كانت حول مواصفات الجمال أو آخر مبتكرات دور الأزياء النسائية في العالم أو حول منافع الأعشاب التي تتضمنها مؤلفات العماد أول وزير الدفاع.

لم يمر وقت طويل (مازلنا في حالة المضحك المبكي) حتى تصدى ناطق آخر ولكن باسم الشعب الكردي هذه المرة ليجرد الناطق الأول من أي تمثيل شرعي للحركة الكردية لان -القعدة – مع هذا المسئول الكبير اقتصرت على جماعة معنية ولم تشمل الآخرين مع تطرقه إلى اعتبار إن إعادة الجنسية إلى أصحابها ليست نهاية المطاف وهذا طرح سليم ومقبول. أرى لزاما علي أن أؤكد هنا بأن الأخوة الذين أشرت إليهم تلميحا أو تصريحا أحتفظ لهم في مشاعري كل الود والاحترام على الصعيد الشخصي وآمل أن يعرف الجميع إننا في صدد تناول موضوع قومي ووطني عام من حق أي فرد في مجتمعنا أن يفصح عن آرائه ومواقفه كما يراها ومن واجبه احترام الرأي الآخر أيضا ومناقشته بكل حرية. والهدف هو الوصول إلى الحقيقة لمصلحة بلادنا وشعبنا وقضيتنا القومية والديمقراطية.

أما حكاية الشرعية وتمثيل الحركة الكردية فموضوع يثير الشجون ولا يفضي إلى نتائج مفرحة " للقيادات " فمن المعروف في تراث حركات التحرر القومي إن هناك نوعان من الشرعية قبل الوصول إلى السلطة وهما الشرعية الثورية والشرعية السياسية وفي الحالتين لا تستمد شرعيتها من أغلبية أصوات الناخبين حسب اللعبة

من جهة أخرى من المأمول أن تستند الصراعات الداخلية إلى أسس وأسباب فكرية وسياسية واضحة ووجيهة وان لا تبقى كما كانت حول القشور وصغائر الأمور، فماذا يعني للشعب الكردي وحركته القومية اذا ذهب فلان من الناس أو فلان آخر من الناس ليشارك في – قعدات – أمنية أو عسكرية ؟ إن ما يعني الشعب هو قضيته

تصريحات الرئيس الأسد حول الكرد مالها .. وما عليها

أثارت التصريحات الأخيرة للرئيس السوري بشار الأسد حول الكرد موجة من ردود الفعل في الشارع الكردي تفاوتت بين الارتياح الحذر ولامبالاة وقلق على الحاضر والمستقبل، فقد جاء في سياق مقابلة تلفزيونية قوله أن القومية الكردية تشكل جزء من النسيج السوري وان أحداث آذار الماضي وقعت بمعزل عن التدخلات الخارجية وان مسألة المحرومين من الجنسية السورية من المواطنين الأكراد في طرق الحل. ومن أجل التعامل الموضوعي مع هذه التصريحات وقراءتها كما هي وتقييم الأسباب والدوافع والأهداف المتوخاة من جانب الرئيس لابد من الوقوف على المحاور الثلاث التي تطرق إليها:

أولا: مسألة الوجود الكردي في سورية أو كون القومية الكردية جزء من النسيج السوري ليست اختراعا أو اكتشافا أو أمراً خارقا من جانب الرئيس انه اعتراف ناقص ومبتور لحقيقة تاريخية وموضوعية قائمة قبل قيام الدولة السورية وكان حريا وإذا كان ثمة تحول في **الموقف أن يقول هناك شعب كردى يشكل أكثر من 15% من سكان البلاد ويشكل القومية الثانية وله الحق** أن يقرر مصيره السياسي حسب الأصول والمبادئ الديمقراطية وان يقترح إدخال هذا البند في الدستور السوري أو يدخلها عبر استفتاء شعبي (ألم يغير بنود الدستور ليتسنى له تسلم الرئاسة بعد وفاة والده؟) حتى ذلك الاعتراف الناقص يمكن أن يفسر بشكل معاكس فحسب إيديولوجية حزب البعث الحاكم الذي يشغل الرئيس أمانته العامة" لا وجود لأية قومية أخرى في الوطن العربي سوى القومية العربية وأن كل من سكن الوطن العربي فهو عربي أو إن الأقليات العربية المتواجدة هنا وهناك فلها حقوق المواطنة" وان كرد سورية هم " أكراد عرب سوريون" وحسب هذا المنطق فإن الرئيس قصد من تصريحه أن القومية الكردية جزء من القومية العربية في سورية .

إن أي تصريح لن يتحول إلى موقف سياسي ثابت وصريح إلا اذا اقترن بالفعل والممارسة وفي حالة تصريح الرئيس الذي من المفروض أن يكون – رئيس التصريحات – سيبقى مجرد كلام مبهم قابل لكل التفسيرات اذا لم يجرى تفسيره وتوضيحه وتطبيقه على ارض الواقع .

ثانياً: اعتراف الرئيس بان التحقيقات أثبتت عدم وجود تدخل خارجي في أحداث آذار الكردية هو تضليل وذر الرماد في العيون ومحاولة يائسة في البحث عن مخرج لازمة السلطة والنظام عبر الالتفاف على صلب الموضوع وحجب الحقيقة عن الشعب السوري وتجاهل حقيقة الوضع بل القفز عليها ***واختزال القضية القومية الكردية في سورية بمسألة الارتباط بالخارج أو عدمه*** وهنا تنتهي القصة بمعنى لا وجود لقضية قومية بل كان هناك احتمال تدخل من الخارج واثبت التحقيق انتفاءه لذلك فإن الملف قد أغلق حتى يتم التدخل الخارجي مجدداً ؟؟ ! بهذا الاعتراف يضع الرئيس صدقتيه في الميزان اذا لم يقرن القول بإقالة ومحاسبة كل من أعضاء اللجنة الأمنية من الجنرالات الأربعة الذين اشرفوا على الفتنه وإدارتها في الجزيرة وكذلك وزير الداخلية ومحافظ الحسكة ووزير الإعلام ونائبه الذين أعلنوا تصريحاً وتلميحاً عن وجود مؤامرة خارجية وتدخل من الجوار وارتباط كردي بالخارج، من جهة أخرى يحاول الرئيس التستر على حقيقة وجود مخطط مسبق لإثارة الفتنه – كضربة استباقية- وتنفيذ عمل عسكري تأديبي انتقامي ضد الحركة القومية الكردية والجماهير الكردية واختلاق وتسعير صراع عنصري عربي- كردي بإشراف أعمدة النظام بمن فيهم الشقيق الأصغر للرئيس هذه الفتنه التي خنقتها الجماهير الكردية في المهد بفضل مقاومتها السلمية الشجاعة وهبتها الشعبية التي امتدت وتوسعت في كل المناطق الكردية وجميع أماكن تواجد الكرد في المدن السورية وفي الخارج.

ثالثا: بعد أربعة عقود من المهانة والذل والحرمان من حق المواطنة دون وجه حق يطلع علينا الرئيس ليطلق وعدا آخر في سلسلة الوعود اللفظية والمستمرة لمعالجة مأساة أكثر من /200/ ألف كردي محروم من حق المواطنة في منطقة الجزيرة واعتبار ذلك – فتحاً مبيناً – أو منة أو منحة رئاسية والهدف معلوم وهو صرف أنظار الكرد عن الحقوق القومية والمطالب الجوهرية من سياسية وثقافية وديمقراطية واعتبار مسألة مواطنية المحرومين ولأسباب عنصرية سقف القضية القومية الكردية وهدفها النهائي.

الم يكن واجب الرئيس اذا كان يعتبر نفسه رئيسا لكل البلاد ومسئولا عن كل فئات الشعب السوري أن يقدم الاعتذار لآلاف العوائل التي حرمت من الأرض والعمل والتعليم ومن ابسط الحقوق الأساسية والإعلان عن التعويض عليهم وإعادة أملاكهم وإصدار مرسوم جمهوري بشأنهم بديلاً عن الوعود التخديرية التي سمعنا واختبرنا منها الكثير. الم يكن من واجبه إدانة المسببين لوضع وتنفيذ مخطط الحزام العربي والإحصاء الاستثنائي في الجزيرة والكشف عن أهدافهم الخبيثة وفضح مراميهم العنصرية البغيضة.

مرة أخرى يتحول الكرد إلى مادة للاستغلال والمزايدات وموضوعاً للتجاذب بين أطراف النظام الحاكم بهدف حل أزمته الداخلية المتفاقمة، فالرئيس يحاول عبر تصريحاته – المرنة شكلا – حول الكرد بتوجيه رسالة تكتيكية إلى القوى الدولية الضاغطة (أمريكا وأوربا) مفادها إن الموقف الرسمي بصدد التغيير والاستجابة لمطالب تلك القوى خاصة بالنسبة للقوميات غير العربية وحقوقها، تماما كما يظهر من مسرحية استقبال وفد من اليهود السوريين الأمريكان، وممارسات النظام هذه تؤكد كم هو مهتم أكان ثمة تحول في الموقف أن يقول هناك شبالعامل الخارجي إلى درجة الإذعان والرضوخ متهما في الوقت ذاته القوى الديمقراطية المعارضة بالتعامل مع الخارج وكم هو متجاهل للوضع الداخلي ومسألة الوحدة الوطنية والإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي إلى درجة الاستهانة بالإرادة الشعبية خاصة اذا علمنا أن تصريحات الرئيس كانت إيذانا بتنفيذ المزيد من الاعتقالات وتشديد الرقابة واعتقال رموز نشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني وتحويل المعتقلين إلى المحاكم العسكرية ومحكمة امن الدولة . كما إن فترة ما بعد التصريحات قد شهدت لجوء عشرات العوائل الكردية السورية إلى كردستان العراق وطلب اللجوء السياسي هرباً من جور النظام والملاحقات والتهديد بالانتقام.

لقد آن الأوان للتحرك نحو المزيد من التحاور والتنسيق بين الحركة القومية الكردية من جهة والحركة الديمقراطية العربية السورية من جهة أخرى للتوصل عبر النقاش والتفاعل إلى برنامج مشترك للخلاص والتحضير لبديل وطني ديمقراطي على قاعدة المصالحة الوطنية الشاملة ومواصلة النضال السياسي بكافة أشكاله لتحقيق هدف إعادة بناء سورية للانتقال إلى وضع ديمقراطي سليم ينعم بالمساواة وإحقاق الحقوق وحل المسألة القومية الكردية في إطار سورية ديمقراطية متحدة.

على خلفية الأحداث الكردية السورية
لجوء جماعي إلى كردستان العراق

من النتائج المباشرة لمخطط السلطات السورية في زرع الفتنه وسياسة الاستئصال القومي الذي بدأ التشديد في تنفيذه منذ الثاني عشر من آذار المنصرم وتجلى في قتل العشرات وجرح المئات واعتقال الآلاف من أبناء الشعب الكردي وملاحقتهم في مختلف مناطق تواجدهم عبر أجهزة الأمن المختلفة والمتعددة مضافا إليها جهاز الأمن الجنائي باعتبار كل وطني كردي مجرما في عرف السلطة وحسب إيديولوجية الحزب الحاكم، خلق حالة من القلق والخوف على المصير من جانب العديد من العوائل والفئات والأشخاص في مختلف المناطق الكردية وخاصة في الجزيرة التي شهدت مجازر حقيقية بحق الكرد خاصة في القامشلي وديريك وعامودا والحسكة ورأس العين (سرى كاني). ودفع بالبعض منهم إلى الهجرة من ارض الآباء والأجداد

لم يكن لجوء بضع عشرات من العوائل الكردية السورية إلى مناطق محافظة دهوك ظاهرة جديدة أو الخطوة الأولى في الهجرة والاغتراب، فقد شهد كرد سورية موجات من التهجير والهجرة القسرية منذ بداية الستينات من القرن الماضي وحتى الآن تارة بسبب حرمان الفلاحين الكرد من حقوقهم المشروعة في توزيع الأرض بموجب قانون الإصلاح الزراعي لأسباب عنصرية منذ أواسط الخمسينات واضطرار الكثيرين منهم التوجه نحو المدن والمراكز بحثاً عن العمل. وفي أكثر الأحيان وأخطرها الهجرة الواسعة والشاملة للفلاحين والقرويين الكرد نحو أوروبا والمدن السورية البعيدة مثل دمشق وحلب بعد حرمان عشرات الآلاف من حق المواطنة بالتالي حق التملك والعمل والتعليم منذ عام 1962/ والبدء بتطبيق مخطط الحزام العربي بطول 320كم وعرض 15-30كم في المناطق الكردية المحاذية للحدود العراقية والتركية بالترافق مع تشديد الضغط والرقابة وشن حملات الاعتقالات الواسعة وتقديم المئات إلى المحاكم العسكرية ومحكمة امن الدولة وحجز المئات في معتقلات الأمن لسنوات طويلة مع قيام السلطات بين الحين والآخر بإشعال الفتن والاضطرابات لضرب الاستقرار في المناطق الكردية وتخويف الناس عبر تنفيذ مخططات إجرامية مثل إحراق سينما عامودا عام / 1960 وإحراق سجن الحسكة وراح ضحية العمليتين أكثر من 500 كردى من الشباب والأطفال والرجال.

تختلف عادة أسباب ودوافع الهجرات الكردية عن مثيلاتها لدى الشعوب المجاورة الأخرى خاصة التي تنعم بالحرية والاستقلال الوطني، فلها أسبابها الاقتصادية وأحيانا السياسية على مستوى الأفراد والمجوعات أما في الحالة الكردية فالأسباب الرئيسية قومية وما تفرز من اضطهاد قومي وتمييز عنصري وحرمان من حق المواطنة لسبب عنصري ومن الوظائف وفرص العمل والاستثمار والضمانات وخوف من الحاضر وقلق على المستقبل إضافة إلى حالات ترضخ أيضا للأسباب الاقتصادية والسياسية وهي أيضا تدخل في عداد الاضطهاد القومي. في الحالة الكردية السورية الناشئة (لجوء أكثر من مائة عائلة إلى مناطق كردستان العراق حتى كتابه هذه المقالة) يمكن ملاحظة حصول مثل هذا اللجوء الجماعي إلى دولة مجاورة للمرة الأولى في تاريخ كرد سورية في مثل هذا الحجم في حين تعرض كرد الأجزاء الأخرى من كردستان إلى مثل هذه الحالات (هجرة وتهجير ولجوء) أكثر من مرة وفي ظروف عسكرية وسياسية واقتصادية قاسية جداً، ولم تكن بلاد اللجوء المجاورة على استعداد للاستقبال والرعاية حتى في الجانب الإنساني لسبب بسيط وهو إن اللجوء الكردي كان يحصل اضطراريا هربا من مخاطر أعداء فاشيين إلى حماية أعداء أقل

أما الظرف الآخر المحيط بالحالة الكردية السورية فان هذا اللجوء الجماعي يتم نحو كردستان العراق المحررة مباشرة وفي حماية حكومة الإقليم الفدرالي دون وسيط ودون المرور عبر سلطات الأنظمة الشوفينية والدكتاتورية المعادية، ويتم أيضا باجتياز الحدود السورية باتجاه الجانب الآخر من الحدود العراقية هذا البلد الذي تحرر منذ عام من الدكتاتورية ويحكمه مجلس الحكم الانتقالي بالتنسيق والتوافق مع سلطات التحالف التي تشرف على الدولة العراقية بموجب قرارات هيئة الأمم المتحدة، والذي يدار بموجب قانون الحكم الانتقالي أو الدستور المؤقت الذي يضمن في احد بنوده الرئيسية حق اللجوء السيارات هيئة الأمم المتحدة، والذي يدار بموجب قانون الحكم الانتقالي أو الدستور المؤقت الذيات الكردية عن مثيلاتها لدى الشعوب المجاورة الأخرى خاصة التي تنعم بالحرية والاستقلال الوطني، فلها أسبابها اسي وضمان الالتزامات المنصوص عليها حسب شرعية الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان.

يتم اللجوء الكردي السوري الجماعي في ظروف سياسية صعبة وازدادت تعقيدا كما ذكرنا بعد مخطط الفتنه في آذار والمجازر والاعتقالات والملاحقات وبعد أن ضاعفت السلطات السورية من إجراءاتها القمعية ضد مناضلي المعارضة الديمقراطية العربية ومناضلي ونشطاء حقوق الإنسان وحركة المجتمع المدني في ظل الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، وبذلك تتحمل السلطات السورية الحاكمة مسؤولية هذه الهجرة وهذا اللجوء وإذا ما استمرت في مواقفها وممارساتها قد يطال اللجوء جماعات وفئات أخرى من الشعب السوري وقد يحصل لسورية كما حصل للعراق في ظل حكم الدكتاتورية البعثية المقبورة عندما توجه الملايين من أبناء الشعب العراقي إلى بلدان العالم في هجرة قسرية اضطرارية هرباً من البطش والسجون والمعتقلات وسلطة الأمن والمخابرات، خاصة اذا علمنا أن هناك ومنذ ثلاثة عقود أو أكثر مئات الألوف من السوريين في الخارج لا تسمح الظروف السياسية بعودتهم إلى الوطن.

إن ظاهرة اللجوء المستحدثة هذه تعبر بجلاء عن احد جوانب المأساة الكردية السورية التي أوجدتها الأنظمة السورية الشوفينية المتعاقبة وتتعامل معها حتى الآن حسب الايدولوجيا العنصرية والفكر الشمولي المنغلق وستتحول دون ادني شك إلى وبال على السلطات الشوفينية ومصدر إدانة كردية وإقليمية ودولية وإنسانية لنهج النظام وطبيعته اللا ديمقراطية وسلوكه القمعي الشوفيني المشين بالرغم أن بعض الشوفينيين السذج من أوساط النظام يعتقد بأن هجرة الكردي هي تحقيق لمخطط الحزام العربي وسياسة التعريب والتطهير العرقي دون أن يفقه الجوانب الأخرى من المسألة

نص الأسئلة الموجهة إلى السيد صلاح بدر الدين حول الأحداث الجارية في كردستان سورية

يونايتد ثريس انترناسونال

1- كيف تبدو لكم الأحداث الأخيرة والمسؤوليات الجوهرية فيه؟

2- ما هو منظوركم الخاص بشأن حل المشكلة الكردية في سوريا؟

3- ما هي آفاق تفجر الشأن الكردي في سوريا، وتوقعاتكم بشأن تطور موقف الأطراف المعنية مباشرة: السلطة والمعارضة السورية ككل والقوى الكردية السورية.

4- هل انعكست النجاحات السياسية الكردية الأخيرة في العراق على أشقائهم في سوريا وهل تتوقعون انعكاس الصدامات الأخيرة في سوريا، سلبا وإيجابا، على أطراف القضية الكردية في العراق والشأن العراقي عموما.

5- حكومتا تركيا وإيران في هدوء نسبي على الجبهة الكردية الداخلية، كيف ستتصرفان بعد المفاجأة الكردية السورية؟

مع الشكر والامتنان سلفا.

قيادي كردي يدعو إلى الاعتراف بالأكراد كقومية ثانية في سوريا

لندن/ 17 مارس/ يو بي آي: دعا مصدر قيادي كردي سوري اليوم حكومة دمشق إلى حل المشكلة الكردية في البلاد عبر الاعتراف الرسمي في الدستور بالأكراد كقومية ثانية في سوريا والاحترام الجاد والثابت لحقهم في المشاركة في السلطة والثروة متهما الأجهزة الأمنية السورية بالإصرار على إدارة الأزمة الحالية بالقمع العسكري والمماطلة كما شدد على ضرورة "التغييرات الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري" لكل البلاد، فيما تتواصل لقاءات في دمشق بين وفد كردي ومسئولين حكوميين لمناقشة التوتر في شمال البلاد.

وقال العضو القيادي في "حزب الاتحاد الشعبي الكردي" في سوريا صلاح بدر الدين في حديث هاتفي مع يو بي آي من شمال العراق اليوم إن الحل "يمكن أن يتم عبر الحوار السلمي الهادئ بين الحركة القومية الكردية والحكومة على قاعدة الاعتراف الرسمي في الدستور بوجود الكرد كقومية ثانيه في البلاد حيث تبلغ 15 % من سكان سورية وإيجاد صيغة تلبى إرادة الكرد في تقرير مصيرهم في إطار سورية ديمقراطية متحدة" معتبرا إن هذه الصيغة "يكون حدها الأقصى الفدرالية والأدنى نوعا من الحكم الذاتي وذلك بعد إزالة سياسة الاضطهاد القومي وإعادة الجنسية إلى أكثر من مائتي ألف كردي جردوا من حق المواطنة" مشددا على الأخوة العربية الكردية في سوريا. وكانت المواجهات التي اندلعت في الأيام الأخيرة في شمال شرق سوريا أسفرت حتى الآن عن مقتل نحو عشرين شخصا إلى جانب عشرات الجرحى حسب مصادر متطابقة فيما ترفض السلطات السورية تأكيد ذلك. وهناك نحو مليوني كردي في سوريا التي يبلغ عدد سكانها 17 مليون نسمة منهم 200 ألف كردي غير معترف لهم بالجنسية السورية.

كما دعا بدر الدين الحكومة السورية إلى "إعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها وإلغاء كل القوانين الاستثنائية الخاصة بالمناطق الكردية بما فيها قوانين التعريب الحاصل للقرى والمناطق والأشخاص وقبل كل ذلك تعويض ذوي الشهداء والجرحى وتقديم الأجهزة المسئولة عن الجرائم إلى المحاكم بعد تشكيل لجنه تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة من المفيد أن يشترك فيها ممثلون عن جامعة الدول العربية والبرلمان الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة".
واعتبر بدر الدين إن الأحداث الأخيرة في سوريا كانت نتيجة "مخطط مبيت ومرسوم من قبل الأجهزة القمعية السورية لإثارة الفتنة وخاصة تحويل الصراع إلى حرب عنصرية بين الكرد والعرب" معتبرا إن عرب سوريا يعانون كالأكراد من "النظام المستبد" معربا عن اعتقاده إن النظام بحاجة إلى "مخارج لعجزه عن تلبية ضرورات

وأوضح بدر الدين، الذي ترأس "الحزب اليساري الكردي" في سوريا لسنوات طويلة قبل لجوئه إلى الخارج أن السلطة السورية عبر أجهزتها المشرفة على إدارة الأزمة تماطل وتحاول إلحاق المزيد من الأذى بالمواطنين الكرد وإدامة الأزمة" متهما اللواء محمد منصورة مساعد رئيس شعب الأمن السياسي السوري وعسكريون كبار آخرون في الأجهزة الأمنية بامتلاك "باع طويل في الممارسة الشوفينية ضد الكرد خاصة". يذكر إن اللواء محمد منصورة عضو في لجنة تحقيق تضم أيضا رئيس إدارة الاستخبارات العامة اللواء هشام اختيار ومعاون وزير الداخلية اللواء صقر خير بيك وقائد حرس الحدود اللواء محمد صالح شكلت رسميا لتحديد أسباب تحول الشغب الرياضي إلى أعمال عنف وصلت إلى مدن أخرى في البلاد. وحذر القيادي الكردي السوري سلطات دمشق من مواصلة القمع وتغيير التركيب القومي ضد السكان الأكراد كما دعا قوى المعارضة السورية إلى تجاوز ضعفها وتشتتها الحاليين والاتفاق على "موقف موحد حول ضرورة التغيير الديمقراطي وتجاه القضية الكردية ".

وبدأت الأحداث عندما قتل 14 شخصا بينهم 4 رجال شرطة وأصيب أكثر من مئة بجروح بحسب مسئولين أكراد سوريين في القامشلي على مسافة 600 كلم شمال شرق دمشق على الحدود مع تركيا وبلدات أخرى ذات كثافة سكانية كردية في منطقة حلب، خلال صدامات الجمعة والسبت الماضيين مع الشرطة بدأت قبل مباراة لكرة القدم في ملعب القامشلي. وكانت السلطات السورية قد وصفت الأحداث بأنها أعمال شغب وأنذرت بمعاقبة المساهمين فيها باعتبارهم ينتهكون القوانين بينما أكدت تقارير صحفية إن الجيش السوري أرسل قوات إضافية للمنطقة لتهدئة الوضع، وان السلطات التركية شددت إجراءات الأمن على جانبها من الحدود. وأعلن مصدر رسمي سوري إن مجلس الوزراء بحث أمس "في أحداث الشغب التي حصلت في محافظة الحسكة وبعض مناطقها التي استغلها بعض المندسين والغوغاء لإثارة الفوضى وتخريب المنشآت والممتلكات العامة والخاصة", و"شدد على متانة الوحدة الوطنية التي تعيشها جماهير شعبنا وتطبيق الأنظمة والقوانين في حق مثيري تلك الأحداث والمتسببين فيها".

من جانبها أكدت شخصية كردية سورية وجود لقاءات حاليا بين فريق من الشخصيات الكردية السورية وممثلين عن حزب البعث الحاكم ومجلس الشعب السوري من اجل حل الأزمة سلميا مؤكدا إن اللقاءات ستتواصل خلال الأيام القادمة. وأوضح المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه في تصريح هاتفي من دمشق ليو بي آي

ويتجنب المسئولون السوريون عادة الإشارة إلى الأكراد كقومية قائمة بحد ذاتها في سياق تأكيدهم على دور الوحدة الوطنية في حل المشاكل التي تعاني منها المنطقة الشمالية الشرقية التي تقطنها أغلبية كردية. ويقول الأكراد إن الحكومة أسقطت الجنسية السورية عن أكثر من ربع مليون منهم في الستينات، مما جعل حصولهم على حقوقهم الأساسية امرأ عسيرا جدا. كما يتهمون الحكومة بمعاملة الأكراد "كغرباء في وطنهم، وذلك بالرغم من حرصهم على وحدته واستماتتهم بالدفاع عنه." مطالبين بمنحهم حقوق مواطنة أسوة بسكان البلاد من العرب وبرفع الحظر عن استخدام اللغة الكردية في سوريا. وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد زار مؤخرا محافظة الحسكة الواقعة شمال شرقي البلاد التي يقطنها الأكراد، ووعد بتطوير المنطقة إلا انه لم يتطرق إلى موضوع الحقوق الكردية. وبدورها طالبت الأحزاب السورية والهيئات المدنية (غير المرخصة)، في بيان أصدرته أمس وتلقت يو بي آي نسخة منه، بوقف حملة الاعتقال وكل أشكال العنف وأعمال الشغب وإطلاق سراح المعتقلين، كمقدمة لا بد منها لوأد الفتنة، والمسارعة إلى تشكيل لجنة تحقيق وطنية نزيهة تتقصى حقيقة ما جرى وتحدد المسؤولية عن سبب وقوع هذه الأحداث وتطورها، وإنصاف أسر الضحايا والمتضررين ورأب الصدع بمعالجة أسبابه السياسية ودانت الإساءة إلى علم البلاد أهم رموز وحدتها الوطنية. وقال البيان إن الأحزاب والقوى الاجتماعية الموقعة "إذ تدين استسهال إطلاق الرصاص على المواطنين العزل وحملات الاعتقال التي طالت المئات منهم، فإنها تدين أيضا أعمال الشغب والاعتداء على المصالح العامة والخاصة، والإساءة إلى علم البلاد أهم رموز وحدتنا الوطنية، والاستقراء بالخارج وتهديد وحدة التراب الوطني". ووُقع البيان كل من التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردية، التحالف الوطني الديمقراطي الكردي، لجان إحياء المجتمع المدني، جمعية حقوق الإنسان، منتدى جمال الأناسي للحوار الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي، لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي والضمير، مجموعة مناهضي العولمة، حزب الاتحاد الشعبي الكردي.

1- كيف تبدو لكم الأحداث الأخيرة والمسؤوليات الجوهرية فيه؟

2- ما هو منظوركم الخاص بشأن حل المشكلة الكردية في سوريا؟

3- ما هي آفاق تفجر الشأن الكردي في سوريا، وتوقعاتكم بشأن تطور موقف الأطراف المعنية مباشرة: السلطة والمعارضة السورية ككل والقوى الكردية السورية.

4- هل انعكست النجاحات السياسية الكردية الأخيرة في العراق على أشقائهم في سوريا وهل تتوقعون انعكاس الصدامات الأخيرة في سوريا، سلبا وإيجابا، على أطراف القضية الكردية في العراق والشأن العراقي عموما.

5- حكومتا تركيا وإيران في هدوء نسبي على الجبهة الكردية الداخلية، كيف ستتصرفان بعد المفاجأة الكردية السورية؟

مع الشكر والامتنان سلفا.

نص أجوبة المقابلة التلفزيونية التي أجراها تلفزيون - roj –
في 2004/3/19 مع السيد صلاح بدر الدين

- ما حصل كان بمثابة خطه مرسومه كانت تهدف إلى تحقيق أمرين: توجيه ضربه استباقية إلى الشخصية الكردية واستفزاز الكرد بإبراز صور صدام والتي ذكرت شعبنا بالإبادة الجماعية والأنفال والكيميائي وكذلك توجيه الأنظار عن أزمة النظام المتفاقمة والزعم بوجود خطر انفصالي والخطة كانت بمثابة رسالتين واحده إلى الكرد والقوى الوطنية السورية بأن النظام قوي و آلته القمعية مازالت كما هي، ورسالة لتحالف الدولي في العراق وكذلك الإدارة الأمريكية بأن تحقيق الفدرالية لكرد العراق لن يؤمن الاستقرار في الشرق الأوسط.
- هذه الحقائق تؤكد أن حركتهم القومية والسياسية ونشطائهم لم يكونوا في وارد إشعال انتفاضة أو حركة عنفيه كما زعمت أبواق النظام . بل مارس الكرد واجبهم المطلوب والمشروع في المقاومة السلمية والدفاع عن النفس.
- الخطة لم تنجح بعد امنيا والخشية أن تنجح سياسياً خاصة في مجال ضرب الكرد بالعرب وإشعال الفتنه العنصرية.
- على ممثلي الشعب الكردي الذين أداروا العملية التفاوضية حتى الآن أن يعوا دقه المرحلة وان يتحذروا من ألاعيب السلطة لأنها تحاول الالتفاف وان لا يسمحوا بتحويل الموضوع إلى مسألة أمنية بل عليهم أن يعبروا عن إرادة الشعب الكردي في المطالبة بالحقوق القومية والسياسية المدرجة في برنامج الحركة القومية الكردية وبذلك سيستطيعون الوفاء لدماء الشهداء والجرحى والمتضررين.

- طبعا المطالبة الملحة بإعادة الأمور إلى نصابها قبل الأحداث أمر جيد خاصة في مجال إطلاق سراح السجناء وسحب الجيش والأمن والشرطة من المناطق الكردية ولكن الأهم من كل ذلك عدم الاكتفاء بوعود السلطة حول إعادة الجنسية للمحرومين.
- هناك انجازات تحققت بفضل المقاومة السلمية الرائعة وتحول الوضع الكردي في سورية إلى قضية قومية سياسية سورية وإقليمية وعالمية ويجب استثمار هذا التطور من جانب ممثلي الكرد وذلك باستمرار التحرك السياسي دون توقف حتى تحقيق مطالب وأهداف شعبنا وذلك في الداخل والخارج وعبر وسائل الإعلام.
- هناك محاولات من جانب السلطة لإضعاف الموقف الكردي السياسي وذلك عبر الإشاعات والتصريحات ذات الطابع العنصري وكذلك عبر محاولات تفتيت الصف الكردي – إن كان في إطار اللجان الممثلة للمنظمات – أو عبر تشجيع ضعاف النفوس والتمهيد لمواقف استسلاميه ومواليه للسلطة.
- هناك أيضا نشاط إعلامي من جانب السلطة يصب باتجاه تبرئه النظام واعتبار أن الدولة ليست طرفاً أو عدم وجود مشكله كرديه في سورية أو اعتبار الأحداث موضوعا امنياً لذلك لابد من تحرك مضاد لإظهار الحقائق.

نعود لتقول أن المهمة العاجلة والحاسمة تكمن في ضرورة الحفاظ على التماسك القومي، ووحدة الموقف وصياغة برنامج واضح وحاسم ووضع كل المستلزمات وتوفيرها من اجل استمرارية التحرك السياسي وعدم التخلي عن الثوابت القومية ووعي الجوانب والمؤشرات الايجابية: الشعبية الكردية والإقليمية والدولية وعدم تفويت الفرصة. الآن وبعد هذه الأحداث تأكد للجميع بأن هناك تضامن شامل ومعبر ومؤثر مع قضية شعبنا الكردي في سورية فما علينا إلا نكون بمستوى وعي المسؤولية التاريخية وإدارة العملية بنفس المستوى.

الوثائق

1- بعض بيانات الأحزاب الكردية السورية .
2- مواقف الأحزاب السياسية السورية .
3- بيانات منظمات حقوق الإنسان السورية العالمية .
4- الموقف القومي الكردستاني .
5- الموقف العربي .
6- الموقف الدولي .
7- قوائم بأسماء الشهداء والجرحى والمعتقلين.

بعض بيانات الأحزاب
الكردية السورية

نداء

يا جماهير شعبنا الكردي

أيتها القوى الوطنية والديمقراطية

تبين من خلال الحيثيات والمتابعات المتعلقة بمجزرة القامشلي في يوم الجمعة 2004/3/12، أن جماهير نادي الفتوة بدير الزور توجهت إلى القامشلي بالآلاف باسم حضور المباراة الرياضية مع نادي الجهاد، كانت تخطط لعملية استفزازية ضد الشعب الكردي على خلفية التطورات الجارية في العراق، ومن أجل ذلك رفعت صور الطاغية صدام حسين أثناء تجوالها في شوارع القامشلي قبل المباراة، ورفعت الشعارات التي تمجد الديكتاتور المنهار والهتاف باسم مناضلي الفلوجة، وإطلاق الألفاظ البذيئة بحق بعض الرموز الكردستانية ، وتابعت استفزازاتها أثناء دخولها الجماعي إلى الملعب، وذلك في تحد واضح لتحويل المباراة إلى مناسبة لتنفيذ مخططها المرسوم، و تحت أنظار الجهات الأمنية التي لم تعمد إلى تفتيش جمهور نادي الفتوة الذي كان يحمل جعب الحجارة والأسلحة الخفيفة ،وتأخرت عناصر الأمن عن حضور الملعب رغم معرفتها المسبقة بالماضي المليء بأعمال الشغب لجمهور النادي المذكور، كما أنها لم تلجأ إلى ردع أفراده أثناء عملية التحرش بجماهير الجهاد، التي ما أن ردت على تلك التحرشات حتى استنفرت قوات الأمن في مواجهة جماهير القامشلي العزل وأطلقت الرصاص الحي عليها، مما أوقع بينها العديد من القتلى وعشرات الجرحى، وتسببت في إحداث مجزرة لم تشهد القامشلي، ولا ملاعب سوريا مثيلاً لها. وبهذه المناسبة الأليمة، فإننا في الحركة الوطنية الكردية في سوريا، وانطلاقاً من إحساسنا بالمسؤولية، نحمّل السلطة كامل المسؤولية عن وقوع هذه المجزرة الرهيبة، وندعو إلى إجراء تحقيق عاجل وعادل يشرف عليه القصر الجمهوري، وعزل المسئولين المباشرين عن المجزرة عن مواقع المسؤولية، وإبعادهم عن مجرى

2004/3/12
مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

الأحزاب الكردية تجدد مطالبتها بسحب الجيش من المناطق الكردية و إطلاق سراح المعتقلين و لقاء رئيس الجمهورية

تصـريح

صادر عن اجتماع الأحزاب الكردية

في اجتماعهم اليوم (2004/3/22) ثمّن مسؤولوا الأحزاب الكردية استجابة أبناء شعبنا الكردي في سوريا لنداء قيادة الحركة الكردية في سوريا بجعل يوم نوروز هذا العام يوم حداد على أرواح الشهداء وتضامن مع الجرحى والمعتقلين، وأكدوا على إن قيادة الحركة الكردية في سوريا ، انطلاقاً من حرصها وواجبها الوطني، بذلت كافة الجهود الممكنة، وبالتعاون مع كافة الفعاليات الوطنية الكردية، لتهدئة الأوضاع، وأفلحت في هذا المسعى .. كما أكّدوا على ان مسؤولية عودة الأوضاع إلى طبيعتها تقع في جانب كبير منها، على عاتق السلطات وعلى مدى قيامها بتحقيق بعض المطالب الملحة التي تأتي في مقدمتها:

- ضرورة سحب القطعات العسكرية وقوات الأمن المسلحة من داخل التجمعات السكانية، ومن شوارع المدن والبلدات والقصبات الكردية، وكذلك سحب الأسلحة من الميليشيات التي سلّحها حزب البعث ، لأن وجود هذه القوات لا يساهم في تطبيع الأوضاع التي بدأت تميل للهدوء، بل يزيد من حدة التوتر.
- إطلاق سراح جميع المواطنين الكرد الذين تم اعتقالهم على خلفية الأحداث الأخيرة ، والكف عن ملاحقة واعتقال المواطنين بدعوى التحقيق والاشتراك في المسيرات التي قامت بها الجماهير.
- الكف عن توجيه التهم وتأليب الرأي العام ضد المواطنين الكرد في الإعلام الرسمي والتركيز بدلاً من ذلك على شعارات التفاهم والتآخي بين المواطنين بكافة انتماءاتهم القومية والدينية في سوريا.
- ضرورة الالتزام بتعويض ممتلكات جميع المتضررين من الأهالي.

هذا، وجددت قيادة الحركة الكردية طلبها بتأمين لقاء مع السيد الرئيس بشار الأسد، كما دعت أبناء شعبنا الكردي إلى الاستمرار في التزام الهدوء وعدم الانجرار وراء الاستفزازات التي تثيرها العناصر الشوفينية والعنصرية.

2004/3/22

مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

الأحزاب الكردية تطالب بعدم المس بالعلم السوري

تعميم

درست قيادة الأحزاب الكردية في سوريا الفعاليات الجماهيرية للجالية الكردية على الساحة الأوربية، و رأت القيادة ضرورة التقيد بما يلي :

1- عدم المس بالعلم السوري و صور رئيس الجمهورية.

2- رفع الشعارات المرتبطة بواقع الشعب الكردي في سوريا و قضيته القومية و ما يعانيه من ظلم و اضطهاد.

3- احترام قوانين البلدان التي تجري فيها هذه الفعاليات.

4- عند إحياء مناسبة عيد نوروز العيد القومي للشعب الكردي ترفع اللافتات السوداء تجاوباً مع قرار القيادة بجعل نوروز هذا العام يوماً للحداد القومي.

2004 – 3 – 19

مجموع الأحزاب الكردية

الأحزاب الكردية تدين ممارسات السلطة في المناطق الكردية و تدعوها إلى التحاور من لحل القضية الكردية في سورية

بيان إلى الرأي العام

منذ وقوع الأحداث المؤلمة في المناطق الكردية بمحافظة الجزيرة /الحسكة/ وفي محافظة حلب ومدينة دمشق، التي جرت بفعل تداعيات وتطورات الوضع الخطير الذي تشكل بسبب أسلوب القمع والبطش الذي تعاملت بهما قوات الأمن مع المواطنين الكرد المسالمين العزل وإطلاقها الرصاص الحي بما فيه المتفجر عليهم منذ اللحظات الأولى لأحداث يوم 2004/3/12 خارج سور الملعب وما تلاه أثناء تشييع جثامين شهداء اليوم الأول وامتداداته إلى بقية المدن والمناطق، والذي أدى إلى استشهاد نحو ثلاثين مواطناً كردياً وجرح أكثر من /150/ واعتقال الآلاف منهم، منذ بداية تلك الأحداث المأساوية والتي حولتها فيما بعد قوات الأمن إلى مجزرة بشعة بحق أبناء الشعب الكردي، تحركت قيادة الحركة الوطنية الكردية بسرعة كبيرة لضبط الأمور والتقت يوم 2004/3/13 باللجنة الأمنية المكلفة من دمشق فور قدومها وتم التباحث حول السبل الناجعة لتهدئة الوضع وأكد المجتمعون على تهدئة وضبط الأوضاع من قبل الجانبين، وإصدار مجموع الأحزاب الكردية بنفس اليوم نداءً ناشد فيه أبناء الشعب الكردي إلى إيقاف المسيرات والمظاهرات والتحلي باليقظة والحذر وضبط النفس واستجابت جماهير شعبنا الكردي مشكورة لهذا النداء، واتخذت قيادة الحركة الكردية قراراً بحجب احتفالات عيد نوروز لهذا العام وجعله يوم حداد قومي عام على أرواح شهدائنا الأبرار وتضامناً مع الجرحى والمعتقلين وكانت درجة تجاوب شعبنا الكردي مع الحداد عالياً جداً ويدعو إلى الفخر والاعتزاز وإلى الشكر العميق ويعكس بصورة واضحة التفاف أبناء الشعب الكردي حول حركته السياسية في البلاد.

إلا أن ما يدعو للأسف والسخط الشديدين انعدام تعاون وتجاوب السلطات مع قيادة الحركة الكردية وتهربها من تلبية مطالب الجانب الكردي المتمثل بالكف عن مظاهر استفزاز المواطنين الكرد. وإيقاف حملات الاعتقال التي طالت كل مدينة وحي وبلدة والإفراج عن المعتقلين. ونزع الأسلحة من الميليشيات ومن عناصر بعض العشائر العربية التي تمت تسليحها، وبدلاً من تنفيذ السلطات لوعودها والتزاماتها مع الجانب الكردي والتجاوب بإيجابية مع مطالبه لجأت إلى تصعيد ممارساتها الاستفزازية وكثفت من مداهماتها الإرهابية قبيل فجر كل يوم على بيوت أبناء الشعب الكردي وزرع الخوف في نفوس النسوة والأطفال واعتقال الرجال والأطفال منهم الذين يتعرضون إلى الإذلال والإهانات وإلى أبشع أنواع التعذيب الوحشي على أيدي عناصر أجهزة السلطة القمعية دون أي ذنب سوى أنهم كرد، ولا تزال آثارها تظهر بوضوح على أجساد ونفوس بعض المفرجين عنهم، وبذلك تدفع السلطات بالوضع نحو التأزم بدلاً من التهدئة والاستقرار. إننا في الحركة الوطنية الكردية في سوريا في

1) الدعوة إلى تشكيل لجنة تقصي الحقائق محايدة للكشف عن مسببي الحوادث المؤلمة في يوم 12/آذار، والتي كانت السبب في الأحداث المأساوية اللاحقة.
2) سحب الجيش وقوات الأمن من المدن والبلدات ومن مداخلها.
3) تعويض عوائل الضحايا من أبناء الشعب الكردي.
4) الإيقاف الفوري لحملات المداهمة والاعتقال بين أبناء شعبنا، والإفراج عن كافة المعتقلين الكرد الذين اعتقلوا على خلفية هذه الأحداث فوراً.
5) تشكيل لجنة لتقدير الأضرار والخسائر في الممتلكات الخاصة وتعويض المتضررين وإعادة الأموال المسلوبة والمنهوبة.
6) فتح الملف الكردي والبدء بإجراء حوار وطني مع قيادة الحركة الوطنية الكردية لإيجاد حل ديمقراطي للقضية الكردية في سوريا ضمن إطار وحدة البلاد.

وندعو أيضاً القوى الوطنية والديمقراطية في سوريا أحزاباً وهيئات مجتمعية ولجان وجمعيات حقوق الإنسان والفعاليات الوطنية السورية المختلفة إلى التضامن مع مطالبنا والوقوف إلى جانب قضية شعبنا الكردي.

2004/3/23

مجموع الأحزاب الكردية

الأحزاب الكردية تدين الممارسات العنصرية بحق الطلاب و الجنود الأكراد

تصـــريح

توفي يوم أمس في المستشفى المواطنان الكرديان "جوان خورشيد حسن" و" سيوان أنور كوي" حيث كانا يعالجان من جروح الطلقات النارية التي أطلقتها عليهما قوات الأمن . إن مسئولي الأحزاب الكردية إذ يتقدمون بالتعازي لذوي الفقيدين ، يؤكدون مجددا على أن استمرار السلطات المسئولة في التعامل الأمني مع أحداث /12/آذار وما تلتها من تطورات في المناطق الكردية وعدم إطلاق سراح المواطنين الكرد وإقدامها على اعتقال المزيد منهم خلال المداهمات اليومية للبيوت، يزيد الوضع احتقانا وتأزما ويفسح المجال لزيادة الممارسات الشوفينية والعنصرية ضد المواطنين الكرد ؛ هذه الممارسات التي انتقلت مؤخرا من اضطهاد الطلبة الكرد وفصلهم من الجامعات وطردهم من السكن الجامعي، إلى داخل قطعات الجيش حيث يتعرض

إننا إذ ندين هذه الجريمة العنصرية الشنيعة نطالب بإنزال اشد العقوبات بحق الضابط وصف الضباط المسئولين عن جريمة القتل العمد هذه، وبوضع حد للممارسات العنصرية ضد المجندين الكرد الذين يؤدون الخدمة الإلزامية.

2004/3/27

مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

الأحزاب الكردية تتضامن مع الكاتب العربي محمد غانم و تدعو إلى الإفراج عنه

بيان إلى الرأي العام

في الوقت الذي يتطلب فيه من الجميع وخاصة من السلطات وأجهزتها أن يعمل ما في وسعه لتهدئة الوضع وإخماد ما تراكم في النفوس من نيران الفتنة، فان الأجهزة الأمنية مازالت تقوم بحملاتها القمعية وأعمالها الاستفزازية من فصل الطلبة من الجامعات والمدن الجامعية ومن حملات المداهمات والمطاردات والاعتقالات، وما زال أكثر من ألفين من أبناء شعبنا الكردي قيد الاعتقال التعسفي ولم يقتصر عملها على ذلك فقط وإنما طال اعتقال الشخصيات العربية المناصرة لقضية شعبنا الكردي العادلة , حيث قامت السلطات باعتقال المثقف العربي محمد غانم 2004/3/23، اثر مقابلة تلفزيونية له إننا في الوقت الذي نعرب عن تضامننا مع الاستاذ محمد غانم نطالب بالإفراج الفوري عنه وعن كل المعتقلين وبوقف حملات المداهمات والمطاردات والاعتقالات وبإعادة الطلبة الجامعيين المفصولين إلى جامعاتهم ومدنهم الجامعية. ونناشد كل الخيرين بالتضامن والعمل من اجل ذلك.

2004/3/24

مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

نداء من الطلبة الكرد في جامعة دمشق مع أسماء بعض زملائهم المعتقلين

نداء عاجل ...

إلى الرأي العام العالمي

أيتها القوى السياسيّة الوطنيّة و الديمقراطيّة السوريّة أيتها المنظمات و اللجان و الروابط المدافعة عن المجتمع المدني و حقوق الإنسان في سوريا و العالم يا أبناء شعبنا السوري الحبيب أيها المحبون و المدافعون عن السلام و الحريّة في كل مكان ...

على إثر المجزرة البشعة التي ارتكبتها القوى الظلاميّة الشريرة، المشبعة بالروح الشوفينية المريضة، في النظام السوري الاستبدادي الشمولي بحق الكرد أخوتكم في الوطن والمصير و التاريخ المشترك. هذه المجزرة التي بدأت من القامشلي يوم الجمعة 12-3-2004. واتسعت لتشمل كل الجزيرة، حتى وصلت إلى حلب وعفرين. و راح ضحيتها العشرات من الشهداء و المئات من الجرحى، و لا أحد يعلم أين و متى و كيف ستنتهي هذه المجزرة التي تبعتها حملة اعتقالات واسعة النطاق طالت الألوف من إخوتكم الكرد، رجالاً و نساءً، شيباً وشباباً، في عموم الوطن. على إثر ذلك قمنا نحن الطلبة الكرد في تمام الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم بتنظيم تظاهره سلمية انطلقت من المدينة الجامعية باتجاه منزل الرئيس. لكن أجهزة الأمن حالت دون ذلك. حيث عملت على قطع الطريق أمامنا. مما دفعنا لتنظيم اعتصام سلمي ضمن حرم المدينة الجامعية. وحضر السيد أمين فرع الحزب في جامعة دمشق. و رئيس الاتحاد العام لطلبة سورية. كما حضر رئيس جامعة دمشق, للاستماع لمطالبنا و فكّ الاعتصام, الذي هو من وجه نظر النظام الداخلي لمدينة باسل الأسد الجامعية ممنوع. وفقاً لما اصدر مدير المدينة د- محمد جميل العمر استنادا لكتاب وزير التعليم العالي رقم 183/ص بمعاقبة الطلبة الذين يخرقون النظام الداخلي بأشد العقوبات، وهي الفصل من المدينة الجامعية، كما قد تمَّ تهديدنا من قبل رئيس الاتحاد العام لطلبة سورية بالفصل من الجامعات السورية، إن لزم الأمر.

وفي اليوم التالي قمنا بتنظيم مظاهره سلميّة, انطلقت من المدينة الجامعية، نحو البرلمان لكن قوات الأمن أجبرتنا على تغيير المسار من ساحة الأمويين باتجاه الربوة. وعندما علموا أن الطلبة حرفوا المسار نحو القصر جُنَّ جنون العميد، قائد الشرطة. و أمر عناصره باستعمال القوة لتفريق المتظاهرين. مما أدى إلى إصابة العديد من الطلبة بإصابات بليغة في الرأس والوجه وأماكن أخرى من الجسم. كما تمَّ اعتقال العديد من الطلبة، أثناء التظاهرة. أما الذين أصيبوا، فنقلوا إلى مشفى المواساة بدمشق. من قبل زملائهم الطلبة. حيث تمَّت معالجتهم هناك. ونقلوا من المشفى إلى المعتقل وهم" سيبان سيدا وعبد الباسط نذير" إصاباتهم كانت في الرأس و الوجه و الصدر. أمّا "خلات جمعة" فضُرِبَت بالهراوات بشدّة، من قبل عناصر الأمن. ويأتي قيامنا بالمظاهرة و الاعتصام السلميّين تضامناً منّا مع أهلينا و ذوينا في الجزيرة و عفرين المنكوبتين. ومُستنكرين ومُنددين بهذه الجريمة البشعة. و مطالبين بمحاكمة المسئولين عنها. وبحلٍ عاجلٍ و عادلٍ للمسألة الكردية في سوريا. والإفراج عن المعتقلين السياسيين، و خاصة منهم الطلبة الكرد. ونكون بذلك قد مارسنا حقّنا الديمقراطي في إبداء الرأي و الاحتجاج السلمي، المنصوص عنه في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. و واجبنا الوطني النابع من شعورنا بحجم المخاطر المحدقة بالبلاد، إن تُركَ الوضع على ما هو عليه، و لم يتم إلقاء أية خطوة جديّة في اتجاه منح الكرد حقوقهم الديمقراطية المشروعة. بالإضافة إلى الانفراج السياسي و إطلاق الحريات العامة. لكن، و مع الأسف الشديد جوبهت مظاهرتنا و اعتصامنا بقمع و عنف شديدين من قبل آلاف من قوات حفظ النظام و الشرطة و الأمن. على إثرها تمَّ اعتقال المئات من الطلبة الكرد. لازال مصير الكثيرين منهم مجهولاً. علاوة على تعرضهم للتعذيب الوحشي, النفسي و الجسدي. و كان موقف اتحاد الطلبة و المسئولين و الأمن الجامعي سلبياً جداً، و منحازاً، و ذو ملامح بوليسية أمنية واضحة للعيان. فمازالت قوى الأمن تمشّط الحرم و السكن الجامعي. و الاستفزازات و التحرشات بالطلبة الكرد مستمرة. و ثمة حملة تأليب واضحة منظمة للرأي العام الطلابي، على الشعب الكردي. يقوم به بعض أساتذة الجامعة ذوي النزعات العنصريّة الشوفينيّة في محاضراتهم. وفي وقتٍ نكرر مطالبنا المذكورة أعلاه و التي لأجلها قمنا بالمظاهرة السلميّة. إلى جانب إدانتنا و شجبنا للجريمة النكراء و المجزرة القذرة التي خططت لها دوائر مشبوهة و حاقدة في النظام السوري، على الشعب الكردي. في سوريا و خارجها. و نفذتها أجهزتها ذات الصيت المشهود له في هذا المجال.

هذه الجريمة التي تأتي كتعبير واضح عن حجم الأزمات الداخلية التي يعانيه النظام منذ عقود. و عجزه في إخفائها. وإخفاقه في حلّها بطرقه التقليديّة. و إصراره في تغييب المجتمع و مصادرته لحقوق المواطن. و تصميمه على تهميش وإنكار كافة

كما نناشد كافة الجامعات في العالم. و منظمات حقوق الإنسان, في سوريا و خارجها. و منظمة العفو الدولية, و منظمة محامين بلا حدود, بالتدخل السريع و المباشر لإيقاف القمع و حملات الاعتقال العشوائية التعسفية بحق أبناء شعبنا السوري, كرداً و عرباً. و الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين. و الكشف عن مصير المئات من رفاقنا الطلبة الكرد المعتقلين مؤخّراً لدى السلطات السورية. و عدم تطبيق أي إجراء تعسفي ينال من مستقبلهم الدراسي. الرجاء أغيثوا و أنقذوا الطلبة الكرد و الشعب الكردي. فقد ضاقوا ذرعاً. و الحالة من سيئ إلى أسوء. و قد أرفقنا نداءنا هذا بأسماء بعض الطلبة الكرد المعتقلين.

الطلبة الأكراد في جامعة دمشق 2004/3/17

مواقف الأحزاب السياسية السورية

حزب العمل الشيوعي في سوريا

بيـــان

الأخطـاء القاتلـة ....والمعالجـة الديمقراطيـة الوطنيـة الـصائبة تمعـن الـسلطة وأجهزتها الأمنية في المعالجة الخاطئة للأحداث التي اندلعت في القامشلي وامتدت دفعة واحدة إلى بقية المدن والبلدات السورية التي تعرف تجمعات كردية هامة . ها هي تنبش نهجا ووسائل أبدية بالية ساهمت ولا تزال في إيصال الوطن إلى هذه الحالة من الأزمة المغلقة التي لن تفتح في ظل الشروط القائمة إلا على التفجر هنا وهناك (كما حصل)وبذلك تقدم الفرص لعامل التهديد الخارجي ,الوحيد القادر على استغلالها وتحقيق أهدافه ,بينما المجتمع وقواه الوطنية الديمقراطية مغيّبة بدون فعّاليّة بحكم القمع المعمم والمتواصل. وعلى الرغم من انكشاف خطورة الأحداث ,عمقها وآثارها المحتملة, وإمكانية تفجرها في كل لحظة، على الرغم من تكشّفها أساسا كمشكلة سياسية وطنية داخلية تصر السلطة على إدارة الأزمة بوسائل أمنية شبه حصرّية أولا، وثانيا بصورة متفردة من منطلق المصالح السلطوية الضيّقة.

ـ من تخدم عمليات الاعتقال المتزايدة والتي لم تتوقف في الوسط الكردي ؟ من تخدم عمليات التهديد باستخدام العنف الجماعي من قبل الدولة ؟ من تخدم عمليات الشحن القومي المتعّصب في الوسط العربي ؟ من تخدم عمليات التأخر بإيفاء الوعود من قبل اللجنة الأمنية والمسئولين في محافظة الحسكة ,بالتسامح الواسع,وإطلاق سراح القسم الرئيسي من المعتقلين,وقصر المحاسبة على عدد محدود من الأكثر تورطا وإساءة؟

ـ يقطف الوطن الآن ثمار سياسات النظام تجاه المسألة الكردية في سورية تاريخيا. ففي الوقت الذي كان يعرف فيه بدقة أن المشكلة بحقيقتها مشكلة داخلية ,لها

- فلنلاحظ مستوى التعقيد والاستعصاء عندما يتوقف حلها، أو حتى التراجع بها، أو تأجيلها على تحقق واحد على الأقل من العوامل التالية:

1- توقف الإستراتيجية الأمريكية الهجومية والجادة في وضعها للنظام و سورية على أولويات فعلها. وتوقف استغلالها لأي شرط، أو فرصة، أو ثغرة من أجل ذلك.

2- توقف النظام عن ممارسة نهجه المتفرّد والأمني في معالجة الأزمة و الانتقال للبدء بمعالجتها من منظور ديمقراطي وطني شامل.

3- تطوّر سريع في مستوى التنسيق والفعل للحركة الديمقراطية الوطنية المعارضة وارتقائه إلى حد وجود مؤسسات تنسيق مركزية موّحدة تجمع الطيف العربي و الكردي وبرنامج ديمقراطي موحّد يعطي للمسألة الكردية ما تستحقه من اهتمام. حركة تتقدم بفعّالية خلال هذا الزمن المتبقي الضائع لإعادة ما انكسر من الوحدة الوطنية السياسية المجتمعية في سورية . لوصل ما انقطع من وحدة الحركة الديمقراطية المعارضة ,ودمج أهدافها ومواصلة حراكها المتطور نسبيا قبل الأحداث

4- أن تتوقف الحالة الكردية شعبيا وسياسيا عن التحرك من أجل أهدافها الثقافية والقومية الخاصة, آلا تخرج عن النسق الديمقراطي الوطني المعارض، على الرغم من كل ما جرى لها بسبب النظام أو تقصير الحركة الديمقراطية المعارضة نفسها، وان تسعى تحت كل الاعتبارات الواعية سياسيا، أو غير الواعية واللا شعورية أو ردود الفعل، أو القياس الحالم على شمال العراق، أن تسعى وتقطع الطريق على العامل الخارجي في استغلال الحالة والأزمة.

تبدو المسألة شبه مغلقة، أو شبه مستحيلة ؟ على الرغم من ذلك هناك فرصة أساسها أن يتنبه النظام إلى أوهامه بخصوص نجاعة فهمه والوسائل التي يستخدمها الآن ويدير بها الأزمة، أن الخيار الوحيد الصائب، هو المعالجة التي يشترك بها الجميع بروح ديمقراطية ووطنية شاملة، وأن يتخلى عن الصيغ القمعية القديمة، التي ستزيد من ردود الفعل، وعلى الحركة الديمقراطية المعارضة أن تلتقط المبادرة وترتقي بمستوى ودورها.

حزب العمل الشيوعي في سوريا-2004/3/3

الحزب الشيوعي السوري

2004 / 3 / 14

بيـــــان

إلى جماهير شعبنا الأبي في الجزيرة

أيها الوطنيون والمناضلون ....

شهدت مدينة القامشلي التي استعدت للقاء كروي بين فريقي نادي الجهاد ونادي الفتوة يوم أمس 12-3- 2004 م حوادث مؤسفة ودامية أودت بحياة عدد من القتلى والعشرات من الجرحى من أبناء المدينة الأبرياء. وكان من الممكن تفادي ذلك لو تم تطويق المؤشرات الدالة على الشغب والاستفزاز في حينه ومعالجة الوضع بحكمة. أن الواجب الوطني والظروف التي تمر بها المنطقة تستدعي وتفرض الحرص على الوحدة الوطنية التي هي دعامة رئيسية لصمود وطننا بوجه ما يحاك ضده أمريكياً و صهيونياً.

أننا نتوجه إلى أبناء الجزيرة الوطنيين الذين برهنوا في كل المنعطفات التي مر بها وطننا أنهم مواطنون غيارى حريصون على سلامة الوطن وتمتين وحدته الوطنية وذلك بتفويت الفرصة على كل من تسول له نفسه المساس بهذه الوحدة الوطنية والالتزام بالهدوء خدمة للوطن.

كما أننا نطالب بفتح تحقيق فوري نزيه وعادل حول هذه الأحداث المؤسفة ومحاسبة كل مسؤول عنها وإنزال أقصى العقوبات بحقهم أن الموزاييك الجميل الذي يميز محافظتنا المعطاءة والذي يتجاور فيه العربي والكردي مع الأقليات الأخرى عنوان أخوة ووحدة مصير يجب أن يصان وأن يبقى على الدوام عنواناً للوحدة الوطنية التي أكد عليها حزبنا الشيوعي السوري وأمينه العام الرفيقة وصال فرحة بكداش في كل المناسبات. أننا نتوجه إلى عوائل الضحايا بتعازينا الحارة والقلبية بالخسارة الجسيمة التي تكبدوها بفقدان أقربائهم الغاليين ونؤكد على يقيننا بأن جماهير الجزيرة الأبية كانت وستبقى دعامة أساسية في الوحدة الوطنية المتينة تستعصي على أعداء الوطن الذين يحيكون المؤامرات داخلياً وخارجياً على وطننا الحبيب سوريا.

القامشلي في 13-3-2004 م

اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري في الجزيرة

وحدة الشيوعيين السوريين

2004 / 3 / 14

- كنا قد أكدنا مراراً أن وطننا الحبيب سورية أمام مخاطر عدوان جدي و متسارع في زمن يتناقص مع اشتداد الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية على المنطقة ككل بعد احتلال العراق واستمرار المذابح ضد الشعب الفلسطيني. فمنذ إقرار ما يُسمى بقانون محاسبة سورية في الكونغرس الأمريكي، إلى «الطلبات» الأمريكية المباشرة من سورية للتخلي عن المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وعدم التدخل في شؤون العراق، برزت إلى العلن فكرة التدخل الخارجي ضد سورية على أرضية الاستفادة من قوى السوق والسوء التي تنهب الدولة والمجتمع

- نقولها صراحة لجميع المستهينين بالتدخل الخارجي وما يُخطط ضد سورية بعد احتلال العراق، «أن الاحتلال لا يمكن أن يكون الأب الشرعي للديمقراطية أو للحريات العامة، أو لحماية الوحدة الوطنية ومعها الثروة الوطنية من النهب»، ومن هنا ترفض جماهير شعبنا بشكل مطلق أفكار التدخل الخارجي الإجرامية في شؤون سورية الداخلية، سواءً تحت مسميات «الإصلاح»، أو عبر زرع أية فتنة داخلية من أي نوع كانت بهدف ضرب السيادة الوطنية، والاستقلال الوطني ككل.
- إن أول ما تقتضيه مواجهة خطر التدخل الخارجي، تعزيز الوحدة الوطنية وتلبية مصالح الجماهير المعيشية، والرهان فقط على الشعب وإطلاق طاقاته الجبارة دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن وصولاً إلى أوسع تحالف وطني يكون خط الفصل فيه الموقف المعادي للإمبريالية والصهيونية وضد قوى البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية اللتان تتهيئان لجر عربة العولمة المتوحشة إلى بلادنا مثل أولئك الذين جرّوا عربة غورو إلى دمشق بعد استشهاد البطل يوسف العظمة في ميسلون.
- بعيداً عن كل ما تطرحه الدوائر الأجنبية وبعض القوى المتجاوبة معها حول مفهوم «الديمقراطية والإصلاح»، من حق الشعب السوري أن يطرح مفهومه الوطني الخالص حول الديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية وإلغاء الأحكام العرفية وقانون الطوارئ واستقلال القضاء واجتثاث قوى النهب، وإلغاء قانون الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة الصادر عام 1962 وإعادة الجنسية لمن حرموا منها وهم سوريون أباً عن جد، وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات والمواطنة، لأن الاستمرار في ذلك، كما في السابق، يُلحق أفدح الأضرار بالوحدة الوطنية ويعطي الحجة لمن يريد الإساءة لها.
- إن ما حدث في القامشلي يوم أمس وانتشر في محافظة الحسكة اليوم، خطير جداً، ويجب محاسبة المسئولين عنه أينما كانوا وفي أية جهة وقفوا، بما فيهم من أعطى الأوامر لإطلاق الرصاصة الأولى على الجماهير وتسبب في وقوع الضحايا، لأن نزع فتيل الفتنة وتفويت الفرصة على قوى الخارج وبعض قوى الداخل، يتطلب صلابة الأعصاب ورباطة الجأش والحكمة والتروي وعدم الاستقواء لا بقانون الطوارئ ولا بقوة القبضة الأمنية ولا بقوى خارجية، بل في معالجة الوضع على أرضية تعزيز الوحدة الوطنية وحل المشاكل القائمة (وهي ليست صعبة إذا توفرت النوايا الطيبة)، وعدم خلق أية فرصة تسهل على القوى الخارجية الوصول إلى أهدافها الإجرامية ضد وطننا الحبيب سورية.

- الوطن للجميع، ويجب ألا تكون الجماهير هي الضحية، وفي نهاية المطاف المخطط الامبريالي - الصهيوني (سياسياً واقتصادياً وعسكرياً) يهدد وجودنا جميعاً، حاضراً أو مستقبلاً، ولا خيار أمامنا إلا خيار المقاومة ضد العدوان الخارجي المرتقب، وهذا يكفل عدم الوقوع في محذورات الصراع والفتنة الداخلية.

دمشق في 2004/3/13

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

بيان حزب الحداثة إثر مجزرة القامشلي المروعة

حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية

13.03.2004

بعد أن ضاق هامش مناورته في رفضه الخضوع لاستحقاقات الديمقراطية، اضطر النظام السوري إلى تغيير أدوات القمع و القسر و الإرهاب التي تعود اعتمادها بالابتعاد عن طابعها المباشر ، فبدأ يترصد السوريين في أكثر شعوبهم (الشعب الكردي السوري) حركيةً و جرأةً ، و بعد أن تأكد أنهم أول المتحررين من عقدة الخوف و أول من طفق يبدد فضاء الرعب السوري بكل عزيمة و تحدي. ولقد كانت البداية يوم أمس في مدينة القامشلي عندما استغل أزمة الهوية التي جذرها دستوريا و سياسيا و كانت عونا لتسلطه و استبداده لضرب بعض الشعبويين المتعصبين أنصار دكتاتورية صدام حسين و(حافظ – بشار) الأسد بأبناء الشعب الكردي عن سبق إصرار و إرادة، مفجرا اقتتالاً اثنياً دامياً ،الأمر الذي أتاح له التدخل بشكل سافر ليقمع الأكراد السوريين و ينكل فيهم تصفية لحساباته معهم على خلفية تهديدهم عالم القمع و الخوف الذي خلقه هو و رعاه بعناية (مظاهرات و إعتصامات داخل سوريا و خارجها كمقدمة لإعادة السياسة إلى المجتمع السوري)، فكانت مجزرةً بشعة يندى لها جبين كل حر سوري.

1- يدين بشدة نظام القمع السوري و شعبوية القوى المغسولة أدمغتهم و المؤيدة للقمع و الديكتاتورية، و يؤكد أن الوجود السوري بات مهددا أكثر من أي وقت مضى ، و على قوى المعارضة السورية أن تدرك أن نظام الديكتاتورية السوري المهدد الأول لذلك الوجود مصاب بأزمة هيكلية يتطلب التعامل معها موقفاً سياسياً جديا يرفض بنية النظام السياسي ويعمل على إسقاطه.

2- يطالب السوريين عرباً و آشوريين و سريان .. أحزاباً و منظمات مجتمع مدني و شارع ثقافي و سياسي و شعبي في كل المحافظات السورية الوقوف إلى جانب أبناء الشعب الكردي السوري إخوتهم في المصير و الإرادة و المصلحة ضد قمع النظام البشع و ضد أيه عنصرية أسس لها بوعي و مؤسساتية.

3- يقف بإجلال و إكرام لشهداء الشعب الكردي السوري شهداء الديمقراطية السورية شهداء الحركية و التحرر من قمع استبداد النظام السوري، و يؤكد أن المجرمين القتلة من نظام القمع و أنصار الديكتاتورية لابد سيواجهون العدالة ، عدالة الشعب و التاريخ و الديمقراطية. معا من أجل سورية حديثة و ديمقراطية حزب الحداثة و الديمقراطية لسورية لجنة إدارة الخارج.

بيان إلى أبناء الشعب السوري وقواه الوطنية

المكتب السياسي

الجزيرة السورية مهد الحضارات، رمز التآخي والتعايش القومي والديني، شهدت خلال اليومين الماضيين(12و13 -آذار- 2004) أحداث عنف وصدامات مأساوية في مدينة القامشلي ومدن أخرى في محافظة الحسكة، بين متظاهرين أكراد ورجال الشرطة، ذهب ضحيتها العشرات بين قتيل وجريح من الأخوة الأكراد، وبعض رجال الأمن, ذلك على خلفية مباراة بكرة القدم بين فريق (الفتوة) القادم من ديرا لزور وفريق الجهاد(القامشلي) ، بعد أن رفع أنصار فريق الفتوة في الملعب، شعارات وهتافات استفزازية ضد أنصار فريق الجهاد ذات أبعاد سياسية، من إفرازات وتداعيات الحالة العراقية. قابلها أنصار فريق الجهاد من الجماهير الكردية بشعارات مقابلة, أدت إلى اشتعال الصدام بين الطرفين, وقد رافق تشييع الضحايا في اليوم التالي عمليات تخريب من قبل بعض الجمهور الكردي الغاضب, طالت العديد من الممتلكات العامة والمؤسسات الحكومية في العديد من مدن و بلدات المحافظة. إضافة لإطلاق شعارات سياسية متطرفة. لا شك أن الجهات المعنية بالأمن وحفظ النظام، في المحافظة، تتحمل جزء كبير من المسؤولية عن ما جرى, بسبب التعامل الخاطئ مع المشكلة منذ بدايتها وعدم قدرتها على معالجة الموقف واحتوائه بالسرعة المطلوبة والطريقة المناسبة، واعتمادها على أسلوب إطلاق الرصاص الحي في تفريق المتظاهرين.

أننا في المنظمة الآثورية الديمقراطية في الوقت الذي نتعاطف فيه مع أسر الضحايا وتقديم التعازي الحارة لذويهم، فأننا في الوقت نفسه ندين عمليات التخريب والشغب التي قامت بها بعض الجماهير الكردية, ونشجب جميع الشعارات القومية

أيتها الجماهير السورية:

إن تقديرنا لحجم المخاطر وخشيتنا من أن تتحول هذه الأحداث المأساوية إلى فتنة داخلية، يدفعنا لمناشدة الجميع، حكومة وشعباً، قوى سياسية وحركات قومية، فعاليات دينية واجتماعية، وكل القوى الوطنية الأخرى والغيورة على وحدة ومستقبل هذا الوطن، من عربية وكردية وآشورية وأرمنية وغيرها، للعمل معاً من أجل تطويق ومحاصرة هذه الأزمة لتفويت الفرصة على مثيري الفتن وعلى كل من يحاول النيل من أمن ووحدة هذا الوطن، من أي جهة كانت, قبل أن تتصاعد وتتفاقم وتدخل البلاد في حرب وصراعات عرقية طائفية لا يستفيد منها سوى الأعداء، وإننا نرى في الإسراع لتشكيل لجنة وطنية عليا من أجل التحقيق في أسباب هذه الأحداث ومحاسبة المتسببين بها أياً كان موقعهم خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

لا شك أن ما جرى لم يأت من فراغ وإنما هو نتيجة حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي التي يشهدها المجتمع السوري منذ سنوات طويلة، لذا نأمل أن تكون هذه الأحداث مناسبة تدفع بالقيادة السورية التخلي عن الحلول الأمنية في حل المشاكل والأزمات, والوقوف بجدية على أسبابها، المباشرة والغير مباشرة، والتعاطي بموضوعية وواقعية مع كل المسائل الوطنية, ومنها مسألة الأقليات القومية, والبدء بإصلاحات ديمقراطية حقيقية في إطار الوحدة الوطنية عبر إطلاق حوار واسع يشمل جميع القوى الوطنية بمختلف طيفها السياسي والقومي من أجل الوصول لبرنامج عمل وطني ديمقراطي للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي من شأنه إخراج البلاد من الأزمات التي تمر بها, ويعزز موقفها في مواجهة التحديات والمخاطر الخارجية التي تهددها.

وبهذه المناسبة نؤكد لأبناء شعبنا ووطننا عامة بأننا في المنظمة الآثورية الديمقراطية لم ندخر جهداً منذ الساعات الأولى للأزمة، إذ شكلت المنظمة وفودا ولجانا عديدة التقت مع جميع القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والدينية المعنية في المحافظة، من عربية وكردية وآشورية(سريانا وكلدانا) بهدف حث الجميع للعمل معاً من أجل تطويق الأزمة و معالجة الموقف ومنع تصعيد الأحداث باتجاه تهديد وحدتنا الوطنية.

سوريا- في 14-3-2004

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من جماعة الإخوان المسلمين في سورية حول أحداث "القامشلي" وتداعياتها

تتابع جماعة الإخوان المسلمين في سورية، بقلقٍ بالغ، الأحداثَ المؤلمة التي وقعت في مدينة "القامشلي" يوم الجمعة بتاريخ 12 آذار 2004، قبيلَ مباراةٍ رياضية، وتداعياتها التي ما تزال مفتوحة، وراح ضحيتَّها عشراتُ المواطنين السوريين، بين قتيلٍ وجريح. وتتقدّم بأحرّ التعازي، لأسر الضحايا الأبرياء، وتدعو بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين. إنّ الجرأة على الدم الوطنيّ، هي العنوانُ الملازمُ لحالة الطوارئ والأحكام العرفية، منذ أن فُرضَت على شعبنا قبل أكثرَ من أربعة عقود. وإنّ سياساتِ القمع والاضطهاد المزمنة، هي التي حوّلت أحداثَ شغبٍ عادية، في ملعبٍ رياضيّ، إلى عود ثقابٍ يفجّر تراكمات القهر والكبت والحرمان، ليشتعلَ الحريق الذي لا يدري أحدٌ كيف يحيط به.

إن جماعة الإخوان المسلمين في سورية، إذ تنظر إلى الحدث الفاجع في سياقه التاريخيّ، ومتتالية حلقات الظلم والاستبداد السياسيّ، التي طالت كلّ شرائح المجتمع السوريّ: السياسية والفكرية والإثنية.. لتدعو إلى أخذ الدروس والعبر من هذه الفاجعة، لتكون جسراً للعبور إلى فضاءات اللقاء والحوار والوحدة الوطنية. إنّ جماعتنا تطالب بتشكيل لجنة تحقيقٍ محايدةٍ ونزيهة، تشارك فيها مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان، ولجان إحياء المجتمع المدني، وشخصيات وطنية موثوقة، لتحديد المسئول عن سفك الدماء البريئة، والأخذ على أيدي الفئة التي استباحت دماء المواطنين، وأهدرت كرامتهم، حتى لا يذهب دم أيّ مواطن بعد اليوم هدرا. كما تطالب جميع الأطراف الوطنية، بموقفٍ عقلانيّ مسئول، يقدّم مصلحة الوطن العليا، ويضع حداً للتداعيات السلبية التي ستنعكس آثارُها المدمّرة على الجميع.

إنّ جماعة الإخوان المسلمين في سورية، إذ تستنكر الأساليبَ القمعية العنيفة التي قوبلَ بها شغبٌ يجري مثله في كلّ ملاعب العالم، وأدّت إلى وقوع هذا العدد الكبير من الضحايا الأبرياء، لتؤكّد من جديد، على ضرورة معالجة حالة الاحتقان العام، الناشئة عن مصادرة الحريات، وانتهاك حقوق المواطنين، وعلى ضرورة مراجعة السياسات التي أدّت إليها، والانفتاح على المجتمع السوريّ بكل فئاته ومكوّناته، على أسس من العدالة والحرية والمساواة، واحترام الخصوصيّات العقائدية والإثنية؛ للانطلاق إلى مجتمع الجسد الواحد، والبنيان المرصوص، فالعدو قريبٌ ومتربّص. والمعالجة الحكيمة، والموقف الوطنيّ المسئول، واجبُ كلّ الأخيار

لندن في 2004/3/14
جماعة الإخوان المسلمين في سورية

المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سورية

في الفترة من 27 إلى 29 آذار / مارس الجاري ، وتحت شعار " العصيان المدني ودحر الطغمة الفاشية الحاكمة طريقنا الأساسي إلى إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية " ، عقد المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة في سورية مؤتمره الأول بعد مضي قرابة ثلاث سنوات على تأسيسه في دمشق بتاريخ الرابع عشر من شهر تموز / يوليو 2001 . وقد جرت أعمال المؤتمر بشكل متزامن داخل

وكان تصويت مسبق قد جرى قبل انعقاد المؤتمر بواسطة البريد الإلكتروني على إمكانية افتتاح أعمال المؤتمر بالنشيد الوطني " حماة الديار "، إلا أن النتيجة جاءت رافضة ذلك بأغلبية 44 صوتا معللا بكون النشيد الوطني ينطوي على عبارات " شوفينية واستعلائية تحط من قدر الشعوب الأخرى، فضلا عن كون المجتمع السوري مكونا من أقليات قومية غير عربية لا يشير إليها النشيد ولا إلى دورها في بناء الوطن السوري". وقد توصل المؤتمرون إلى حل " وسط " يقضي بافتتاح أعمال المؤتمر بموسيقى النشيد دون كلماته، داعين إلى استبدال النشيد بآخر يشير إلى جميع مكونات المجتمع السوري ونسيجه الاجتماعي والقومي. كرس المؤتمر جلسته الصباحية في يومه الأول للترحيب بالضيوف وتدقيق عضوية الزملاء الحضور والمتغيبين منهم لأسباب قاهرة ، وانتخاب هيئة رئاسة المؤتمر التي تكونت بالتصويت

التقرير التنظيمي

فيما يتعلق بالتقرير الأول ، أجمع الأعضاء الحضور على أن "إعادة الإحياء" جاءت استجابة لحاجة موضوعية فرضتها التحولات الإستراتيجية في المنطقة وما يمكن أن تخلفه على الساحة السورية، فضلا افتضاح أكذوبة " الإصلاح " التي امتطاها وارث " العرش الجمهوري " وانساق معها على نحو أحول وأحيانا أعمى، لأسباب انتهازية شخصية أو بفعل شكل من أشكال " الدروشة " السياسية أو النوايا الصادقة فعلا لإخراج البلاد من نفقها المظلم ، قطاع واسع مما يسمى بقوى المجتمع المدني وأحزاب المعارضة. وأكد المؤتمرون على أن ما أشيع قبل شهرين في إحدى وسائل الإعلام المقربة من حكام دمشق عن أن إعادة إحياء " المجلس " جاءت بطلب من أوساط أميركية رسمية، إنما هو جزء من حملة التضليل التي تشنها الطغمة الحاكمة واستطالاتها في الوسطين الثقافي والإعلامي ضد القوى الديمقراطية السورية التي تتخذ موقفا جذريا من استمرار وجود هذه الطغمة على رأس السلطة، ومسعاها لإظهار هؤلاء كما لو أنهم أدوات بيد قوى خارجية. ورأى المؤتمرون أن تجاوب فئات واسعة من المجتمع مع طروحات " المجلس "، وهو ما يمكن تلمسه من الرسائل التي يتلقاها ومن توزيع تقاريره وبياناته على نطاق واسع ، وانخراط العديد من الكوادر الشابة التي دخلت معترك العمل العام حديثا في صفوفه ، ينمّان عن اتساع دائرة المواطنين الذين تخلوا عن رهاناتهم على رأس النظام وقوى المعارضة الديمقراطية التقليدية التي لا تزال مشغولة بتحديد جنس ملائكة القصر الجمهوري و الحزب " الحاكم " والجدل حول أيهما أولا " بيضة المجتمع المدني " أم " دجاجة الدولة " ! وهو ما أفقدها مصداقيتها وسط أبناء الشعب السوري ما خلا حالات استثنائية محدودة يمثلها مثقفون وكتاب مناضلون مستقلون أو منضوون في إطار هذه القوى احتفظوا في الآن نفسه بهامش استقلالية عن الخط الرسمي الانتهازي لقياداتها. ومن ناحية أخرى ، رأى المؤتمر أن ردود الفعل الإيجابية إزاء طروحات " المجلس " واستعداد العديد من الكوادر للكفاح في إطاره، لا يكفيان. فالمطلوب العمل بأقصى طاقاته المتوفرة من أجل تحويله إلى حركة جماهيرية تضم مختلف شرائح المجتمع السوري الاجتماعية

ودلل المؤتمرون على ذلك بأن تسعة أعشار القضايا التي تدخل في باب انتهاك الحقوق السياسية، أو الاقتصادية للشعب السوري ظلت خارج دائرة اهتمام تلك المنظمات والأحزاب بسبب أحد الاعتبارين المذكورين أو كليهما . وأبرز مثال على ذلك قضية اختبار الأسلحة البيولوجية والكيميائية على العشرات من المعتقلين السياسيين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين في معتقل " خان أبو الشامات " السري التابع للمخابرات الجوية، ؛ واتفاقية أضنة السرية الخيانية (1988) مع طغمة مجلس الأمن القومي الحاكم فعليا في تركيا ؛ واشتغال الطغمة الحاكمة في سورية كمخبر مأجور سياسيا لوكالة المخابرات الأميركية ضد المواطنين السوريين باعتراف رأس هذه الطغمة بشار الأسد في حديثه الشهير مع النيويورك تايمز ، بما في ذلك السماح لعناصر الـ **FBI** الأميركيين بالتحقيق مع معتقلين سوريين في الفرع 235 (فرع فلسطين) في المخابرات العسكرية ؛ وتهريب مواطني سورية من أبناء الطائفة اليهودية إلى تركيا وإسرائيل (رغم أن الخروج بشكل قانوني هو حق طبيعي لكل مواطن) مقابل ملايين الدولارات على أيدي ضباط من شعبة المخابرات العسكرية وأجهزة أخرى في الوقت الذي تطعن فيه هذه الطغمة المجرمة بوطنية الآخرين؛ وبيع النفط لإسرائيل على مدار أكثر من سنتين (1977 - 1999) من قبل عصابة نفطية على رأسها علي دوبا وشقيقه العقيد المتقاعد محمد وآخرون، بمعرفة مباشرة من حافظ الأسد، وسرقة عائدات النفط الوطني على مدى سنوات طويلة من قبل هذا الأخير وأبنائه، ودفن النفايات الكيميائية والنووية في أراضي البلاد. وهذه كلها حقوق سياسية أو اقتصادية أو بيئية للمواطنين السوريين وقفت منها تلك القوى ، بكاملها، موقف المتفرج، وأحيانا موقف المتواطئ أو شاهد الزور ! وكان لنا شرف الكشف عن بعضها دون غيرنا، والعمل على كشف بقيتها قريبا.

تقرير

" الوضع الوطني العام "

وفيما يتعلق بالتقرير الثاني ، رأى المؤتمر أن تطورات الأوضاع الداخلية خلال الأعوام الثلاثة الماضية أكدت صحة ما كان تنبأ به بيان التأسيس الصادر في تموز / يوليو 2001 حين أشار إلى أن " النظام غير قابل للإصلاح من داخله " وأن " كل ما يملكه الرئيس الجديد مجرد توجهات ونوايا إصلاحية تسمح بإعادة إنتاج النظام واستمراره أطول فترة ممكنة " . ومن الواضح أن جميع من راهن عليه، باستثناء بعض المثقفين المرتزقة المستعدين لأن " يبصموا على عماها " على مشاريع الأسد الابن ، كما صرح أحدهم جهارا قبل بضعة أيام ، قد توصلوا عبر اختباراتهم الذاتية إلى هذه الحقيقة ... لكن بعد أن وقع الفاس في الراس وضللوا الشارع معهم حوالي أربع سنوات كان من الممكن أن تنتهي إلى غير ما انتهت إليه لو وعت هذه القوى طبيعة الطغمة الحاكمة والحدود التي يمكن أن تصل إليها في انفتاحها عليهم وعلى الشعب من قبلهم . وقد جاءت الممارسات الدموية في قمع الهبة الشعبية الكردية لتؤكد مرة أخرى ، لكل من لم يشف من داء " الخرف السياسي " هذا ، أن " الحل " العسكري ـ الدموي وحده ما تتوفر عليه الطغمة الحاكمة لجميع المشاكل السياسية التي تعصف بالبلاد .. باستثناء مشكلة أراضينا المحتلة! وأن هذه الطغمة أبدت استعدادا واندفاعا حتى للحوار مع مجرم الحرب آرييل شارون ، لكنها رفضت حتى مجرد الإصغاء لقوى الشعب السوري الأكثر اعتدالا وتواضعا في مطالبها . الأمر الذي يعني أن رهان الطغمة الإنكشارية لم يزل يعول على صفقة مع إسرائيل و / أو الولايات المتحدة للبقاء في السلطة ، وأن ***شارون وعصابته الدموية يمكن أن يكونا شريكها السياسي أكثر من أي مواطن سوري*** !

وفيما يتعلق بالأكذوبة الأخرى التي روجتها الطغمة الحاكمة عن "الإصلاح الاقتصادي والإداري"، رأى المؤتمر أن جميع ما اتخذ من خطوات، وما يمكن أن يتخذ ، ليس الغرض منه سوى تثبيت و " شرعنة" أمر واقع بنصوص " قانونية " تتيح لفيدرالية الثالوث المافيوي الحاكم إعادة إنتاج استمراريتها في السلطة عبر تعبيرات سياسية وتنظيمية مختلفة شكلا وحسب . وهو ما يمكن أن نرى تجلياته وتطبيقاته العملية على المستوى المنظور . ولا أدل على ذلك من أن أعتى مافيات الاقتصاد

طبيعة " النظام السياسي " الحاكم

توقف أعضاء المؤتمر في نقاش مطول عند طبيعة " النظام " الحاكم وهويته السياسية ، وما إذا كان يمكن وصفه بـ " النظام الوطني " لمجرد ادعائه البروباجندي بأنه " يرفض الانصياع للضغوط والمخططات الأميركية والصهيونية " . وقد خلص المؤتمر إلى أنه من غير الممكن ، وفق أي معيار من معايير العلوم السياسية أو القوانين الدستورية ، بمختلف اتجاهاتها ومرجعياتها الفكرية ، الحديث عن " نظام سياسي " يحكم سورية . فجميع أشكال الحكم الاستبدادية التي عرفها العصر الحديث ،

Ultra-Economic على أكثر من 80 بالمائة من الناتج المحلي الصافي للبلاد . وبعد إزالة القشور " الحديثة " عنها ، كالنقابات والأحزاب ، تصبح صورة " معاصرة " للسلطة المملوكية القديمة أو السلطة الإنكشارية العثمانية . ووفق منطق الفقه الجنائي أشبه ما تكون بـ " عصابة أشرار مسلحة " تمارس ابتزاز الناس و " تشليحهم " ممتلكاتهم المادية والمعنوية بقوة السلاح . وتتكون في تركيبها البنيوي من ثالوث ائتلافي أو فيدرالي(اتحادي) ينضوي في إطاره كبار ضباط الجيش والمخابرات ،و أوليغارشية الحزب " الحاكم " وقطاع الدولة، و قطاع الاقتصاد الأسود الخاص الذي خرجت رموزه من داخل المجموعتين الأوليين أو ولدت في حاضنتهما. وتحاول هذه الأخيرة تنظيم صفوفها بشكل " مستقل " كخطوة أولى على طريق إيجاد تعبيرها السياسي المباشر (حزب) يكون واجهة السلطة المعبرة عن "الإصلاحات الديمقراطية القادمة " التي يسعى إليها رأس الطغمة وفريقه إذا ما سارت الأمور على نحو " طبيعي " دون تدخل داخلي شعبي أو خارجي أميركي. هذا وقد أقر المؤتمر وثيقة تتعلق بالمعايير العلمية " للوطنية " كما يراها " المجلس " . وسيتم نشرها لاحقا مع بقية الوثائق الأخرى.

قرارات المؤتمر

كرس المؤتمر يومه الأخير لصياغة عدد من القرارات ذات الطبيعة التنظيمية وأخرى تتصل بمواقفه ونشاطاته، والتصويت السري عليها.

أولا: القرارات المتعلقة بمواقفه :

1- إدانة الممارسات الدموية التي لجأت إليها الطغمة الحاكمة لقمع الهبة الشعبية الكردية، وحملة الاعتقالات التي رافقتها وتلتها ولا تزال مستمرة، والتي شملت حتى الآن أكثر من ألفين وخمسمائة معتقل وفق تقديرات متحفظة. وذلك من غير مئات المعتقلين الذين أطلق جهاز الأمن السياسي سراحهم. ويعتبر المؤتمر جميع من سقط برصاص أجهزة الأمن والجيش وهو يتظاهر سلميا، وأعزل من السلاح ، شهيدا من شهداء الشعب السوري ينبغي التعويض على ورثته.

2- إدانة تخريب الممتلكات العامة باعتبارها ملكا للشعب السوري بكليته ، وليست ملكا للطغمة الحاكمة، حتى وإن كانت مقرا من مقرات السلطة ، بالنظر لأنها بنيت ويتم استثمارها من ضرائب المواطنين. واستنادا للمعلومات المتوفرة، يحمل المؤتمر عملاء السلطة وأجهزتها المسؤولية المباشرة عن كل ما حصل.

3- إدانة حرق العلم الوطني، باعتباره رمزا من رموز السيادة الوطنية . ولا يعتبر المؤتمر صور الرئيس السابق للطغمة الحاكمة أو تماثيله ، وكذلك صور وتماثيل وريثه ، رمزا من رموز السيادة، بالنظر لأن أيا منهما لم يتم انتخابه ديمقراطيا من قبل الشعب. ينظر المؤتمر إلى الشعب الكردي بوصفه شعبا مثل بقية الشعوب الأخرى من حيث المقومات والحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية. وانطلاقا من ذلك، يعترف المؤتمر من حيث المبدأ بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره على أرضه التاريخية كردستان التي يتقاسمها عدد من دول المنطقة استنادا لاتفاقيات ومعاهدات فرضتها دول استعمارية سابقة. وبالنظر للوضع الإقليمي والدولي الذي لا يسمح بوجود هكذا دولة على الأقل في المدى المنظور، فإن المؤتمر يرى أن حصول الإخوة الأكراد السوريين على حقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية ، على قدم المساواة مع بقية المواطنين الآخرين، لا يمكن أن يتم إلا في إطار دولة سورية وطنية ديمقراطية علمانية. ومن هذا المنطلق يدعوهم للانخراط بقوة في الحركة الكفاحية الديمقراطية للشعب السوري بكليته من أجل قيام هذه الدولة.

4- يدين المؤتمر بقوة المواقف الشوفينية والعنصرية التي ظهرت من جهات عربية، شخصية أو اعتبارية، وبشكل خاص بعض المثقفين المحسوبين على الحركة الديمقراطية، إزاء المواطنين الأكراد في سورية. وتعتبر هذه المواقف وصمة عار وفضيحة سياسية- أخلاقية- ثقافية يندى لها الجبين. كما ويدين الموقف المتخاذل الذي أبداه القسم الأعظم من هذه القوى في الدفاع عن حقوق المواطنين الأكراد وقضيتهم العادلة.

5- انطلاقا من موقفه المبدئي المناوئ للحروب والعنف بأشكالهما المختلفة، يرفض المؤتمر اللجوء إلى القوة المسلحة للتخلص من الطغمة الحاكمة، سواء جاءت هذه القوة من الداخل أو الخارج. إلا أنه لا يرى أي مانع يحول دون الاستفادة من المتغيرات الإقليمية والدولية من أجل الخلاص من كابوس الزمرة الإنكشارية المتسلطة، مع إبداء الحذر الكامل إزاء أي نتائج سلبية ، مادية أو معنوية، يمكن أن تنعكس على الشعب السوري. وذلك لأن تخليص الشعب السوري من الأسر شبيه إلى حد كبير بعملية " كوماندوز " معقدة لتخليص مجموعة من الرهائن الذين تم احتجازهم في منزلهم الخاص على أيدي إرهابيين. فالهدف الأساسي للعملية يجب

6- يرى المؤتمر أن النزاع الناشب الآن بين الطغمة الحاكمة في سورية من جهة والولايات المتحدة، وأوربة إلى حد ما من جهة أخرى هو نزاع يرتبط بقرار واشنطن إلغاء اتفاق "التقاسم الوظيفي" غير المعلن الذي وقعه ممثلها هنري كيسنجر مع حافظ الأسد في إطار الحرب الباردة ، وسحب التفويض الذي منحته لهذه الطغمة على الصعيد الإقليمي. وانطلاقا من هذه الرؤية ، يعتقد المؤتمر أن لا ناقة ولا جمل للشعب السوري في هذا النزاع، نظرا لأن الطغمة الحاكمة لا تمثل مصالح البلاد ، ولا ترى في الوطن والشعب والدولة أكثر من رهائن تفاوض عليهم من أجل ضمان مستقبلها وإفلاتها من العقاب والاحتفاظ بمسروقاتها.

7- يرى المؤتمر أن العصيان المدني بات الطريق الوحيد ، إن لم تحدث " معجزة سياسية "، للخلاص من الطغمة الحاكمة . ومن أجل ذلك يمكن الاستفادة من الأوربيين والأميركيين على قاعدة توظيف ما أمكن من تناقضاتهم المرحلية مع هذه الطغمة ، وعلى قاعدة كونهم " حلفاء موضوعيين "، ولكن ليس بوصفهم " حلفاء ذاتيين " بأي حال من الأحوال . فالشعب السوري وممثلوه الحقيقيون ، ونحن جزء منهم ، لا يمكن أن يقبلوا لعب دور الأداة سواء الكولونيالية الداخلية أم الخارجية.

8- يفوض المؤتمر القيادة الجديدة لـ " المجلس " بالتنسيق مع جميع القوى الديمقراطية السورية ، داخل البلاد وخارجها، بما في ذلك الدخول معها في تحالفات تهدف إلى إحداث التغيير الديمقراطي المنشود.

9- يعتبر المؤتمر التواجد السوري في لبنان شكلا من أشكال الاحتلال، خصوصا وأن القرار 520 الصادر عن مجلس الأمن، ينص صراحة على سحب جميع القوى غير اللبنانية من هذا البلد، بما في ذلك القوات السورية . وانطلاقا من ذلك ، يرى المؤتمر وجوب سحب هذه القوات من لبنان فورا ، لا سيما وأنه تحول إلى مجرد بقرة حلوب للطغمة الحاكمة في دمشق و مافياتها المدنية والعسكرية.

10- يعتبر المؤتمر القوى الديمقراطية اللبنانية الحقيقية حليفة للشعب السوري في كفاحه من أجل التغيير الديمقراطي . ويرى في التنسيق معها أهمية بالغة من أجل ذلك . فللطرفين مصلحة مشتركة في أي تغيير إيجابي يحصل في أي من البلدين.

11- يقدم المؤتمر تهانيه الحارة للشعب العراقي الشقيق على تخلصه من طغمة صدام الإجرامية ويتقدم بتعازيه الحارة له بعربه وكرده وسائر إثنياته، على فقدان مئات

ثانيا: قرارات تنظيمية :

1- إصدار صحيفة مطبوعة أو إلكترونية باسم " الحقيقة " تعكس رؤى " المجلس " من جهة، وتكون مفتوحة لجميع الأقلام والأصوات الديمقراطية في البلاد من جهة أخرى. ويراعى أن تكون صفحتها الإخبارية باللغتين العربية والإنكليزية.

2- يفوض المؤتمر القيادة الجديدة التي سيجري انتخابها في نهاية أعماله بمتابعة المفاوضات مع الصندوق القومي الأميركي للديمقراطية من أجل تمويل مشاريعه ، لا سيما مشروع لجنة التحقيق في جرائم الطغمة الحاكمة ضد الشعب السوري ، مع التمسك بالموقف الحازم الذي أبدته القيادة السابقة في عدم القبول بأي شرط سوى شرط الشفافية المالية. كما ويفوضها بالبحث عن مصادر تمويل أخرى في حال فشلت المفاوضات مع الصندوق المذكور، مع التمسك الحازم بالموقف نفسه.

3- بالنظر للوضع الاستراتيجي المستجد في العراق ، يطلب المؤتمر من القيادة الجديدة إحداث مهمة مفوض خاص يكون مسئولا عن الاتصال مع مجلس الحكم العراقي والحكومة العراقية التي ستؤول إليها مقاليد الأمور بعد انتهاء الاحتلال . ويترك لهذه القيادة تكليف من تراه مناسبا لهذه المهمة.

4- يطلب المؤتمر إلى القيادة الجديدة إحداث مكتب أو دائرة أو مفوضية خاصة لشؤون القضية الكردية في سورية. وبالنظر لعدم وجود أعضاء أكراد في "المجلس" في الوقت الراهن، تسند مهمة هذه المفوضية أو المكتب لأحد الزملاء ذوي الخبرة بالشؤون الكردية. وذلك ريثما يتمن الـ "المجس" من إسنادها إلى زميل كردي.

5- تصدر القيادة الجديدة جميع الوثائق التي ناقشها المؤتمر وأقرها، وتؤمن طباعتها وترجمتها وإيصالها في أقرب وقت إلى أوسع دائرة ممكنة من المواطنين السوريين والرأي العام العالمي.

6- يطلب المؤتمر من قيادته الجديدة متابعة قضية صياغة مسودة دستور للبلاد بالاستناد إلى دستور العام 1950، وبالتعاون مع أساتذة وخبراء القانون الدستوري في فرنسا. على أن تطرح هذه المسودة لمناقشتها من قبل الرأي العام السوري في أقرب وقت . و يثمن المؤتمر ما أنجزته القيادة السابقة بهذا الخصوص.

رياض الترك: بنية السلطة السورية هي العائق الكبير والحل بمباشرة الإصلاح السياسي والانفتاح على الشعب

في المحاضرة العلنية الأولى والأخيرة التي ألقاها رياض الترك في منتدى جمال الأتاسي (2001/8/5) تحت عنوان "مسار الديمقراطية وآفاقها"، وأدخل بعدها مجدداً

التزام أسلوب العمل السلمي في الاحتجاج والنزول إلى الشارع

* لنبدأ من الأحداث المؤسفة التي شهدتها منطقة الجزيرة. من هو في رأيك المسئول الأول عن هذه الأحداث وما انعكاساتها على مستقبل التعايش بين الأكراد والعرب في سوريا؟ وما الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان عدم تكرار مثلها؟

- اجتمعت في أحداث القامشلي أمور عدة منها: سياسات السلطة الخاطئة، الأوضاع الإقليمية الحساسة وخصوصاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق وسياسات شارون الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني وكذلك الاحتقان القائم لدى فئات واسعة من مجتمعنا السوري. هذه كلها تجعل الأوضاع قابلة للتفجر نتيجة أي حادث صغير. دعني أقول رأيي بصراحة. إنني أحمل السلطة المسؤولية الأولى من زاويتين: زاوية لها علاقة بحال البلد الذي أوصله الاستبداد إلى عزلة السلطة التامة عن المجتمع، وزاوية أخرى تتصل بحال التوتر التي أصابت النظام بسبب احتلال العراق والسياسية الأميركية في المنطقة.

سوريا في هذا المعنى كانت غير مهيأة لمواجهة أحداث كأحداث القامشلي. والنظام بسبب ضعفه معرض لهزات كثيرة أرجو أن تكون أحداث القامشلي أولها وأخرها، وإن كنت لا أظن ذلك. نحن الآن في عنق الزجاجة، والنظام يبدو مصرا على الاستمرار في سياساته الاستبدادية واللجوء إلى الحلول الأمنية، كما أن الخارج يمكن أن يستخدم مثل هذه الحوادث للضغط على سوريا لتلبية متطلبات الأجندة الأميركية في ما يتعلق بسوريا والشرق الأوسط عموماً. يجب أن نرى حال الاحتقان الموجودة في

إن وضع الجزيرة له خصوصية تنبع من النسبة العالية للأكراد بين السكان. وبعض الأكراد عبّأهم بعض الأحزاب القومية الكردية كما عبأتهم منعكسات الوضع العراقي الحالي والمتأزم . إذاً هناك أجواء وتصورات لدى البعض بأن الدولة الكردية المستقلة أصبحت قاب قوسين أو أدنى. الأمر الذي أعطى أحداث القامشلي أبعاداً سياسية بالغة الخطورة. هذا علما بأن بعض الأحزاب الكردية في سوريا تفتقر إلى تاريخ في النضال من أجل الديمقراطية وضد الاستبداد، بل إنها كانت تستخدم في فترة سابقة من طرف النظام السوري في صراعه ضد غريمه اللدود، النظام العراقي. أما بالنسبة إلى الأكراد، كمواطنين وكأبناء قومية أخرى، فأنا أرى أن الكثير من حقوقهم القومية لا تزال مهضومة. وعلينا أن نلبي مطالبهم المشروعة كمواطنين سوريين وفي مقدمتها إعادة الجنسية للمحرومين منها وحقهم في تعلم لغتهم وممارسة أنشطتهم الثقافية والاجتماعية بعيدا عن قمع السلطة وترهيبها.

أما أولئك الأخوة الأكراد الذين يقولون إن الجزيرة جزء من كردستان وإن سوريا تحتلها فهذا كلام هراء ومناف للحقيقة والتاريخ، عدا أنه يحول الصراع إلى صراع بين العرب والأكراد وهذا في غير مصلحة القضية الكردية. إن مصلحة الأكراد في سوريا هي في أن يلتحم نضالهم مع نضال الحركة الوطنية الديمقراطية في مواجهة الاستبداد ومن أجل إقامة دولة القانون والمواطنة القادرة على إعطائهم حقوقهم المشروعة في إطار وحدة المجتمع السوري.

لا يجوز اليوم وفي أي حال من الأحوال فصل أحداث القامشلي عن الذي جرى في العراق، وعلينا نحن أن نجنّب سوريا ما حدث في العراق وأن نأخذ عبرة منه. وفي هذا السياق تقع المسؤولية أولا على السلطة، لأنها لم تسلك السلوك السليم في مواجهة التدخلات الخارجية، وهو الانفتاح على الشعب. من هنا تأتي أزمة السلطة ومن هنا تأتي حلولها الزجرية في غياب أي سياسة حكيمة تعالج الاستحقاقات الداخلية والخارجية برؤية عقلانية جديدة.

الوطن مهدد والسلطة تفاقم الضعف

*حيال خطورة الحدث، ألا تعتقد اليوم أن مصير الوطن هو على المحك لا مصير السلطة فحسب، وبالتالي هناك حاجة اليوم للتسامي على الجراح، من أجل المساهمة في إيجاد حلول سلمية يشترك الجميع في تحقيقها؟

- نعم، لا شك أن الوطن مهدد، لكن هذا السؤال يوجَّه إلى حكامنا في الدرجة الأولى. لأنهم لا يدركون الأخطار التي تحدق بالبلاد، ويدفعون بالأمور إلى مثل هذه الحالات الخطرة بسبب سياساتهم الاستبدادية وعقليتهم القائمة على القمع ومصالحهم الضيقة. الإنسان الغيور على وطنه يعبئ الناس لمواجهة هذه الأخطار. لكن ماذا نراهم يفعلون؟ وهل الحل الذي اتبعه رجال الأمن في القامشلي كان حلا أطفأ النار أم أججها؟ والآن، بعدما هدأت النفوس نسبياً، ألا ترى معي أن النار تبقى تحت الرماد؟ الوطن مهدد، لكن السلطة تتحمل المسؤولية الكبرى وليس أمامها الآن أي طريق آخر إلا طريق الانفتاح على الناس. الشعب هو الذي يحمي وطنه ويحبط المؤامرات وليس السلطة المصرة على الحلول الأمنية والأساليب القمعية. ولنا في تاريخنا السوري غير البعيد أمثلة على دور الشعب في إحباط المخططات الأجنبية المعادية، ومثالها القوي فترة الخمسينات من القرن الماضي. لكن ما العمل؟ لقد قامت مجموعة من ممثلي الأوساط الديمقراطية بواجبها في لفت نظر السلطة إلى ضرورة معالجة حوادث الجزيرة بشكل عقلاني وهادئ لقطع الطريق على احتمال فتح نافذة خارجية للتدخل في الشأن السوري. وقد أصدر التجمع بيانا بالاشتراك مع مجموعة من الأحزاب والجمعيات والهيئات دانت فيه لجوء السلطة إلى إطلاق الرصاص واستنكرت أعمال العنف والتخريب. أنا من جهتي اتصلت بالعديد من ممثلي الأحزاب الكردية في القامشلي ودعوتهم إلى التهدئة، وكان هناك تجاوب من طرفهم، وأصدروا بيانهم المعروف الداعي إلى الوحدة الوطنية والتهدئة.

* كأني بك لا تبحث إلا في إدانة السلطة. ألا تعتقد أن ممارسات من مثل حرق العلم السوري وتدمير بعض المنشآت والمرافق الحيوية تستحق هي الأخرى الإدانة؟

- ليس هناك أدنى شك بضرورة إدانة مثل هذه الأعمال، التي إن دلت على شيء فعلى تحلل من الشعور الوطني. مع ذلك أرد هذه الأعمال إلى فعل الغوغاء وإلى الشحن الذي جرى ويجري في أوساط الجمهور الكردي ضد كل ما هو عربي انطلاقا من تصوّر أن العرب معادون لحقوق الأكراد القومية. وهذا غير صحيح بتاتا. تتشكل هذه المنطقة منذ غابر الزمن من قوميات وأديان وطوائف عديدة، تصارعت حينا وتصالحت حيناً أخر، لكنها حافظت على حد معقول من التعايش المشترك. لكن مع قدوم المستعمرين إلى منطقتنا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية، لم يكن الأكراد وحدهم الذين لم ينالوا حقهم في تشكيل دولتهم القومية، والعرب كذلك لم يقرروا مصيرهم حتى الآن. فالوحدة العربية لا تزال حلماً. والحكام

السياسة لا الأمن

* لكن، ألا تعتقد معي أنه بغض النظر عن موقفنا من النظام، فإنه في مواجهة أحداث كهذه، يقول البعض، هناك منطق دولة يفرض نفسه في النهاية على الجميع ما دام الوطن السوري مهدداً في وجوده، ويجب في النهاية محاسبة المسيئين؟

- أنا لا أغفل مسألة محاسبة المسيئين، ولكن ماذا فعلت السلطة؟ يكاد الوضع يتحول إلى صراع بين العرب والأكراد من خلال إقحام العشائر العربية على خط الصراع. السلطة لا تزال تعمل بالحلول الأمنية التي لن تفعل شيئا سوى تأجيج الوضع. رجل الأمن لا يستطيع أن يخمد الفتنة لأنه لا يستخدم إلا لغة التهديد والوعيد. يجب معالجة الأمور بهدوء والإفراج عن المعتقلين ثم تأتي لجنة تحقيق مستقلة تحدد المسؤوليات وتعاقب المذنبين. إننا أمام فتنة وأهم شيء هو قطع الطريق على من يحاول أن يثيرها من طريق جر الواعين من الأكراد إلى جانب المعالجة العقلانية. الأمر لم يعد يحتمل الانتظار، ويجب التنبه إلى أن هذا الاحتقان ليس موجودا عند الأكراد فقط، ولكن عند فئات أخرى من المجتمع، قد ينفجر هو الآخر، خصوصا إذا دفع بعض المدسوسين في اتجاه الفتنة. يجب إذاً تنفيس هذا الاحتقان من خلال الانفراج السياسي والتعاون مع مختلف القوى التي تتلمس جديا الأخطار الآتية مع الأمريكان. أخطار تهدد الوطن قبل أن تهدد السلطة. الجميع يريد لوطنه أن يكون معززا كريما في مواجهة الضغوط الخارجية. ولكني أقولها بصراحة: إن المواجهة الجدية لن تحصل ما لم تبادر السلطة إلى الانفتاح على الشعب. سنكون دائما ضد الفتنة وفي مواجهتها، وعلى السلطة أن تقطع الطريق على أصحاب الفتن بمباشرة الإصلاح السياسي، لأن هذا في صالح الوطن كما هو في صالح النظام.

* ما قولك بالرأي القائل إن أحداث القامشلي يمكنها أن تقوّي أصحاب الرؤوس الحامية داخل السلطة وتسمح لهم بفرض الحل الأمني كحل وحيد ممكن للوضع السوري؟

- لا أعتقد أنهم سينجحون في هذا المسعى، لأن الوضع في سوريا دقيق جدا جدا، ومثل هذه الحلول الأمنية ستوسع أخطار التدخل الخارجي. الموقف الأسلم هو أن تتنحى الأجهزة الأمنية وأن يأتي العاقلون من أهل النظام والمجتمع لمعالجة الأمور سياسيا برويّة وحكمة. إن مواجهة المخططات الأميركية في المنطقة لا تبنى على منطق القوة المحض، ولنا في المثال العراقي وفي عنتريات صدام حسين خير دليل على المآل الذي انتهت إليه سياسات كهذه. الوضع الجديد في المنطقة المفروض من الولايات المتحدة الأميركية يحتاج إلى سياسات عقلانية تواجه المخططات الأميركية بالشعب وبالانفراج السياسي. أمام مصلحة الوطن، الكثير من أطراف المعارضة مستعدون أن يتناسوا ما عانوه في السابق، ولكننا لن نسير أبدا وراء الحلول المفروضة من الأجهزة الأمنية. إن بنية السلطة السورية القائمة على الاستبداد، هي العائق الكبير في الانفتاح على المجتمع. وبدون تغيير هذه البنية من الصعب مواجهة المخططات الأميركية ومن الصعب أن يقف الشعب إلى جانب حكامه في مواجهتها. في المحصلة، لا يجتمع الاستبداد ومقاومة المخططات الأميركية. الشعب وحده هو القادر على المقاومة ولكن شرط أن تعاد له حريته. وتاريخ المنطقة يعلمنا أن الشعوب الحرة هي التي نجحت في النهاية في نيل استقلالها. وهي أيضاً قادرة على تحقيق أمانيها.

اضطرابات الجزيرة: ضرورة تجديد التفاهم الوطني السوري

ياسين الحاج صالح

في الجزيرة السورية مزيج من شعور عميق بالظلم عند الأكراد وشعور شديد بالارتياب عند العرب. وبينما يتعدى الشعور بالظلم الجزيرة ليعم الأكراد السوريين في

التظلم الكردي:

يلتقي في شعور الأكراد بالظلم ثلاثة محرضات أساسية. أولها عدم الاعتراف بوجودهم كجماعة قومية متميزة عن العرب، وتالياً إنكار حقوقهم الثقافية واللغوية. ولا يخفق احد من الأكراد في التذكير بوجود مدارس خاصة يتعلم فيها كل من الأرمن والسريان لغاتهم بينما يحظر على ثاني أكبر جماعة قومية في البلاد تعلم لغتها. هذا بينما تنظر السلطات شذراً إلى أي تعبير علني عن الذات الجمعية الكردية، بما في ذلك حتى وقت قريب عيد النيروز. ثانيها ممارسات تمييزية موصوفة أهمها "الحزام العربي"، وهو شريط بعمق 10 إلى 15 كم على قسم من الحدود السورية التركية يقطنه عرب رُحِّلوا من منطقة سد الفرات (يسمون "المغمورين" لأن بحيرة السد غمرت قراهم) على حساب قرى وأراض كان يسكنها أكراد؛ وكذلك وجود قرابة 200 ألف من فاقدي الجنسية، وهم نوع من "البدون" السوريين. ويعتقد أن التقاء موجة من المهاجرين الأكراد من تركيا إلى سورية هرباً من الاضطهاد ورغبة في مستوى أفضل من المعيشة مع حاجة "الحكم الانفصالي" الضعيف الذي تلا انفصام عرى الوحدة السورية المصرية عام 1961 إلى شيء من الشرعية القومية هو الذي كان وراء إحصاء استثنائي في محافظة الحسكة (عام 1962) حجبت فيه الجنسية عن عشرات ألوف من الأكراد. وقد يضاف، ثالثا، الإهمال التنموي والاقتصادي والثقافي للمنطقة والمشاركة المحدودة لنخبها في التحالف السياسي الحاكم. يعزز كل ذلك فشل ذريع للنظام البعثي في تلطيف أوجه التمييز المذكورة، أو حتى في تقديم رواية تملك ولو بعض عناصر الإقناع بشرعيتها. بالعكس غالباً ما تكون التبريرات أسوأ من الممارسات التمييزية ذاتها. فقد استطاع أيديولوجيون بعثيون أن يروا الأكراد عرباً فقدوا لغتهم أو حتى غجراً، لكي يستطيعوا أن لا يروهم قومية قائمة بذاتها. وشكك بعضهم بارتباط بعض قادتهم بقوى معادية للعرب، أمريكا و"إسرائيل"، تحديداً. وهو ما لم يفوّت كثير من المثقفين الأكراد فرصة رده على العرب أنفسهم، سواء من حيث علاقة دول عربية عديدة بإسرائيل أو خنوع معظمها الذليل للولايات المتحدة، أو عبر

وبالطبع ما من اعتبارات سيادية تسوغ التمييز بين المواطنين، وبخاصة حين يطبقها حكم يعلن صراحة أنه عربي على جزء غير عربي من الشعب السوري. وقبل أيام فقط استطاع وزير الداخلية السوري أن يقول إن "سحب الجنسية لا يمكن لأن الجنسية هي ملك للمواطن ومن يحصل على الجنسية العربية السورية سواء كان عربيا أو كرديا تصبح الجنسية ملكاً له ولا تُسحب منه" دون أن يشعر بأي تناقض أو تعصب في كلامه. لكن الوزير اقرب إلى الإصابة في قوله إن الجنسية لم تسحب (حالات سحبها موجودة وموثقة في حالة واحدة على الأقل، والأرجح أنها محدودة)؛ فما حصل في معظم الحالات هو الامتناع عن منح الجنسية لمستحقين لها. كذلك لم تستطع السلطات أن تقدم مادة موثقة حول عدد الوافدين من تركيا (أو العراق حسب بعض الأقوال). نرجح نظرا لعدم توفر وثائق حول الموضوع أن هناك وافدين أكرادا بالفعل من تركيا خلافا لما يفضل أن يقوله الأكراد، ونرجح بالمقابل أن نسبة مهمة من المحرومين من الجنسية ليسوا وافدين خلافا لما تفضل السلطات السورية. وبغياب قضية قانونية أو سياسية من الجهة السورية حول لجوء جماعي إلى الأراضي الوطنية فإن من المنصف إنسانيا ومن الملائم سياسيا أن يتم منح الجنسية السورية لجميع المقيمين في الأراضي السورية من غير الحائزين على أية جنسية أخرى. فبهذا تكفر السلطات عن تغاضيها عن دخول عشوائي للاجئين أجانب دون توثيق عددهم وتنظيم

الارتياب العربي:

"خلال ثلاثين سنة كان الأكراد مدللو السلطة، بينما اعتبر العرب صداميين مشكوكا في ولائهم". تكررت شكوى من هذا النوع على لسان عدد من عرب الجزيرة لا ينقصهم بدورهم الاحتقان. "كانت هنا مكاتب (سماها شيخ أحد العشائر العربية: سفارات) لجلال (الطالباني) ومسعود (البارزاني)، ومعبر سيمالكة فتح خصيصا لخدمة وفود كردية". ويضيف بعض العرب إننا نحن الذين تنفسنا بسقوط صدام. ويمضي بعضهم في عد مناصب مهمة يشغلها أكراد.تطل هذه المشاعر غير المتوقعة على واقع تمييز مركب وغير أحادي الجانب في منطقة الجزيرة الكبرى التي تضم محافظات الحسكة ودير الزور والرقة. فخلال الصراع المرير بين النظامين البعثيين في الثلث الأخير من القرن العشرين كانت الجزيرة تعتبر عراقية الهوى. ولم يكن غريباً أن أكثر معتقلي "اليمين المشبوه"، وهو الاسم المعياري للبعثيين السوريين الموالين للنظام العراقي، هم من ريف حلب الشرقي ومحافظات الجزيرة الثلاثة. ومع ذلك فإن شكاوى عرب المنطقة تبدو موجهة ضد الأكراد وليس ضد السلطات. قد يعود ذلك لواحد من أمرين: يقين محدثينا على العموم بأن كلامهم سيصل إلى السلطات، ومن المستحسن أن تسمع هذه ما تحب؛ ثم تحول الموقف والاصطفافات في الجزيرة بعد احتلال العراق، وبروز العنصر الانفصالي أو الكردستاني بقوة أكبر في خطاب النخب الكردية.

وهنا لعبت مواقع إلكترونية كردية دورا في تغذية ارتياب عربي يتخطى "الجزراويين"، وفي تقارب يشارف التماهي بين مواقف أولئك "الصداميين المشكوك في ولائهم" وموقف السلطة. كان على مكتب الشيخ المذكور أعلاه نفسه ملف من مقالات منشورة في مواقع إلكترونية كردية ناطقة بالعربية تتحدث بعضها بلغة مسمومة عن "قطعان البدو العرب" الذين يفترض أنهم هاجموا المواطنين الأكراد العزل. وفي أوقات الأزمات يستطيع أحد المهيجين مثل صاحب مقالة "عربان عالة الحضارة والتاريخ ينعون رمزهم صدام بقتل أطفال الكرد" على أحد المواقع الإلكترونية أن يثير من الصخب ما يغطي على عشرات الأصوات الهادئة، وأن يغذي من الريب ما لا تعدّله التوكيدات المعلنة لمعظم الأحزاب الكردية. الارتياب العربي أيضاً عنصر في توتر السوريين الناشئ عن ضغوط أمريكية تزداد عنفاً وتنشط عقدة التقسيم يقوم به أجنبي معاد على غرار ما فعل الفرنسيون والبريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى.

تعمم شعور الارتياب على أوساط عربية واسعة حين بادر جمهور كردي هائج إلى إنزال العلم السوري من بعض الدوائر الحكومية ورفع العلم الكردي وتعييش كردستان وتسقط سورية، فضلا عن شعارات تهتف بحياة أبي الحرية (بافي آزاد) جورج بوش. ولم يكن دور متكلمين عديدين على فضائيات كردية تبث من أوروبا اقل سوءاً في تهييج المشاعر وامتطاء الغرائز الجمعية، فضلا عن التشنيع على كائن جمعي متخلف وعدواني ومتوحش اسمه العرب. وبفضل استبطان مواقف الدوائر الأكثر يمينية وعنصرية في الغرب حيال العرب نجح هؤلاء في دفع قطاع واسع من العرب السوريين إلى موقف مرتاب، إن لم يكن معاديا، لتطلعات الأكراد المشروعة في المساواة الفردية والجماعية مع مواطنيهم الآخرين. يتكثف الشعور العربي بالريبة في تعبير كردستان الغربية الذي لا يمل من تكراره قوميون أكراد في الخارج، وهو يرد بصيغة الأراضي أو المناطق الكردية في وثائق أحزاب كردية سورية. هنا أيضاً لا تتوفر دراسة واحدة موثقة. آشوريو المنطقة، وهم الإثنية الأقدم هناك بلا شك، يرفضون ذلك ويفضلون التحدث عن الجزيرة السورية وعن مواطنيها العرب والأكراد والآشوريين والأرمن .. بدلا من التحدث عن "آشورستان" حسب تعبير مثقف وناشط في المنظمة الآثورية الديمقراطية. وفيما عدا "المغمورين"، جميع العرب في المنطقة أصلاء بدرجة لا تقل عن أي من سكان المحافظة الآخرين.

تجديد التفاهم الوطني:

تعاني سورية اليوم من سوء تفاهم وطني متعدد الأوجه. ويفتقر السوريون إلى لغة تواصل حية بين مكونات مجتمعهم بينما تحتكر عقيدة رسمية فقيرة وعجماء ترجمة شعورهم إلى لغة لا يفهمونها هم ولا العالم من حولهم. لم تعد هذه العقيدة ومفهومها الفوقي للوحدة الوطنية توحد شعور السوريين. إنها بالأحرى تغطي انقساماتهم التي تنذر أزمة 12 آذار بانفجارات بركانية لها. إن شعورين مضطربين لا

قال أحد الناشطين الأكراد: **سورية وطن نهائي لأكرادها بقدر ما يكون هؤلاء مواطنين نهائيين فيها.**

---

* كاتب سوري – دمشق

الأحزاب و القوى الوطنية السورية المعارضة تدعو إلى الإفراج عن المعتقلين عقب أحداث القامشلي و محاسبة المسؤولين عنها

بيـــان إلى الرأي العـام

بعد تدارس الأحداث الأليمة التي شهدتها بعض المدن السورية، والتي ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء، وجرى خلالها إتلاف ممتلكات عامة وخاصة، وكله في احد وجوهه نتيجة لنهج السلطة السياسية في استمرار العمل بحالة الطوارئ والأحكام العرفية، وما ترتب عليها من غياب لسلطة الدستور والقانون، وتسبب أيضا في احتقانات سياسية واجتماعية يعيشها المجتمع السوري منذ سنوات طويلة. كما إن الأحداث تحمل في بعض جوانبها دلالات عميقة على راهنة وجوب تفعيل المشروع الوطني الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، والتأكيد على إن القضية الكردية، هي قضية وطنية بامتياز إلى جانب حقوق الأشوريين (سريان وكلدان) وغيرهم. إن حل هذه القضايا، يشكل الضامن الأساسي لترسيخ الوحدة الوطنية والدفاع عن البلاد أمام

1- إدانة استخدام الرصاص الحي من قبل قوات الأمن في معالجة الأحداث الأليمة التي وقعت في 12 آذار، وكان يمكن تطويقها بطرق شتى. والتي كانت سبباً للأحداث المأساوية اللاحقة.

2- إدانة كل سلوك يمس بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني.

3- إدانة الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة.

4- المطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين وإحالة من تثبت إدانته بعد التحقيق من قبل قضاء مدني إلى القضاء لمحاكمته بصورة عادلة ووفق المعايير الدولية.

5- إدانة سياسة التمييز بين المواطنين على أساس العرق والجنس والدين.

6- المطالبة برفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية.

7- كما تعلن الأطراف الموقعة على هذا البيان تأكيد تمسكها بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورفضها الاستقواء بالقوى الخارجية.

القامشلي في 2004/3/21

التجمع الوطني الديمقراطي
لجان إحياء المجتمع المدني
التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا
جمعية حقوق الإنسان في سوريا
لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا
الجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا
المنظمة الآثورية الديمقراطية في سوريا
حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا
حزب العمل الشيوعي في سوريا
حزب يكيتي الكردي في سوريا
الاتحاد الديمقراطي
منتدى جلادت بدرخان في القامشلي

محمد غانم*

لا ادري لماذا وأنا أشاهد كمواطن سوري (عربي ولا فخر) الأخوة الأكراد يذبحون في محافظات (الحسكة-الرقة-حلب) وهي ما اصطلح عليه تاريخيا باسم (الجزيرة) .. تذكرت كل كلماتي عن (شوفينية أعراب البعث الفاشيست)، وخطرهم على الوحدة الوطنية السورية، وكنت كمواطن حر مستقل ناشدت الرئيس الدكتور بشار الأسد إن لا يقع في الفخ الذي يفتعله العفالقة .. وكتبت مئات المقالات الجادة والساخرة عن توضح وتمظهر حالة جديدة في لغة وسلوكيات البعث السوري، سلوكيات كانت محرمة أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد . وقد أسميت هذه السلوكيات (عفلقة البعث، وتكرتته) بعد إن سمح للعفالقة والتكارتة القتلة بالعودة إلى سوريا، بل بدأت بعض أوساط الفاشيست البعثي تتحدث عن (فكر عفلق) كاتب المواضيع الإنشائية المدرسية، ولمن يرغب أمامه كتاب عفلق (في سبيل البعث). وكأن دماء العراقيين لم تكفيهم، وجاءوا ليسكروا على دماء السوريين. والبداية الأكراد. ثم لا اعرف لماذا تذكرت بيت الشعر الشوفيني الفاشي البعثي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، والذي يملأ جدران وواجهات مكاتب الحزب ودوائر الدولة. بيت الشعر البعثي يقول:

أنا بعث وليمت أعداءه ... عربي ، عربي ، عربي. (العربي الأولى والثانية بتنوين الرفع، والثالثة ساكنة) وهكذا يكون البعث العربي (يون) عربي، منسجما مع نفسه وشعاراته، ولا غرابة في موت أعدائه (اليوم يذبح الأعراب الأكراد .. وغدا الله اعلم). حزب لديه هذا النشيد ومئات الأناشيد الشوفينية الفاشية القذرة ، هل مستغرب منه ان يطبق الذبح على طريقة (**شوايا الأعراب**) . والأعراب اشد كفرا ونفاقا، وهل غير الفاشيست البعث (أعرابا).

إن قائل بيت الشعر الآنف الذكر (تبع ليمت كل ماهو غير عربي) ليس تحديا لشرائع البشرية والإنسانية فقط ،هذا الحزب (حزب وليمت) لا يكتفي بتحدي شرعة الأمم المتحدة، وشرعة حقوق الإنسان ، بل هو فوق كل قوانين البشر الوضعية، وضد كل بني الإنسان المعرفية من بدء الخليقة إلى يومنا هذا.

إن حزب البعث العرباوي الشوفيني الرعوي الرعاعي، يضع نفسه فوق الشرائع السماوية، ويتحدى القرآن الكريم كتاب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل أبداً، لان الله سبحانه وتعالى انزل القرآن - الذكر .. والله سبحانه وتعالى للقرآن حافظ. هذا القرآن الذي نزل على سيدنا محمد (صلوات الله عليه وآله الطيبين الطاهرين)، ومحمد الذي على خلق عظيم ، كان رحمة للعالمين. إن الله عز وجل يقول (جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله اتقاكم) وهل يعلى على كلام الله بعد ذلك، ولكن قتلة البعث وسراق لقمة الناس، وسالبوا حريتهم. ومحولوا الوطن إلى زريبة ومزرعة لهم ولعائلاتهم، متحالفين مع الأعراب الوافدين على سوريا من فترة قريبة تتراوح مابين (75 سنة إلى 200 سنة)، والعتيق منهم جاء في فترة بني عثمان وحكمهم..لينهبوا الأرض، والعباد، وليتحالفوا مع كل مستبد وفاشي وخاصة مع شوفينية الناصريين سابقا، والبعثيين لاحقا .. واسألوا أهل العراق أبناء من كان في الحرس الجمهوري العام، والخاص. ومخابرات صدام .. وأبناء من قاموا بذبح ونهب وهتك أعراض العراقيين من الشيعة العرب إلى الكرد السنة إلى التركمان من الطرفين ، إلى الآشوريين والكلدان والسريان والأرمن والصابئة واليزيدية ..... وسائر مكونات الشعب العراقي الدينية والقومية. على نفس النهج في سوريا نجح العفالقة في توريط البلد والوطن (بل إنهم هدفوا لتوريط الرئيس نفسه في دماء الأكراد .. كما نجحوا سابقا في توريط الأسد الأب في قضية حماه ومأساتها.

والله لوترك الأمر للوطنين والغيورين لما أريقت نقطة دم بريئة في سوريا . ولكن الفاشيست العفالقة الجد، الذين ما انفكوا استقبالا لعشائر نظام صدام حسين (من لصوص شمر، وجبور، وشوايا أعراب الغمر المسلحين في ما يسمى الحزام العربي) الدم يولد الدم، والمحبة تولد الفرح، والحقد يولد الانفجار...أيها البعثيين إنكم تدفعون سوريا إلى الهاوية، إلى حمام دم لا يريده أي من السوريين من عرب شرفاء وأكراد وغيرهم.

أيها البعثيين سوريا ليست وقفا للأعراب الوافدين من جزيرة النفط ..الذين يأخذون ولا يعطون .. ويوم تنفجر الأمور ربما لن أكثر الفاشيون حفرة ليختبئوا فيها. إن محبة الناس واحترام كرامتهم هي مفتاح لقلوبهم، ومن يدخل بحبه وعدله إلى قلوب الناس، لن يستطع بوش أو شارون إن يزحزحه قيد أنملة. إن حزب البعث رافع شعار (بترول العرب للعرب) وكل البعثيين يكملونه على الشكل التالي (والأكراد مالهم شي) إن هناك رؤوسا حامية، في أواخر أيامها (في أرذل العمر ***لا تملك إلا الحقد الذي تربت عليه***، إنها تحاول حول رؤية **طبيب العيون** نفسه، إنها تضع أمامه أوراقاً مغلوطة .. إنها تدفعه إلى أن يقبل بحلولها الأمنية الدموية، وبالتالي تسعى هذه القوى المتسلطة والمستفيدة إلى توريط مقام الرئاسة بالمجازر التي ترتكب بحق الأكراد. وان

وهم من أقدم سكنة سوريا، على الأقل من أيام الدولة الأيوبية. إن اضطهاد وذبح أي فئة أو أقلية يعطيها الله والعرف والقانون حق الاحتماء بالآخر. ولن ينظر المقتول والمعتدى على أرضه وعرضه عن شكل (هذا الآخر) انه إشاعة الديمقراطية والحرية ودولة القانون تجعل من كل السوريين عائلة واحدة .. وما الصوت الشوفيني العرباوي إلا نشاز لأنه صوت ضد حركة التاريخ، ولا يرى المتغيرات. إن الهجوم البعثي الفاشي على إخوتنا الأكراد، إخوتنا في الإنسانية، وفي الانتماء والولاء لسوريا وطن عزيز كريم لكل أبنائها. هو مقدمة لانهيار الوطن كله .. إن العدوان والتحرش من عشائر عرب الغمر وغيرها على إخوتنا الأكراد وقتلهم وسفك دمائهم ونهب أموالهم وحرق بيوتهم وممتلكاتهم في رأس العين، وعامودا، وقامشلي، والحسكة وعين العرب وعفرين وحلب ودمشق وسائر أماكن تواجد الأكراد. هو عمل مدان وعلى السلطة أن تحاسب المتسببين بالحادث من (من زعران صدام وتلامذة عفلق ومن يحميهم).. ولن تنفع تلك المقابلات الهزيلة التي يجريها التلفزيون السوري مع ما يسمى (بالفعاليات) .. لان العمل الوطني هو فتح حوار بين الشعب الكردي من خلال قواه الوطنية والسياسة ومع الرئاسة السورية، بعيدا عن تدخلات الفاشيست والحرس القديم المسكون بفكرة (وليمت أعداءه) لأن الموت المحكي عنه هنا، هو دعوة ريحة لقتل الآخر المخالف في الرأي والمذهب والانتماء القومي.

ولـيعلم الجميع إننا أمام خيارات إما إن نقول الحق ، أو نذهب بالوطن إلى الجحيم. إن سياسة التعريب والتهجير في مناطق الجزيرة السورية هي وبصريح العبارة سياسة إرهابية شوفينية تنفذ جرائمها بطريقة إسرائيل في تهويد وطرد الفلسطينيين. إن التعريب هو الوجه الآخر للتهويد .. إنها العنصرية الصهيونية وقد لبست (غترة وعقال). اللهم إني قد قلت ولم اسكت عن الخطأ اللهم إني قد بلّغت اللهم إني تبرأت إن أعراب البعث يذبحون إخوتنا الكرد ... اللهم فاشهد ... إنهم يذبحون الكرد... اللهم فاشهد إني قد بلّغت .

***كاتب سوري .. معارض وطني ديمقراطي مستقل**

بيانات منظمات حقوق الإنسان السورية العالمية

تقرير عن أحداث القامشلي وتداعياتها
في بعض المدن السورية

أعدته جمعية حقوق الإنسان في سورية آذار 2004

مقدمة

تضاربت الأنباء حول أحداث مدينة القامشلي في 12- 3-2004، وتداعياتها التي شملت عدة مدن ومحافظات سورية خلال الأيام القليلة اللاحقة، وكانت حصيلتها عشرات القتلى والجرحى ومئات المعتقلين، وخرابا وأضرارا كبيرة لحقت بالممتلكات العامة والخاصة على السواء. في سبيل الوقوف على الحقيقة، ورسم صورة أقرب للواقع لما حدث، قام الرصد الميداني في جمعية حقوق الإنسان في سورية، بجولة ميدانية بين 18-2004/3/20 على عدد من المدن السورية التي شهدت تلك الأحداث، مسجلا شهادته في التقرير التالي. اعتمدت اللجنة في معلوماتها الواردة أدناه على الزيارات الميدانية لمواقع الحدث، شهادات شهود عيان، لقاءات مع مواطنين من مختلف الفئات والأعمار، لقاءات مع أطباء وإداريين في المشافي التي استقبلت الجرحى والقتلى، لقاءات مع بعض الرياضيين، أفلام مصورة لبعض مشاهد الاشتباكات والتظاهرات، ووثقت تقريرها بالصور الفوتوغرافية للأماكن المتضررة وبعض الجرحى، تقرير طبي لإحدى الإصابات، مقالة " وحدث مساء أمس" المنشورة في جريدة الرياضية في عددها رقم 77 تاريخ 13-3-2004، صور عن قرارات فصل الطلاب.

وإن عمدت اللجنة إلى إغفال ذكر أسماء من التقت معهم، فمن باب الحرص عليهم من أي مساءلة أمنية محتملة. كان من المقرر أن تقام مباراة بكرة القدم بين فريقي الفتوة " دير الزور" " والجهاد القامشلي"، في الثاني عشر من آذار الحالي،

1- عدم توفر الاحتياطات الأمنية اللازمة في الملعب، والتي تتخذ عادة في هذه المناسبات، مثل تواجد شرطة حفظ النظام في الملعب إلى ما بعد دخول الجمهور.
2- إطلاق هتافات استفزازية من قبل الجمهورين، تنطوي على مدلولات سياسية.
3- إعلان إذاعة دمشق أثناء الأحداث، عن وفاة ثلاثة أطفال دهسا بالأقدام- مازالت غير مؤكدة حتى اللحظة – أدت إلى توتر وهيجان لدى الأهالي في المدينة. ساهم في إعداد هذا التقرير زملاء من وفد لجان إحياء المجتمع المدني في سورية إلى مدينة القامشلي.
4- قيام أفراد من الشرطة وقوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي لفك الاشتباكات، علما أن الأحداث للمماثلة يجري التعامل معها عادة، عن طريق إطلاق الغاز المسيل للدموع واستعمال خراطيم المياه، وإطلاق الرصاص المطاطي في أسوأ الأحوال. نتيجة إطلاق الرصاص الحي على الجمهور، قتل عدد من المواطنين وجرح العشرات منهم.

– نرفق مع التقرير قائمة بأسماء القتلى والجرحى-

في صباح اليوم التالي 2004/3/13، خرج الآلاف في مدينة القامشلي، في جنازة تشييع لضحايا أحداث اليوم السابق، وقد شابت هذه التظاهرات مظاهر تعصب تجلت في إطلاق شعارات ذات مدلولات سياسية ورفع أعلام كردية بالإضافة إلى صور لقادة أكراد كأوجلان ومسعود بارزاني، ولدى وصول التظاهرة إلى منطقة الجمارك، اشتبكت مع قوات الأمن التي أخذت بإطلاق الرصاص الحي، ما أدى إلى وقوع عدد من القتلى والجرحى وتفجر أعمال شغب من قبل المتظاهرين. حيث تم تحطيم مقهى وسيارة خاصة بالإضافة إلى حرق صوامع الأعلاف والحبوب والجمارك. كما شوهدت آثار تكسير زجاج في محطة القطار، وتعرضت مدرسة إعدادية في الهلالية إلى الحرق من الخارج ، كما حرق مدخل مدرسة عربستان وحطمت أجهزة الكمبيوتر الموجودة داخلها، وحرق مقر شبيبة الثورة فرع الريف، بالإضافة إلى تحطيم لافتات ضوئية وتماثيل ومواقف للباصات. نتج عن أحداث هذين اليومين، جرح العديد من المتظاهرين الذين نقلوا إلى المشافي، من بينهم 30-35

من ناحية أخرى، تحدث البعض عن أن بعض الإصابات كانت بطلقات نارية متشظية ، وهي نوع خطير من الطلقات ، ومن بين المصابين بها، جوان حسين ، ووفقا للتقرير الطبي فهو مصاب" بطلق ناري متشظي في الدماغ سبب له نزف دماغي (تحت العنكبوت) وحاليا مصاب بتموت دماغي وموضوع على التنفس الاصطناعي". أسفرت هذه الأحداث عن اعتقال العشرات من الأكراد في مدينة القامشلي، أطلق سراح عدد منهم بعد أيام فيما لا يزال الباقون قيد الاعتقال ، علما أن بعضهم اعتقل في ساحة الحدث والقسم الآخر منهم اعتقل من منزله ، وقد عرف منهم:

محمد يوسف أحمد – عادل إبراهيم آدم – إدريس حسين – خوشناف عباس عثمان – حاجو حيدر – مروان حسين داوود – خليل إبراهيم شيخموس – مروان ظاهر – سليمان حو – مسعود أبو زيد- هوازن كنعان – محمد كنعان – بختيار مؤيد – حسين دوكو – رضوان – عبدا لكريم رشيد – محمد نوري – فرمة داوود – مسعود جميل حسين – عبد الغني سليمان – سليمان عبدا لعزيز – مصاب في مقدمة بطلق ناري – عبد الرزاق سليم ، صحفي كردي معتقل منذ يوم الجمعة علما أنه كان يقوم بتصوير الأحداث – عبد السلام داري ، كاتب – موسى عبد الفتاح شاهين – اعتقل وعذب ونقل للمشفى وما يزال قيد الاعتقال في القامشلي – شيرزاد صلاح أحمد

ومازالت الاعتقالات العشوائية مستمرة حتى لحظة كتابة هذا التقرير، على الرغم من الهدوء النسبي للأوضاع، علما أن عددا من المعتقلين أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 17/13 سنة، كالطفل أيوب شاكر عثمان (13سنة) الذي أفرج عنه بعد عدة أيام من الاعتقال . وقانع محمد رمضان (17سنة)، تم اعتقاله يوم الجمعة وسط المدينة بعيدا عن أحداث الملعب وأفرج عنه بعد تسعة أيام، وقد أكد تعرضه للتعذيب بواسطة الصعقات الكهربائية حتى غاب عن الوعي، وشوهد في إبهام يده اليمنى، تورم تحت الظفر وازرقاق ، وكذلك بالنسبة لإصبع قدمه الأيسر، ولا زال كتفه متورما من آثار التعذيب. وقد أفاد قانع بما يلي: " كنا 71 معتقلا في نظارة قسم شرطة المدينة لمدة 24 ساعة، كدنا نختنق من الزحام ، خاصة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الرابعة عشرة بعد 24 ساعة أطلق سراح نصف العدد وبقينا 36 معتقلا لمدة تسعة أيام ، أفرج بعدها عن 25 كنت من بينهم".

أثناء جولتنا الميدانية ، كانت عناصر الأمن المسلحة تنتشر في المدينة بشكل معقول ، وبشكل مكثف على مداخل ومخارج المدينة وأمام المشافي والمؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من أن المدينة تتحول إلى مدينة أشباح فيما يشبه حظر تجول بعد الساعة التاسعة ليلا، فإن الوضع في اليوم الأخير لجولتنا كان آخذا في التحسن، حيث بدأت المحلات التجارية بفتح أبوابها، وبدأت الحركة تعود إلى الشارع تدريجياً. لأمن المسلحة تنتشر في المدينة بشكل معقول، وبشكل مكثف على مداخل ومخارج المدينة وأمام المشافي والم شاهدنا على مدخل المدينة عددا من العساكر المسلحين مع بعض السيارات من قبل الدوريات الواقفة هناك. كان الخراب يبدو في هذه المدينة كبيرا ، وقد التقينا بعدد من الأشخاص الذين كانوا متواجدين في التظاهرة ورووا لنا ما حدث كالتالي:

بدأت التظاهرة صباح يوم السبت في العاشرة والنصف ، بحشود كبيرة من السكان ، وقد توجهوا إلى مفرزة المخابرات العسكرية فرشقوها بالحجارة ، كما قاموا برشق مقر أمن الدولة بالحجارة ، فبادر عناصر أمن الدولة إلى إطلاق النار عليهم ، ما أدى إلى وفاة حسين نوري 16 سنة وإصابة عدة أشخاص بجروح. إثر مقتل الشاب ، تحولت الجموع إلى تخريب المقار الحكومية، فبدؤوا بالمصرف الزراعي ثم الرابطة الفلاحية التي دمرت فيها أجهزة الكمبيوتر ثم مفرزة الأمن العسكري مرة ثانية – المركز الثقافي – مقر الشبيبة – شعبة التجنيد . ثم عادوا إلى الأمن السياسي وأمن

في التظاهرة التالية رووا لنا ما حدث كالتالي:

كان وضع في اليوم الأخير لجولتنا كان آخذا في التحسن، حيث بدأت المحلات موضوع على التنفس الاصطناعي".ين المصابين بها، جوان حسين ، ووفقا لتقديرات الحراسة عليه في مشفى فرمان تمنع نقله رغم تردي وضعه الصحي. مرة أخرى إلى المشافي الخاصة، هما سيروان كوي و سيرداد خلف. تولى العناية الطبية في المشفى الوطني، قد قام الأهالي بإخراج الجرحى من المشافي خوفا عليهم من الاعتقال ناهيك عن أن بعضهم لم يذهب أصلا للمشفى للسبب ذاته.

كما نقل إلى المشفى عدد من الجرحى الذين أصيبوا بعيارات نارية ، وهم: مصطفى رسول – نوبار عبدي– على حسن – محمد خلف – كاميران حجي جميل – دلشاد إسماعيل – الآن عمر خليفة – عباس حسين – نهاد يوسف – قهرمان إبراهيم بلي – حليمة زوجة احمد داوود – هفال بهزاد فقه حسن – آرشين رشيد – مصلح محمد بدرة – محمد سيد عمر – شبال سعود. أصيب عدد من المتظاهرين بطلقات نارية نقلوا على إثرها للمشافي ، عرف منهم : محمد علي فصلي – هوشيار رمضان حسين – بهزاد رمضان ، بالإضافة إلى العديد من الجرحى الذين التزموا منازلهم خوفا من الاعتقال، وفقا للأهالي. كما اعتقل عدد من المتظاهرين عرف منهم: مدني نجم الدين حسين - - صبغة الله بشير – جمال ملكو – محمد ملكو – زبير طاهر – علوان علي حسين – أنس بدرا لدين – شفان محمد سليم – برزان أحمد خليل – جواد موسكفان – أحمدها شم – شكري محمد أمين موسى – مدني نجم الدين حسين – جواد رمضان سكو – علوان علي – شكري علي – صبغت ملا بشير – مسعود جعفر 16سنة – موسى عبد الفتاح شاهين ، وقد أكدت مصادر تعرضه للتعذيب أثناء التوقيف ما أدى إلى نقله للمشفى.

الساعة العاشرة من صباح يوم السبت، خرج المواطنون الأكراد في عامودا بتظاهرة حاشدة ، إلى أن وصلوا آخر البلدة وحاولوا الخروج متوجهين إلى مدينة القامشلي ، إلا أن قوات الأمن السياسي والأمن العسكري بدأت بإطلاق النار في الهواء لمنعهم من مغادرة المدينة ، فعادوا إليها لتبدأ أعمال الشغب ، حيث قاموا بالهجوم رشقا بالحجارة وتخريبا على كل من مقر الأمن السياسي- مقر أمن الدولة – الأمن العسكري

اعتقل في دمشق مئات المواطنين الأكراد إثر أحداث جبل الرز 3 ، وفيما أفرج عن معظمهم ، لا يزال الباقون رهن الاعتقال، وقد عرف منهم : خورشيد جلال مكش – ريزان حمي – أحمد يوسف سعدون –محمود يوسف سعدون – صابر يوسف سعدون – عدنان محمد أمين رمضان – جمال سعدون.

أما المعتقلين من الطلاب الأكراد فقد قام فرع الأمن الجنائي بدمشق يوم السبت 2004/3-20 بالإفراج عن جميع المعتقلين الطلاب لديه باستثناء 18 هم : سيبان سيدا، جيولوجيا- عاصم علي حسن ، اقتصاد – شفان آدم ، إعلام – مسعود حاج يونس – جوان ، أدب إنكليزي – نواف ، معهد ميكانيك – محمد حمو، إعلام –إدريس مراد ، طالب ماجستير – عبد القادر عبدو ، صيدلة – حميد شيخو ، كيمياء – شيار ضاهر ، تعويضات سنية – فهيم عمر ، معهد آثار – جاويدان حسن ، طب بشري – أسد قاسم ، جغرافيا – جوان عكاش ، أدب إنكليزي- خوشناف إسماعيل ، أدب انكليزي –شلال كوليجان ، أدب عربي – وائل يوسف جمال ، معهد ميكانيك (القي القبض عليه وهو يتحدث بالكردية على الهاتف) – زاهد، فنون جميلة – مسعود، صحافة. من ناحية أخرى ، تم تشكيل لجنة تحقيق في جامعة دمشق قامت بالتحقيق مع عدد من الطلاب الأكراد في الجامعة ، وقد اتخذت اللجنة بتاريخ 18-3-2004 عدة قرارات بفصل طلاب من الجامعة والسكن الجامعي مستندة إلى:

" المادة 134 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، حيث نصت الفقرات 1-7-9 أن الأعمال المخلة بأنظمة الكليات أو المدن الجامعية وسائر المنشآت الجامعية الأخرى أو الاشتراك في أعمال ذات طابع سياسي خلافا للقوانين والأنظمة النافذة أو توزيع النشرات أو وضع إعلانات بأية صورة كانت دون إذن مسبق من رئاسة الجامعة فإن أي عمل مما سبق يستوجب إجراءات انضباطية تأديبية" وعلى ذلك فقد اتخذت القرارات التالية:

القرار 122: فصل الطالب جاويدان الحسن – طب بشري سنة خامسة فصلا نهائيا من الجامعة والسكن الجامعي.

القرار 123: فصل الطالب إلهام عبد الرحمن – حقوق سنة فصلا نهائيا من الجامعة والسكن الجامعي.

القرار124: فصل الطالبة ميديا محمود – أدب انكليزي نهائيا من المدينة الجامعية ، ولمدة ستة أشهر من الجامعة بدءا من 12-3-2004.

القرار 125:فصل الطالب محمود حمو- تعليم مفتوح / قسم الإعلام – فصلا نهائيا من الجامعة ومنع دخوله للحرم الجامعي.

القرار 126: الفصل النهائي من المدينة الجامعية لكل من الطلاب: إبراهيم حسن محمد ، تاريخ – أحمد إلياس إبراهيم ، تاريخ – غسان عمر علي ، كيمياء – مازن أحمد ، حقوق.

القرار 127: فصل الطالب عبد الوهاب رشاد موسى – كلية الزراعة سنة خامسة لمدة شهر من الجامعة بدءا من 12-3-2004.

انظر بيان جمعية حقوق الإنسان في سورية " موجز عن أحداث دمشق " تاريخ 16-3-2004

القرار 128: فصل الطالب جوان بطال – كلية الزراعة ، من المدينة الجامعية لعام 2003 – 2004 لمدة ثلاثة أشهر من الجامعة بدءا من 12-3-2004.

القرار 129: فصل الطالب محمود بشار – أدب فرنسي ، فصلا نهائيا من الجامعة ومن مدينة باسل الأسد الجامعية.

القرار 130: فصل نهائي من مدينة باسل الأسد الجامعية لكل من : عاصم سليمان الأحمد – كلية الشريعة، حمزة أحمد عنتر- كلية الشريعة ، دلكش سلوم – كلية الجغرافيا.

القرار131: فصل الطالبة بيرفان عيسى كلية الكيمياء سنة رابعة فصلا نهائيا من الجامعة والمسكن الجامعي.

القرار132: فصل الطالب إبراهيم قاسم فلسفة فصلا نهائيا من الجامعة والمسكن الجامعي.

القرار133: فصل الطالبان محمد إبراهيم حسن ومروان بشار نهائيا من المدينة الجامعية.

القرار134: توجيه تنبيه للطالبة أليس محمد سلوم.

القرار135: فصل الطالب باهوز أسعد – كلية الزراعة سنة خامسة فصلا نهائيا من الجامعة ومن مدينة باسل الأسد الجامعية.

القرار136: فصل الطالب سيف الدين إسماعيل – كلية الآداب – لمدة شهر مع الفصل من المدينة الجامعية.

القرار137: فصل الطالبة خلات جمعة – كلية التاريخ سنة ثالثة- فصلا نهائيا من الجامعة ومن المدينة الجامعية .

القرار138: فصل الطالب دجوار علو- كلية الآداب- من الجامعة لمدة أربعة أشهر مع الفصل من المدينة الجامعية.

القرار139: فصل الطالب أحمد أسعد- كلية التربية- فصلا نهائياً من الجامعة مع الفصل من المدينة الجامعية.

القرار140: فصل الطالبة عمشة أسعد- كلية التربية- فصلا نهائياً من الجامعة مع الفصل من المدينة الجامعية.

القرار141:فصل الطالب منار نسي- فلسفة سنة رابعة- من الكلية فصلا نهائيا مع الفصل من المدينة الجامعية.

القرار142: فصل الطالب نزار كوسا- كلية العلوم قسم الجيولوجيا سنة ثالثة- من الجامعة لمدة سنة مع الفصل من المدينة الجامعية.

القرار143: فصل الطالب مسعود مشو- كلية هندسة الميكانيك سنة ثالثة- من الجامعة فصلا نهائيا مع الفصل من المدينة الجامعية.

هذا بالإضافة إلى استدعاء 28 طالبا وطالبة للتحقيق معهم من قبل اللجنة. وقد وجهت للجميع تهمة" توزيع منشورات محظورة".

التقت اللجنة أثناء جولتها الميدانية بعدد كبير من المواطنين الأكراد غير" المسيسين"، جامعيين وطلاب مدارس، ربات بيوت ومزارعين. ومن المهم بمكان نقل الانطباع الذي بين لنا الشارع ، لأنه ينطوي على عمق الأزمة وأساسها.

فلا شك أن الممارسات الأمنية تجاه الأكراد، خاصة في منطقة الجزيرة ، تنطوي على تمييز في التعامل ، تجلى لنا في شكوى الكثيرين، من توقيفهم من قبل عناصر أمنية أثناء الأحداث، وسؤالهم بشكل استفزازي، هل أنت كردي أم عربي؟ ثم الانهيال عليهم بالشتائم والإهانات مجموعة من الشبان التقيناهم، كانت تتساءل بمرارة ، " بأي حق يسألوننا نحن كرد أم عرب، نحن سوريون وانتهى".

لم تلحظ اللجنة أي مظاهر عداء بين " الكرد وأعراب" في جميع المناطق التي زارتها ، كان الجميع يؤكد أن هناك علاقات مصاهرة ونسب بين الطرفين ، ولا توجد أية مشاعر حقد أو كره متبادل من العائلات العربية التي، توافدت إلى منازل الضحايا لتعزية ذويهم.

لكن من ناحية أخرى ، لم تخل الأحاديث التي دارت من مرارة كبيرة، في القرى القريبة من مناطق " الغمر " ، كان المزارعون يؤكدون، ليس بيننا وبين العرب أي مشاكل ، جميعنا أبناء هذه الأرض، مشاكلنا مع "المغمورين" الذين ينعمون الآن بخيرات أرضنا!!

التقينا بأشخاص ممن شاركوا في أعمال الشغب والتخريب ، وكان السؤال لماذا وهذه الممتلكات لكم وأنتم بحاجة إليها ، وما الذي جنيتموه من هذه الأعمال؟ أكد البعض أنه لو عاد بهم الزمن إلى تلك اللحظة ، فبالتأكيد لن يفعلوا ما فعلوه . وعبر آخرون عن يأس شديد:" عقود ونحن نطالب بحقوقنا ولا من مجيب ، الحركة السياسية الكردية عاجزة عن أن تحقق مطالبنا ، نطالب بالجنسية يقولون لنا " غرباء" ، نشاهد " المغمورين" ينعمون بأرضنا بعد أن طوبت لهم ونحن ل نستطيع أن نتملك الأرض ، فقط عقود إيجار مع الدولة ، نطالب بحقوقنا الثقافية كأية أقلية أخرى في هذا البلد ، يقولون " انفصاليون"، في ديريك مثلا، رئيس دائرة النفوس، رئيس المفرزة السياسية، رئيس مفرزة أمن الدولة، جميعهم من " المغمورين "، مع أن السلطة تعرف تماما مدى الحساسية بيننا وبينهم" .

آخرون التقينا بهم ، أكدوا رفضهم القاطع لأعمال الشغب والتخريب التي حصلت، بعضهم أكد أن " وجوها غريبة " كانت ضمن القائمين بأعمال الشغب في بعض المناطق، مصدر "عربي" أكد لنا أنه عقب الهجوم على مدير مصرف القحطانية، تبين أن ثلاثة مواطنين من أقربائه هم من قاموا بالهجوم ، وأن الكثيرين استغلوا هذه الأحداث للقيام بتصفية حسابات شخصية لا علاقة لها بما حدث من قريب أو بعيد.

مواطنون عرب أيضا ، أكدوا لنا أنهم مع المطالب المشروعة للشعب الكردي في سورية في إطار الدولة السورية و بما لا يمس الوحدة الوطنية والسيادة السورية . وهو أيضا خطاب مختلف أطياف الحركة السياسية الكردية في سورية الذين التقيناهم . كما أكد المواطنون العرب عن رفضهم واستيائهم الشديدين لأعمال الشغب والتخريب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة، وطالبوا بتحقيق مستقل ونزيه حول هذه الأعمال.

بالمقابل ، طالب الشارع الكردي بتحقيق عاجل في مسألة إطلاق الرصاص الحي على المواطنين، وأكد أحدهم، " بدون أن نرى من تسبب بمقتل وجرح أبنائنا قيد المساءلة ، لن تهدأ النفوس مهما اتخذ من إجراءات على سبيل التهدئة".

من ناحية أخرى ، بدت الإجراءات الأمنية التي اتخذت لمعالجة القضية، وقد أججت مشاعر الغضب لدى الشارع الكردي، المئات من المعتقلين خلال أيام قليلة – تقدر المصادر الكردية عددهم ب 2500 معتقل-، العديد منهم تعرض للتعذيب وسوء

أما الوسط الطلابي الكردي ، فهو يعيش حالة صدمة كبيرة مما تعرض له في الأيام الأخيرة، أكد لنا العديد من الطلاب، " أن التظاهرات والاعتصام التي قاموا بها في دمشق، كانت سلمية تماما ولم تجر أي أعمال شغب من قبلهم مجموعة طالبات التقينا بهن، أكدن أن عددا من الطلاب العرب ، توافد إليهم في غرفهم في المدينة الجامعية ، وأبدى أسفه للإجراءات التي اتخذت من قبل السلطة تجاههم ، وأنهم جميعا أصدقاء ولا توجد أية حساسيات فيما بينهم، فلماذا يتم التعامل معهم بهذه الصورة من قبل السلطات الأمنية وإدارة الجامعة ؟ وكيف يستسهلون تدمير مستقبلنا من الكليات " وتساءل أحدهم ، " هل تقدر السلطة آثار هذه الممارسات على هؤلاء الشبان على المدى البعيد ، إن في علاقتهم بالوسط العربي ككل وإن في انتمائهم إلى وطنهم سورية؟!" .

اشتكت عدد من الطالبات من معاملة مسئولة الوحدة التي يقطنون فيها، إسعاف عبد الله، مؤكدات بأنها قامت بتهديدهن والإساءة لهن قبل أن يتم تحويل الطالبات إلى التحقيق.

في تشرين الثاني 2003، أصدرت جمعية حقوق الإنسان في سورية تقريرا حول واقع الأكراد المجردين ممن الجنسية في سورية، تطرقت فيه إلى مختلف أوضاع الأكراد السوريين سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وقد جاء في الفقرة الخاصة بالنتائج والتوصيات من هذا التقرير، بأنه " لم يعد من الممكن إغفال مشكلة أكراد سورية، كأحد أشكال انتهاك حقوق الإنسان السوري، هذه المشكلة تتضمن: المجردين من الجنسية السورية – الحريات العامة – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – الحقوق الثقافية الخاصة بالأقلية الكردية.

ونحن نكرر هنا، بأنه لم يعد من المقبول على الإطلاق استمرار تجاهل القضية الكردية في سورية، أو التعامل معها من منظور أمني بحت . وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاحتقان والتوتر الذي سيكون فتيل أزمات مستقبلية إن لم يجر نزعه بطريقة قانونية عادلة بالسرعة الممكنة وعلى أعلى المستويات .

لذلك فإن جمعية حقوق الإنسان في سورية تطالب السلطات المعنية باتخاذ الخطوات التالية على وجه السرعة:

1- الإفراج عن جميع من اعتقل تعسفيا أثناء هذه الأحداث المؤلمة، وإحالة من يقتضى وضعه إلى القضاء العادي لتأمين محاكمة عادلة له، وإعطاء التوجيهات بإيقاف كافة الممارسات اللا إنسانية التي ترتكب ضد الموقوفين من تعذيب وإهانات، ووقف عمليات الاعتقال المستمرة حتى اللحظة.

2- إعادة من يرغب من الجرحى إلى المشافي الخاصة.

3- وقف جميع المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها الطلاب الجامعيون الأكراد في الجامعات السورية.

4- إلغاء القرارات الجائرة بفصل الطلاب الأكراد من الكليات والسكن الجامعي.

5- محاسبة المسؤولين عن إطلاق الرصاص الحي أثناء الأحداث والذي أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى ، والتحقق من استخدام الرصاص المتشظي الممنوع دوليا.

من ناحية أخرى نؤكد على ضرورة تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في مجريات الأحداث وتحديد مسؤولية الجهة التي أمرت بإطلاق الرصاص الحي من جهة والقيام بأعمال الشغب والتخريب من جهة أخرى .

يبقى أن حل المشكلة الكردية في سورية ، لن يتم إلا بحل جذري يتناول جميع المطالب المشروعة للأكراد، بالدراسة العاجلة والدقيقة، من قبل لجان مستقلة ونزيهة ، بعيدا عن الحلول الأمنية التي لا تسفر إلا عن مزيد من التراكمات السلبية ، لدى الشارع الكردي السوري. هذا فضلا عن إيجاد حل شامل لقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان في سورية ، والتي تعتبر القضية الكردية جزءا لا يتجزأ منها.

ضحايا اليوم الأول:

شلال عبد السلام الشيخ – عربي- .

محمد الحربي – عربي- .

أحمد خليل يوسف 24 سنة – طلق ناري في الصدر

محمد عبد الرزاق إبراهيم 18 سنة- طلق ناري في الصدر

إدريس رمضان مراد – طلق ناري

غيفارا بدران خلف 19 سنة- طلق ناري في البطن

محمد أمين محمد يوسف

كاوا حليم

ضحايا اليوم الثاني:

محمد زاهر إبراهيم يوسف

أحمد مرعي محمد

خورشيد إبراهيم

الجرحى:
شفكر يوسف – طلق ناري في البطن
حسين شيخموس علي – طلق ناري في الفخذ الأيسر
عادل محمد خليل – طلق ناري في الساق الأيسر
مجيد محمود فرحان – طلق ناري
كاوي عبد الحليم – طلق ناري في الصدر
ميراد صالح حسو – طلق ناري في الساق
مصطفى خليل – الصف السابع- طلقة في البطن، أجريت له عملية شرج مضاد للطبيعة وهي أول إصابة بطلق ناري تصل إلى المشفى الوطني الساعة الثالثة عصر يوم الجمعية .
هنالك تضارب في المعلومات الخاصة بعدد القتلى والجرحى حتى من المصادر الطبية في القامشلي ، لذلك مازالت عملية تدقيق هذه المعلومات مستمرة.
شورش عبد العزيز حسن 21سنة – طلق في القدم اليسرى
عماد ناصر صالح – 1986- طلق بالذراع اليمنى
سراد سليمان خلف ، طلق ناري في البطن ، أجريت له عملية استئصال كلية وقولون وجزء من الرئة
محمد أمين حمزة- طلقة في الرأس – سبات تام – مصاب بشلل نصفي.
شيخ موسى سامي علي -55- سنة طلقة في البطن – أجري له عمل جراحي شرج خارج الطبيعة.
محمود الأحمد الأحمد – طلق ناري في البطن هاجاد فاضل عيسى – طلق ناري في البطن
برزان علي – طلق ناري في البطن
هيثم حميد ملا أحمد – 22سنة- طلق ناري في البطن
محمد علي المحمد – طلق ناري في البطن والفخذ السبت
سيوان تمو كوي – 18 سنة- رصاصة في البطن والعمود الفقري – أجريت له عملية شرج خارج الطبيعة.
محمد زاهد حاج محمود 24سنة- مشفى الرحمة
محمد أيمن علي محمد 17 سنة- إصابة في البطن
حسين شيخموس برزنجي – 27- سنة طلقة في الساق
مسعود دخيل محمود – 22سنة- طلق ناري في العمود الفقري
مسعود سليمان – فراس أسعد – هاني رمو – مسعود المحمود- سيروان جمعة- ريزان راكان – فرهاد شكري- سليمان بهاء الدين – فرهاد علي مصطفى – دليل علي – محمد محمود – سليمان شيخو- هزار بن فاضل عيسى 23 سنة طلقة في البطن - - آزاذ حسين حاجي 14 سنة طلقة في أعلى الجبهة – جوان خورشيد حسن – 18 سنة طلقة متفجرة في الرأس حالة سبات تام مشفى النور

مسعود حمزة محمد- طلق متفجر في الفخذ – كان في مشفى نافذ ، نقل إلى حلب إلى المشفى العسكري، موضوع تحت الحراسة.
هادي نجم الدين نذير – طلقة نارية في الساق – أجريت له عملية بتر ساق
هوشيار رمضان حسن – طلقة في الفخذ الأيمن
حبيب حتو أوسكو – طلقة في القدم اليسرى – بتر فوق الركبة
علوان حسين علي – طلق ناري في الصدر
لقمان محمد قري- طلق ناري في الرأس
حسنو سليمو – طلق ناري في الساق
ريزان عبدا لرحمن العلي – طلقة في البطن

منظمة العفو الدولية تنادي سوريا بوضع حد لإجراءات القمع ضد الأكراد وبإجراء تحقيق قضائي مستقل

دعت منظمة العفو الدولية اليوم السلطات السورية لفتح تحقيق قضائي مستقل حول المصادمات الأخيرة بين المحتجين الأكراد وقوات الأمن، إجراء مراجعة فورية لحالات مئات الأكراد السوريين ممن احتجزوا إثر الاعتقالات الجماعية التي جرت في مختلف أنحاء البلاد في مارس/آذار.

وقالت المنظمة في بيانها الصادر اليوم: "ينبغي الإفراج عن هؤلاء فوراً، ما لم توجه إليهم تهم جنائية معترف بها ويقدموا للمحاكمة من دون إبطاء".

وكررت منظمة العفو الدولية نداءها إلى السلطات الذي أطلقته في 16 مارس/آذار بالإعلان عن أماكن وجود المئات من الأشخاص المحتجزين. وبحسب علم منظمة العفو، فإنه لم توجه إلى جميع الأشخاص المحتجزين تقريباً أية تهم، وهم محتجزون في أماكن غير معروفه. وبين المحتجزين عدد من الأطفال، أحدهم مسعود جعفر، البالغ من العمر 16 عاماً، من القحطانية، بحسب ما ذكر.

وأضافت منظمة العفو في بيانها قائلة: "إن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن غير معروفة لمئات الأكراد السوريين تشكل باعث قلق خطير، ليس أقله بسبب ما تنطوي عليه من تعريضهم على نحو خطير للتعذيب أو إساءة المعاملة". وقد تلقت منظمة العفو الدولية فعلاً تفاصيل تعذيب تعرض له أفراد بعينهم، بينهم أطفال. فقد أخضع قانع محمد رمضان، البالغ من العمر 17 عاماً، على نحو ظاهر للتعذيب بالصدمات الكهربائية أثناء احتجازه لمدة تسعة أيام.

ودعت منظمة حقوق الإنسان الحكومة السورية أيضاً إلى فتح تحقيق قضائي مستقل لتقصي الأسباب التي أدت إلى الاحتكاك الذي وقع أثناء مباراة لكرة القدم، وتصاعد ليؤدي إلى مقتل عشرات الأشخاص، وإلى موجة من الاحتجاجات والاضطرابات والاعتقالات في معظم أنحاء المناطق الشمالية من البلاد.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أنه لا يمكن الكشف عن الحقيقة كاملة بشأن ما حصل إلا عبر تحقيق قضائي علني مستقل وغير متحيز توفَّر له كافة الموارد اللازمة.

وقالت المنظمة: "حتى تتحقق العدالة، ويظهر للجميع أنها قد تحققت، فإنه يجب الكشف عن الحقيقة، وينبغي تقديم من يشتبه بارتكابهم جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان، سواء أكانوا من المنتسبين إلى قوات الأمن أم من المتظاهرين، إلى العدالة. وينبغي لمثل هذه التحقيق أن يتضمن تقصي الأسباب الجذرية للشعور بالظلم، واقتراح توصيات لرفع هذا الظلم، من أجل الحيلولة دون تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل".

وتشعر أيضاً منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء طرد ما لا يقل عن 24 طالباً كردياً من جامعاتهم ومهاجعهم في الجامعات، بمن فيهم عدد من الطلاب طردوا من جامعة دمشق في 18 مارس/آذار، بسبب مشاركتهم في مظاهرات احتجاج سلمية، بحسب ما ورد. وعلاوة على ذلك، يساور القلق منظمة العفو الدولية حيال ما ورد من أنباء عن وجود نمط من الاضطهاد المتزايد للأكراد. إذ يجري اعتقال الأشخاص من الأكراد السوريين أو مهاجمتهم، بحسب ما ذكر، لا لسبب إلا لأصلهم الإثني، أو لتكلمهم اللغة الكردية. وورد أن أحد المجندين الأكراد، ويدعى خيري جندو بن برجس، توفي في المستشفى نتيجة لما لحق به من إصابات في حوالي يوم 23 مارس/آذار، بعد تعرضه للضرب على أيدي الجنود لتحدثه باللغة الكردية مع زميل له.

خلفية

في 12 مارس/آذار، اندلعت مصادمات بين مشجعين رياضيين عرب وأكراد أثناء مباراة لكرة القدم في ستاد القامشلي، في شمال شرقي سوريا. وردَّت قوات الأمن السورية بإطلاق النار على الجمهور، ما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن 20 شخصاً، وإصابة عشرات غيرهم. وهاجمت الشرطة في اليوم التالي مشيعي القتلى من الأكراد السوريين، ما أدى إلى أعمال شغب استمرت يومين قام بها الأكراد السوريون في عدة مدن من المناطق الشمالية الشرقية من سوريا ذات الأغلبية الكردية. وفي "بلدة العمودة، تعرض رئيس مركز الشرطة في حوالي يوم 13 مارس/آذار" للضرب المبرح، بحسب ما ذكر، على أيدي متظاهرين أكراد. وتوفي في وقت لاحق نتيجة لأصابته. ولا يزال مئات الأشخاص، معظمهم من الأكراد السوريين، وبينهم أطفال، قيد الاحتجاز. ومعظم هؤلاء محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، وبذا فهم معرضون لخطر التعذيب أو سوء المعاملة.

ويعيش في سوريا ما يقدر بنحو 1.5 مليون كردي معظمهم من سكان منطقة الجزيرة في شمال شرقي سوريا. وما لا يقل عن 150,000 كردي من هؤلاء محرومون اليوم في سوريا من الجنسية السورية ومن حقوقهم المدنية.

ويتعرض المعتقلون السياسيون من الأكراد السوريين، بما فيهم الناشطون الأكراد، بصورة روتينية للتعذيب والمعاملة السيئة أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي السجون ومراكز الاحتجاز السورية. ويقبع ثمانية أكراد سوريين حالياً في الحجز بمعزل عن العالم الخارجي في ظروف قاسية ولا إنسانية في الجناح السياسي من سجن عدرا، قرب العاصمة دمشق. وقد جاء اعتقالهم إثر مشاركتهم في 25 يونيو/حزيران 2003 في مظاهرة سلمية خارج المقر الرئيسي لمنظمة اليونيسيف في دمشق نُظِّمت للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للسكان الأكراد السوريين، بما في ذلك حق أطفال الأكراد السوريين في أن يتلقوا تعليمهم باللغة الكردية.

وقد شهدت السنوات الماضية مواجهات عنيفة بين السلطات السورية والأكراد السوريين. ففي مارس/آذار 1986، وأثناء احتفالات عيد النوروز، أدت المصادمات بين الجانبين إلى عدة وفيات وإصابات. وفي أكتوبر/تشرين الأول 1992، أحيا الأكراد الذكرى الثلاثين للإحصاء العام الذي جرّد العديد من الأكراد من جنسيتهم السورية وحقوقهم المدنية الأساسية. ورداً على ذلك، قامت قوات الأمن السورية بحملة اعتقالات جماعية. وفي 1995، حظرت السلطات السورية الاحتفالات التقليدية بعيد النوروز، بينما تعرض عشرات الأكراد للاعتقال.

اعتقال عدد من المواطنين الأكراد في القامشلي على خلفية الاحتفال بيوم المرأة العالمي

9 مارس 2004

بعد قمع الاعتصام السلمي الذي جرى يوم أمس، واعتقال عدد من النشطاء والمواطنين لعدة ساعات قبل أن يفرج عنهم، تواردت أنباء عن اعتقالات أخرى في مدينة القامشلي شملت ثمانية مواطنين أكراد. حيث اعتقل ظهر أمس ، مسؤول فرقة "ميديا" الفنية الفلكلورية الكردية، وذلك أثناء التحضير لاحتفال كانت الفرقة تعتزم إقامته بمناسبة يوم المرأة العالمي ، حيث داهمت قوات الأمن مقر الحفل وفرّقت

1- فهيم حسن يوسف
2- جومرد فهيم يوسف
3- حسين محمد مراد
4- أكرم محمد مراد
5- حسن محمد مراد
6- كادار نواف منجة
7- سيراج نواف منجة

و كانوا من بين المتواجدين في مكان الحفل يوم أمس. إن جمعية حقوق الإنسان في سورية، تطالب بالإفراج الفوري عن هؤلاء المعتقلين، مع التأكيد على حق جميع المواطنين، في التجمع السلمي وممارسة أنشطتهم الثقافية والاجتماعية بحرية وبدون أية تدخلات أمنية.

2004/3/9

جمعية حقوق الإنسان في سورية

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا تستنكر جرائم السلطة في الجزيرة

بيان

حول الأحداث المأساوية التي ابتدأت شرارتها منذ يوم الجمعة 2004/3/12 وعن طريق الاتصال المباشر مع المواطنين وشهود العيان في مراكز الأحداث توصلنا إلى الحقائق الآتية :

بتاريخ 2004/3/12 كان مقررا إجراء مباراة بكرة القدم بين فريقي الفتوة (مدينة دير الزور) وفريق الجهاد (مدينة القامشلي) وقبل بدء المباراة قدم إلى مدينة القامشلي ما يقارب 2000 شخص من مدينة دير الزور وبدؤوا يجوبون شوارع مدينة القامشلي التي تقطنها أغلبية كردية مرددين شعارات ممجدة للدكتاتور العراقي المخلوع صدام حسين ومرددين هتافات وشعارات وشتائم بحق الأكراد في كل من سوريا

ثم امتدت الاشتباكات إلى خارج الملعب حيث أعطى محافظ الحسكة سليم كبول أوامره لأجهزة الأمن بإطلاق النار على الأكراد , ومن المعلوم إن المحافظ يمثل رئيس الجمهورية من خلال وظيفته هذه وبعد قتل الأجهزة الأمنية وبدم بارد لعدد من المواطنين الأكراد انتشرت التظاهرات إلى بقية المدن الكردية والمدن الأخرى (رأس العين . الدرباسية-عامودا - ديركي - الحسكة - تربه سبي - حلب - دمشق) مما أدى إلى مقتل عشرات المواطنين الأكراد برصاص الأجهزة الأمنية التي تلقت أوامر صارمة بقمع التظاهرات وفي حين ادعت السلطات الرسمية إن أعمال الشغب ناشئة بسبب المباراة.

أكدت المصادر المستقلة إن للموضوع بعدا سياسيا واضحا من خلال وقوف السلطات الرسمية إلى جانب المواطنين العرب القادمين من مدينة دير الزور المعروفين بولائهم للدكتاتور العراقي المخلوع صدام حسين وكذلك انحصار الضحايا بالأكراد وقد رفع الأكراد لافتات تنادي بحل القضية الكردية في سوريا وإنهاء سياسة التعريب والاعتراف بالشعب الكردي كقومية ثانية في سوريا.

ولم نتمكن من حصر عدد القتلى والجرحى نظرا إلى استمرار التظاهرات وبالتالي القمع والقتل لكن معظم المصادر تفيد بأن عدد القتلى بالعشرات والجرحى يتجاوزون الـ200 شخص جراح بعضهم خطرة.

ومساء الأمس واليوم تم نهب وسرقة العديد من المحلات التجارية العائدة للأكراد في مدينة الحسكة كما إن العديد من المواطنين العرب شوهدوا وهم مسلحون في حارات المدينة حيث قاموا بتهديد الأكراد وضربهم وذلك بحماية السلطات الرسمية ويعتقد إن هؤلاء من منتسبي حزب البعث الذي يحكم سوريا بقبضة من حديد منذ الانقلاب الذي قامت به في 1963/3/8. كما تم حرق بعض المنشآت الحكومية من قبل البعض .

إننا في الوقت الذي نستنكر فيه جرائم السلطات السورية بحق الشعب الكردي الأعزل في سوريا والتي تسعى فيها السلطة إلى زرع فتنه بين الأكراد والعرب عبر تسليحها للعرب وتحريضها لهم ضد الأكراد , نناشد المجتمع الدولي ومنظمات حقوق

سوريا: يجب معالجة المظالم الكامنة وراء القلاقل الكردية

(نيويورك، 19 مارس/آذار 2004)

قالت ***منظمة هيومن رايتس ووتش*** اليوم إنه ينبغي على الحكومة السورية اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للإفراط في استخدام القوة، ووقف الاعتقالات التي تقوم بها رداً على الاضطرابات التي شهدتها المناطق الكردية.

فقد أفادت مصادر كردية سورية وتقارير صحفية أن ما لا يقل عن 30 شخصاً قد قتلوا، وأصيب أكثر من 160 آخرين، خلال عدة أيام من المصادمات التي اندلعت يوم 12 مارس/آذار في إستاد رياضي بمدينة القامشلي، وهي مدينة أغلب سكانها من الأكراد في شمال شرقي سوريا. وقالت مصادر كردية إن قوات الأمن استخدمت الذخيرة الحية ضد المدنيين الأكراد العزل في أعقاب الاشتباكات التي اندلعت أثناء مباراة لكرة القدم في القامشلي بين المشجعين الأكراد للفريق المحلي وجمهور المشجعين العرب لفريق زائر من مدينة دير الزور؛ وأفادت وسائل الإعلام الدولية أن تسعة أشخاص قد لقوا مصرعهم في أحداث يوم 12 مارس/آذار؛ ولم تلبث أن امتدت القلاقل إلى مدن كردية أخرى تقع بمحاذاة الحدود الشمالية مع تركيا، ثم إلى دمشق وحلب. وقال جو ستورك القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة هيومن رايتس ووتش

"لقد كابد الأكراد عقوداً من التمييز الشديد في ظل الحكم البعثي؛ وهؤلاء الأكراد لديهم مظالم مشروعة تتعلق بحقوق الإنسان، ويجب أن تعالجها الحكومة بصورة عاجلة؛ أما القمع فلن يسفر عن شيء سوى تأجيج السخط والاستياء والتوتر السياسي".

كما أشارت التقارير الصحفية إلى أن الاعتداءات الكردية على الممتلكات العامة، في أعقاب المصادمات الأولية قد جرت إلى المزيد من ردود الفعل القاسية من جانب قوات الأمن؛ ولئن كان من واجب الحكومة السورية التصدي لمثل هذه الاعتداءات، فإنها ملزمة كذلك باستخدام أساليب تتناسب مع الخطر المحدق بها.

وقد أجرت هيومن رايتس ووتش محادثات مع مواطنين كرديين من مدينة القامشلي، قالا خلالها إنهما شهدا بأعينهما استخدام قوات الأمن الحكومية للذخيرة الحية يوم 13 مارس/آذار، أثناء موكب جنائزي حاشد في وسط المدينة لتشييع الضحايا الأكراد الذين سقطوا في اليوم السابق. وقال شاهد عيان، ينتمي لحزب سياسي كردي، إن بعض المشيعين رشقوا بالحجارة مبنى مؤسسة المياه في وسط المدينة، ثم أضرموا النار في مبنى الجمارك، وفي مبنى الأعلاف.

وفي محادثتين منفصلتين، قال الرجلان إنهما شاهدا قوات الأمن المسلحة، بالزي الرسمي والثياب المدنية، وهي تطلق نيرانها على المسيرة الجنائزية الطويلة؛ وكانت هذه القوات - فيما قال الرجلان - تسير في نحو 10 سيارات جيب عسكرية مكشوفة، ومرت هذه السيارات بالموكب مسرعة، بينما راح ركابها يمطرون المشيعين بوابل من نيران البنادق الأوتوماتيكية بصورة عشوائية. وقال أحد الرجلين إنه رأى رجلاً مصاباً بطلق ناري في ساقه، وعندما توجه للمستشفيات في وقت لاحق من نفس اليوم، علم أن عدداً من الأكراد قد قُتلوا وأصيب عشرات آخرون. وقد حثت هيومن رايتس ووتش الحكومة السورية على السماح لمراقبين مستقلين بدخول المناطق التي شهدت المظاهرات والاشتباكات، على الفور وبدون أي قيود أو عوائق؛ ولا يجوز إبعاد الصحفيين، والمسئولين الدبلوماسيين، ومراقبي حقوق الإنسان.

وورد أن قوات الأمن قد اعتقلت المئات من الأكراد منذ بدء الاضطرابات الأخيرة؛ فقد ذكر أنور البني، المحامي السوري المدافع عن حقوق الإنسان، يوم 16 مارس/آذار، أن منظمته المسماة "جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا"، لديها أسماء 300 شخص اعتُقلوا في ضاحية دمر في مدينة دمشق، وهي ضاحية أغلب سكانها من الأكراد.

وفي أعقاب حوادث العنف التي وقعت أثناء تشييع جنازة الضحايا في القامشلي يوم 13 مارس/آذار، قال مصدر كردي هناك لمنظمة هيومن رايتس ووتش إن السلطات السورية اعتقلت المئات من الشبان الأكراد في المدينة بصورة عشوائية. وقال ستورك :

" هناك أسباب وجيهة تدعو للتخوف من المعاملة التي يلقاها هؤلاء المعتقلون، خاصة إذا ما أخذنا بعين الحسبان الأساليب التي تنتهجها قوات الأمن السورية؛ فهذه

هذا، وقد دعت هيومن رايتس ووتش السلطات إلى ضمان عدم تعرض المعتقلين للتعذيب أو الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي؛ كما طالبت المنظمة بإبلاغ أهالي المقبوض عليهم ومحاميهم بمكان اعتقالهم على الفور، والسماح لهم بسرعة الاتصال بالمعتقلين. ويجب تقديم الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية يعترف بها القانون الدولي إلى محاكمة عادلة أمام المحاكم المدنية، وليس أمام محكمة أمن الدولة العليا. وقال ستورك :

"إن أي معتقل يُوجَّه إليه الاتهام أمام محكمة أمن الدولة لن يتلقى محاكمة عادلة".

فمنذ مطلع التسعينيات، أصدرت محكمة أمن الدولة السورية أحكاماً قاسية على المئات من السجناء السياسيين، في أعقاب محاكمات لا تفي بأدنى المعايير الدولية للمحاكمات والإجراءات القضائية العادلة؛ وليس بالإمكان الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة أمام محكمة أعلى منها درجة، وفقاً لما يقضي به القانون الدولي. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش أشكال التمييز المنهجي الذي تقاسيه الأقلية الكردية في سوريا، بما في ذلك حرمان أجيال من الأكراد المولودين في سوريا بصورة تعسفية من حقهم في المواطنة.

الموقف القومي الكردستاني

تضامن قومي شامل مع نضال الشعب الكردي في سورية

في الأسبوعين الأول و الثاني عبرت جماهير الأجزاء الأخرى من كردستان عن إدانتها لأعمال القتل و القمع من جانب السلطات السورية تجاه أبناء الشعب الكردي في سورية . حيث خرجت تظاهرات عارمة في مدن و مراكز أجزاء كردستان في أربيل و السليمانية وديار بكر ومهاباد و دهوك و زاخو و ئاكرىَ

تصريح المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

حول أحداث القامشلي

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

14.03.2004

تعقيبا على الحوادث المؤسفة الأخيرة في مدينة القامشلي السورية صرح ناطق باسم المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ما يلي :

إن التوقيع في بغداد على قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية أثار موجة من التأييد والفرح من قبل جماهير الشعب الكردي داخل العراق وعدد من دول الجوار، إلا

تباينت المواقف على الصعيد العربي ففي حين وقفت الأنظمة العربية وخاصة السعودية ولبنان و مصر إلى جانب السلوك الشوفيني السوري الرسمي تجاه الشعب الكردي، تميزت المواقف الأخرى بالسكوت والتجاهل أو الاتصالات غير المعلنة بالمراجع السورية.

أما على الصعيد الإعلامي فقد انحازت الفضائيات العربية التي تدار كلها بإشراف أجهزة الأنظمة العربية الخليجية وخاصة السعودية إلى جانب الموقف السوري الرسمي وأبرزت تصريحات ومواقف الرسميين أو بعض المثقفين الموالين للنظام السوري في حين تجاهلت بشكل كامل ومقصود موقف الطرف الكردي بل وقام بعض الإعلاميين الذين يثار من حولهم الشكوك الأمنية وعدم النزاهة أمثال فيصل القاسم وجاسم العزاوي بتغطية الحدث حسب ما أرادته أجهزة الأمن السورية.

وعلى صعيد الأحزاب والمنظمات والشخصيات الثقافية العربية فقد وقف الكثيرون إلى جانب النظام السوري وخاصة جماعات الإسلام السياسي في لبنان وبينهم السيد حسين فضل الله وبعض الصحافيين والإعلاميين الذين يكتبون عادة في صحف السفير والنهار وهكذا بالنسبة للصحافة الأردنية والمصرية، في حين قامت صحف

وفي هذا المجال يجب التنويه بكتابات ومواقف كل من السادة حازم صاغية و د. سعد الدين إبراهيم و سلامة نعمات، بما اتسمت من واقعية ونفس ديمقراطي ونبرة إنسانية تجاه الأحداث الكردية السورية.

هذا وقد اصدر المؤتمر الوطني العراقي بيانا تضامنيا مع كرد سورية يندد فيه بممارسات النظام الشوفيني في دمشق.

دفرسوار كردي في الخاصرة السورية

أحمد الجار الله

افتتاحية السياسة 20.03.04

في موقف النظام السوري من الولايات المتحدة ما يمثل استطرادا» في الإيديولوجية البعثية« التي انتكس نصفها الصدامي في بغداد قبل سنة، ونصفها الدمشقي لم يقتنع بعد بهذا الانتكاس، وقرر المقاومة. وحتى قرار المقاومة هذا لا يستند إلى موقف مبدئي, بل على اختيار سياسي، وفي ظن أصحاب الفكر القومي القديم انه بالإمكان اعتباره ورقة تقوي من الموقع التفاوضي وقد تؤدي إلى الحصول على شيء من أميركا.

هذه المرة لم يعد هناك اتحاد سوفياتي قائم, ولا حرب باردة مشتعلة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، وبالتالي لم تعد هناك حبال موجودة يرقص عليها النظام السوري ويحصل منها على بعض المكاسب كما رقصت عليها أنظمة أخرى في السابق .. هذه المرة توجد أميركا التي تقود العالم منفردة، وتوجد رؤيتها لإدارة وسلام وأمن واستقرار هذا العالم، وهي رؤية لا يتنازع فيها أحد، وتطلبها الشعوب، ويجيزها التدخل الإنساني الذي شرعته الأمم المتحدة. وفي مقابلة من هذا النوع لا تملك دمشق إلا خيار التفاهم بدل المواجهة, والقتال بالآخرين في الساحة العراقية، ناهيك عن هشاشة الوضع السوري، سياسيا واقتصاديا، وتراجع مستويات المعيشة لدى المواطنين الذين يعانون من بطالة مفرطة بسبب طغيان مصلحة البقاء لدى النظام، والمبررة الآن بحرية التصرف بالمجتمع المدني إلى حد الاستلاب والمصادرة، ومنعه من التشكل والتكوين، وحرمانه من إقامة مؤسساته ومن حرية الاختيار لديه. لن يقنع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أحدا بأن انفجار أحداث القامشلي وحلب، واستيقاظ الحساسيات المذهبية في مدن حلب وحمص وحماة, هي من صنع عوامل خارجية.

هذا الدفرسوار ينطوي أيضا على مخاطر آنية, فإذا كان النظام السوري يقول أنه عاجز عن ضبط حدوده الشاسعة مع العراق, وبالتالي عاجز عن تسلل عناصر الإرهاب، فان الأميركيين لن يعجزوا عن إغلاق هذه الحدود بأنفسهم, والدفرسوار الكردي هو سبيلهم لتحقيق هذا الهدف، إلى جانب أنهم سيلجؤون إلى الذريعة السورية نفسها عندما يتسلل مناهضون للنظام إلى الداخل السوري من العراق, ويقولون إن الحدود شاسعة ولا نستطيع ضبطها، خصوصا اذا ما تدفق أكراد عراقيون لنصرة بني جنسهم في كردستان سورية.
دمشق الآن تواجه لحظة الحقيقة، واحتمالات التحرش بأوضاعها مفتوحة، وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية عليها. وفي لحظة الحقيقة لا ينفع التعلق بالشعارات، ولا ادعاءات المقاومة، ولا استنهاض روح العداء ضد الأميركيين، ولا التذرع بالصراع مع إسرائيل .. ما ينفع دمشق هو مواجهة نفسها، وتكييف نظامها مع المستجدات والخروج من الاستطراد المحزن مع نصفها البغدادي الصدامي، الذي انتكس وذهب إلى غير رجعة، وتقتنع بأن الأميركيين نجحوا في تحريك الشعوب العربية، وتفتيح عيونها على حقوقها المستلبة، وملاقاتها لطموحات هذه الشعوب التي عجزت، باختلاف موازين القوى مع أنظمتها الحاكمة، وتلقى الآن المساعدة لبلوغ هذه الطموحات التي بلغها الشعب العراقي الذي يتحرك الآن ويتنفس الحرية.

حرية سورية«... مفاجأة الشرق الأوسط الجديدة»

داود البصري

السياسة الكويتية 20.03.04

كما عودنا الانقلابيون الذين دمروا كل مناحي الحياة العربية منذ ان ابتلي العالم العربي بالأنظمة العسكرية الانقلابية التي تحولت لمستوطنات وراثية وعشائرية وطائفية لم يجد السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري من تبرير ومسوغات لعمليات القمع والقتل على الهوية وبطريقة وحشية فظة عرف بها البعثيون النافقون منهم او الذين ينتظرون, في تاريخهم القومي العريق سوى اللجوء للعبارة التقليدية المعتادة وهي : وجود مؤامرة خارجية هدفها المس بالوحدة الوطنية!!

وحديث المؤامرة والمؤامرات الوهمية سيجرنا لمقاربات ومقارنات وأكاذيب تاريخية لا يتسع لها المجال, ولكنه برهان أكيد وموثق على حالة الجمود والتخشب وتصلب الشرايين التي أصيبت بها أنظمة القمع العربي منذ زمن طويل أعقب زمن الهزائم القومية الكبرى التي تسببت بها هذه الأنظمة الكئيبة والفاشلة, وفشلها في كل ميادين وصيغ العمل وطنيا وقوميا , وقيادتها لشعوبها نحو الهاوية والضياع وفقدان الأمل وإشاعة كل أمراض التخلف في مجتمعاتها بعد

إن تحول النهب والاستئثار والسمسرة والمتاجرة بالشعارات الوهمية سمة المرحلة والهوية والقاسم المشترك لتلكم الأنظمة العجفاء , فتحت راية الحفاظ على الوحدة الوطنية المزعومة استبيحت الحرمات , وهيمنت الدكتاتوريات , وأعطى المجال لأجهزة الأمن والاستخبارات والمخابرات لكي تعكر حياة المواطن وتجعل منه آلة عمياء تدين بالطاعة للزعيم الأوحد الذي لم ينجح حتى الموت في انتزاع صوره أو تقليص أصنامه وتماثيله وهي البدعة الخبيثة التي استنها البعثيون المسلمون (افتراضيا) بوحي من النظام الستاليني أو النموذج الكوري الشمالي البائس , أما الأحرار فليس أمامهم سوى أمرين لا ثالث لهما أولهما الموت تحت سحق آلة الموت القمعية , وثانيهما الهروب بالجلود والنفوس من ملائكة الغضب الثوري البشع من عناصر المخابرات وزوار الفجر! , والشعب السوري وطيلة العقود الأربعة الأخيرة من تاريخه الدموي المضمخ بكل عذاب السنين قد قدم تضحيات هائلة على مذبح الحرية الشهيدة وحيث نجح النظام في اقتناص فرص الصراعات الدولية والأزمات الإقليمية ليعوم نفسه وسط بحور المتغيرات الدولية الهائلة , وتحمل السوريون كل آلام ومعاني وصور ومهازل التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وهيمنة الفئات الطفيلية على مقدراته واستباحة ثرواته البترولية والطبيعية في حملات النهب السلطوية التي أفقرت المواطن السوري وأدخلته في أزمات معاشية وحياتية قاتلة , فهو يركض بحثا عن لقمة العيش ويلهث لإيفاء متطلبات حياته اليومية ويصارع من اجل البحث عن

هنـاك حقيقـة إستراتيجية تتناسـاها جميـع الأطـراف أو تحـاول القفـز عليهـا وهـي انطلاقة مارد الحريـة الكردي الـذي لـن تعيق انطلاقتـه كل قيـود جيـوش القمـع العربـي البائسة... فالشعب الكردي الذي تحمل من الآلام ما لم يتحمله شعب أضحى على موعد مع الحرية التاريخية ولن تستطيع أشباح الماضي البعثية من إعاقة تقدم عجلة التاريخ المنحـازة دومـا لـصالح الـشعوب المظلومـة.ولعـل شـرارة الانتفاضـة الكرديـة العارمـة ستكون مجرد البداية في تعبيد طريق الحرية للشعب السوري بجميع مكوناته، فهل نحن علـى موعـد مـع ربيـع دمـشق القريـب ? خـصوصا إن الـشام وشـعبها لـم تـزل تختـزن الرعـود والمفاجـآت!، وفـي جميـع الأحـوال فـان للحريـة الحمـراء بابـا أضـحينا نـسمع ضرباته بوضـوح , وشمس الحريـة سـاطعة لا ريـب فيهـا ولا شكوك. وعلـى رغم كل التداعيات فان رياح بغداد قد هبت على قاسيون .. فانتظروا المفاجأة.

*كاتب عراقي مقيم في النرويج

الموقف الدولي

موقف واشنطن

نفت الولايات المتحدة أمس أن يكون موقفها الداعي إلى التوقف عن (قمع) الأكراد في سوريا يمكن أن يشكل تشجيعا على (الانفصال). وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية آدم ايريلي، رداً على سؤال بهذا الشأن، (نحن لا ندعم الانفصال. نحن ندعم الممارسة السلمية لحقوق الناس في إطار وحدة الأراضي). وأضاف أن فكرة الدعم الأميركي لانفصال كردي في سوريا (محض تكهنات)، موضحاً أنه (كما هي سياستنا في العراق فنحن ندعم السيادة على الأراضي العراقية وهي سياستنا بالتأكيد بالنسبة لجيران العراق). وكانت وزارة الخارجية الأميركية طلبت من دمشق أمس الأول (التوقف عن قمع التظاهرات السياسية غير العنيفة في سوريا)، معتبرة أن الأكراد يحت

جون على (عدم المساواة في الحقوق).

الموقف البريطاني :

- دعم المطالب السلمية لأكراد سورية حسب الناطق باسم وزارة الخارجية.

البرلمان السويسري :

- إصدار بيان يندد بالمجازر ضد كرد سورية ودعم مطالبهم العادلة.

البرلمان السويدي:

- استنكار العنف السوري تجاه الكرد و التضامن مع حقوقهم و مطالبهم العادلة و تشكيل لجنة لمتابعة الوضع الكردي في سورية.

- ناطق باسم وزارة الخارجية السويدية يدين أعمال القتل بحق الكرد السوريين و يطالب بتحقيق العدالة و تلبية الحقوق المشروعة .

تضامن الرأي العام الديمقراطي :

- صدرت بيانات و تصريحات من جانب العديد من المؤسسات و المنظمات والأحزاب والشخصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية في مختلف أنحاء أوروبا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية تبدي تضامنها مع نضال كرد سورية و حقوقهم المشروعة.

قوائم بأسماء الشهداء والجرحى والمعتقلين

قائمة بأسماء الشهداء الكرد

في أحداث قامشلي والمدن الكردية الأخرى (2004/3/12)

1- عماد يوسف علي
الأم: يسرى
مواليد: آذار 1985
العمل: طالب بكالوريا
محل الإقامة: الحسكة – العزيزية – أصله من قرية خربه كرما
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/14 . وكان قد جرح بتاريخ 3/13 له ثلاثة أخوة.

2- محمد أمين يوسف محمد
الأم: شكرية علي
مواليد: 1979
الوضع العائلي: متزوج له ابنتان
العمل:
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/12
الإقامة: قامشلي – قناة السويس.

3- محمد عبد الرزاق إبراهيم
الأم: عدلة
مواليد: 1987
العمل: تاجر بسوق الغنم
تاريخ الاستشهاد:2004/3/12
الإقامة: قامشلي

4- محمد زائر إبراهيم يوسف (معروف بـ محمد زياد)
الأم: بهية
مواليد: تل معروف - 1978
الوضع العائلي: عازب
العمل: سائق
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/12
الإقامة: قرية جمعاية

5- أحمد مرعي محمد
الأم: جفالة
مواليد:1982
الوضع العائلي: عازب
العمل: طالب
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/13
الإقامة: قامشلي (أصله من قرية عابرة)

6- غسان عبد القادر يونس قنجار
الأم: شهناز عبد الرحمن

مواليد: 1981
الوضع العائلي: عازب
العمل: طالب صف أول معهد صناعي - حسكة
تاريخ الاستشهاد: السبت 2004/3/13 في الحسكة
الإقامة: قرية جولي كابارا

7- وليد بدري شاهين
الأم: خانم شاهين
مواليد: 1987/1/1
الدراسة: ابتدائية
العمل: خياط
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/12 في ديريك
الإقامة: ديريك (المالكية)

8- حسين نوري حسن
الأم: مريم صادق
مواليد: 1989/3/18
الوضع العائلي: عازب
العمل: طالب صف عاشر
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/13 بعد أن جرح في 2004/3/12
الإقامة: تل الأمراء/ ديريك

9- جوان خورشيد حسن
الأم عالية
مواليد قامشلي 1987
العمل: تجارة
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/26 بعد أن أصيب بطلقة متفجرة في الرأس حسب تقرير الطبيب المختص وذلك في 2004/3/13

10- إدريس رمضان مراد
الأم: خديجة أحمد
مواليد: قامشلي 1977

الوضع العائلي: متزوج وله أربعة أولاد
العمل: تجارة
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/12 قامشلي
الإقامة: قامشلي

11- سيوان أنور كوي
الأم: زهرة
مواليد: عامودا 1986
الوضع العائلي: عازب
العمل: طالب بكالوريا
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/25 بعد أن أصيب بتاريخ 2004/3/12
الإقامة: قامشلي

12- غيفارا بدران خلف
الأم: نوهات
مواليد: قامشلي 1985
العمل: تاجر بسوق الغنم
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/12
الإقامة: قامشلي

13- أحمد خليل محمد
الأم: عيشانة
مواليد: 1980
الوضع العائلي: عازب
العمل: عامل
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/12
الإقامة: قامشلي

14- خليل عثمان حسين
الأم:حليمة
مواليد 1935 قامشلي
العمل:متقاعد

الوضع العائلي متزوج له 7 أولاد وبنتان
تـاريخ الاستـشهاد:2004/3/17 علـى اثـر مداهمـة منزلـه مـن قبـل الوحـدات العسكرية الخاصة واعتقال ثلاثة من أولاده

15- نوري محمود إبراهيم باشا
مواليد:رأس العين 1958
المهنة:موظف في مزارع الدولة
الوضع العائلي:متزوج
تاريخ الاستشهاد:2004/3/14 رأس العين

16- آري فوزي دلو
الأم: زكية
مواليد: قره قولاق 1989عفرين
الوضع العائلي: عازب
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/16
الإقامة: عفرين

17- إبراهيم محمد صبري
مواليد: بعدينا 1980
الوضع العائلي: متزوج
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/16
الإقامة: الأشرفية (من منطقة عفرين)
18- فريدة رشيد أحمد
الأم: زينب
مواليد: جولاقلي 1968
الوضع العائلي: متزوجة
العمل: ربة منـزل
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/16
الإقامة: حلب –شيخ مقصود

19- جلال كمال موسى
الأم: فاطمة

مواليد: 1990
الوضع العائلي: عازب
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/16 أمام الأمن السياسي في عفرين
الإقامة: حلب

20- كيفارا حميد مصطفى
الأم: حبيبة
مواليد: 1986
الوضع العائلي: عازب
العمل: طالب
تاريخ الاستشهاد: 2004/3/16 أمام الأمن السياسي بعفرين.
الإقامة: حلب

قائمة بأسماء المصابين الكرد

في أحداث قامشلي والمدن الكردية الأخرى (2004/3/12)

مشفى نافذ:
1- من تربه سبي- 20 سنة- أصيب عند دوار عنترية في الفخذ الأيمن والحوض- أجريت له عملية هوشيار رمضان حسن
2- من هلالية- 25 سنة- أصيب عند العلف بطلق من الخلف في الرجل اليسرى، وأجريت له عملية بتر قدم حبيب بن جتو أوسكو
3- طلق ناري في الصدر علوان حسين

4- طلق ناري فنر نذير حجي
5- طلق ناري عزيز رمضان عزيز
6- طلق ناري مروان محمد
7- طلق ناري عبد العزيز أحمد
8- طلق ناري في الجبهة لقمان محمد قري
9- طلق ناري محمد سردين
10- طلق ناري نديم محمد
11- طلق ناري لازكين
12- عشرات الجرحى بغير الرصاص

مشفى فرمان: 2004/3/12
20 جريحاً بطلق ناري
30 جريحاً بغير الرصاص
2004/3/13
15 جريحاً بطلق ناري مكثوا في المشفى مع عمل جراحي
15 جريح بطلق ناري تم إسعافهم دون المكوث في المشفى
الموجود منهم: كاوا عبد الحليم محمود / كورنيش

مشفى الرحمة:
1- درباسية- 24 سنة- خياط – شرق مدرسة أبي ذر الغفاري
محمد زاهد حاج محمود خنس
2- من تربه سبي- 13 سنة- أصيب عند دوار عنترية- عامل مطعم.
شفكر يوسف إبراهيم
3- من قناة السويس، 17 سنة- أصيب عند الصوامع. إصابة في الرأس، غائب عن الوعي
محمد أمين حمزة محمد
4- من كورنيش- 37 سنة- أصيب عند العلف- طلقة في ساقه- عامل حداد حسين
شيخموس برزنجي
5- طلق ناري في الحوض- من تربه سبي- 17 سنة. عامل مقهى.
محمد علي محمد
6- طلق ناري- 35 سنة- قامشلي
مصطفى عمر أحمد

7- طلق ناري- 16 سنة- قامشلي
هفال أحمد خليل
8- طلق ناري- 22 سنة- قامشلي- عنترية.
فراس حمزة علي
9- طلق ناري –40 سنة- قامشلي
دخيل شيخموس
10- طلق ناري- 45 سنة. قامشلي /عنترية.
رياض جاسم
11- طلق ناري
عبد السلام عيسى
12- طلق ناري- سري كانييه –16 سنة.
راوند شيخو محمد
13- طلق ناري–40 سنة- قامشلي
بنكين داوود
14- طلق ناري- 25 سنة- ديريك
خلف محمد خالد
15- طلق ناري –18 سنة- قامشلي
جمشيد فخري
16- طلق ناري –23 سنة- قامشلي/ بليقية.
علي صالح خليل
17- طلق ناري بالحوض محمد حمزة محمد

مشفى دار الشفاء:
1- 23 سنة- قامشلي- قرب كازية الجزيرة. أصيب عند الصوامع بطلق في البطن والمعدة- عامل نجار. هجار فاضل عيسى
2- 14 سنة- قامشلي/قدور بك- أصيب بطلقة في الرأس، نصف مشلول، أجريت له عملية - عامل. آزاد حسين حاجي
3- ضمد وأرسل إلى بيته. نوري شيخموس
4- ضمد وأرسل إلى بيته. بنكين داوود
5- ضمد وأرسل إلى بيته. زانا محمد أمين
6- ضمد وأرسل إلى بيته. هوشيار
7- ضمد وأرسل إلى بيته. عبد الله

8- ضمد وأرسل إلى بيته. معصوم محمد

مشفى النور:

1- 22 سنة- قامشلي- قرب كازية بدر- أصيب بطلقة في الظهر وأجريت عملية استئصال الكلية والطحال وجزء من الأمعاء، سردار سليمان خلف.
2- 22 سنة- قامشلي- أصيب عند الجمارك بطلق في الحوض والأمعاء والمثانة، متزوج – صاحب محل. هيثم حميد ملا أحمد
3- 22 سنة-قامشلي، قرب كازية بدر – أصيب بطلق في العمود الفقري، أجريت له عملية، وهو مصاب بشلل نصفي –نجار بيتون. مسعود دخيل محمود
4- يعمل في كازية الخالدي، أصيب بطلق ناري وأخذ من قبل الأمن من المشفى. سعيد
5- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت فراس أسعد
6- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت سليمان بهاء الدين
7- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت محمد محمود
8- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت مسعود سليمان
9- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت هاني رمو
10- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت شيروان جمعة
11- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت ريزان راكان
12- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت فرهاد شكري
13- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت فرهاد علي مصطفى
14- ضمدت جراحه وأخذ إلى البيت دليل علي
15- قامشلي/ قدور بك- طلق ناري- أرسل إلى بيته سليمان شيخو
16- طلق ناري في الصدر والرقبة. مسعود محمد

المشفى الوطني:

1- 14 سنة- أصيب بطلق ناري في القولون في الملعب، وأجريت له عملية.الظهر وأجريت عملية. مصطفى أوبي خليل.
2- 25 سنة- أصيب بطلق في الأمعاء والقولون، وسلب منه 15000 ليرة. شيخموس سامي علي
3- قامشلي – أصيب بطلقة في الرجل، تهتك في العضلة. شورش عبد العزيز حسن

مشفى الطب الجراحي:

1- 21 سنة- عملية في البطن نتيجة إصابته بطلق ناري. ريزان عبد الرحمن علي

مشفى ديرك/ المالكية:

1- طلق ناري شادي رمضان.
2- طلق ناري خلف محمد
3- طلق ناري شبال مسعود
4- طلق ناري شيراز محمد حسين
5- طلق ناري عباس حسين
6- طلق ناري نوبار علي
7- طلق ناري آلان عمر
8- طلق ناري حسين بدري
9- طلق ناري محمد شفان
10- طلق ناري كاميران حسو
11- طلق ناري مصلحة عبدي
12- طلق ناري حليمة عبدي
13- طلق ناري عبد الله
14- طلق ناري رقية رشيد

عامودا

1- طلق ناري عبد العزيز أحمد الأحمد .
2- طلق ناري فرهاد شكري إبراهيم.
3- طلق ناري خليل حسن
4- طلق ناري هوشنك أحمد
5- طلق ناري أحمد ججاني

الحسكة:

(جميع الأسماء الواردة في الجدول أدناه أصيبوا بطلقات نارية)

1- نوح عبد سليمان
2- مسعود احمد خليل
3- مسعود محي الدين محمود

4- مسعود سليمان
5- عدنان سلطان
6- عبد الله محمد سليمان
7- ملكه عبيد
8- إدريس فرج مجول
9- آزاد سعد قاسم
10- آلان سعد
11- خالد محمد عيد و
12- بريفان فرج شيخي
13- تامر عبد الحميد
14- جوان إسماعيل
15- ثامر عباس
16- نوبار فرمان
17- لقمان محمد
18- لقمان كاظم
19- حسن شيخموس
20- صبري حسن
21- هشام صبري
22- ماجد إبراهيم داوود
23- نوح عبدو ياسين

حلب :
1- خالد عبد القادر /14 سنة
2- زكريا علوش /17 سنة
3- هوريك بلال /15 سنة
4- فيدانة إيبو /40 سنة

المجموع العام:
1- 11 إصابة بالرصاص، وآخرون بغير الرصاص مشفى نافذ .
2- 51 إصابة بالرصاص، وآخرون بغيره. مشفى فرمان.
3- 17 إصابة بالرصاص مشفى الرحمة.
4- 8 إصابة بالرصاص مشفى دار الشفاء.

5- 16 إصابة بالرصاص مشفى النور.
6- 3 إصابة بالرصاص المشفى الوطني /قامشلي.
7- 1 إصابة بالرصاص مشفى الطب الجراحي.
8- 14 إصابة بالرصاص مشفى المالكية.
9- 6 إصابة بالرصاص عامودا.
10- 23 إصابة بالرصاص الحسكة.
11- 4 إصابة بالرصاص حلب.

المجموع : 154 مصاباً

ملاحظة 1:
هناك عشرات المصابين بطلقات نارية لم يدخلوا المستشفيات، وإنما يعالجون في الخفاء، خوفاً من الاعتقال.

ملاحظة 2:
هذه القائمة بأسماء الجرحى غير مكتملة، نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة من جهة، ونتيجة بعض التقصير من جهة أخرى.

معتقلي منطقة ديريك (المالكية)

قرية روباريا:

الرقم	الاسم والشهرة	ملاحظات
1	خلف محمد مراد	47 عاماً
2	إسماعيل حسين عمر	42 عاماً
3	عدنان علي سلو	بعثي (مدرس في الثانوية الصناعية بديريك)
4	رمضان سليمان سلو	33 عاماً

5	عمر سليمان سلو	
6	حسين سليمان سلو	
7	محمد جان عتو	85 عاماً أطلق سراحه بعد 10 أيام في سجن الحسكة
8	خليل عرفات عرفو	18 عاماً أطلق سراحه بعد 10 أيام في سجن الحسكة

أسماء الذين مازالوا في المعتقلات (منطقة ديريك) :

الرقم	الاسم والشهرة	ملاحظات
1	دارا أحمد	معلم مدرسة – عضو لجنة تهدئة الوضع في ديريك
2	حسن يوسف	عضو لجنة تهدئة الوضع في ديريك
3	محمد سعدون	مدير مدرسة-ناشط سياسي كردي
4	أحمد إسماعيل أحمد	
5	دلشاد أحمد إسماعيل	جريح بطلق ناري
6	صلاح أيوب	مدرس مرحلة ابتدائية
7	شيرين محمد	أفرجت عنها ثم أعيدت اعتقالها- في العقد السادس من عمرها
8	مسعود حاجي يوسف	
9	ميجر عكيد	

10	محمد رمضان أحمد	عراقي الجنسية(لاجئ)
11	سليم أحمد إبراهيم	48 عاماً قرية كركاميرو(تل الأمراء)
12	مسعود درويش صالح	بانة قصر (عين الخضراء)
13	محمد عبدي محمود	عين ديوار
14	هفال عبدا لله	
15	محمد فريد سليمان	جريح بطلق ناري ___ طالب جامعي
16	كنعان حسين	
17	جوان لزكين حسو	
18	حسن إسماعيل	
19	راتب حسن جار الله	
20	كندال محمد أمين	
21	هزار علي عباس	
22	جوان فؤاد ناصر	اعتقل في دمشق
23	ريزان أحمد عبد الرحمن	اعتقل في دمشق
24	ناصر علي ناصر	اعتقل في دمشق
25	زيور محمد شريف	
26	أحمد عبد الله	
27	آلان عبد الرحمن	
28	أحمد حسن صالح	قرية كركاميرو(تل الأمراء)

29	علي عبد اللطيف	
30	عبد الله زكي محمد	
31	لزكين مصطفى	أصله من قرية (كربالات)
32	إسماعيل رمضان محمد	
33	علي عبد الله جانكير	
34	زردشت ملكاني	
35	رضوان محمد	
36	كنعان سعدون موسى	
37	شفان خليل حسين	
38	آزاد علي عباس	لاجئ عراقي
39	عبد الكريم حميد موسى	
40	عبد الرحمن حميد موسى	
41	بهزاد رمضان حاجي	بعثي
42	دلوفان بدري خليل	أفرج عنه ثم تم اعتقاله مرة ثانية
43	خليل جندي	
44	مسعود بدري خليل	أفرج عنه ثم تم اعتقاله مرة ثانية
45	عمر إسماعيل عبدي	سياسي كردي
46	صبحي سليمان عليكو	
47	محمد سعيد	

48	أنس عبد الكريم صالح	صيدلاني
49	توفيق رمي	
50	طه يوسف عمر	
51	إبراهيم عبدي إسماعيل	
52	نافع عبد الله ملا مجيد	
53	ياسر محمد إبراهيم	
54	عبد اللطيف محمود محمد	
55	طلال أكرم طاهر	
56	بسام إسماعيل إسماعيل	
57	عادل درويش	
58	تاج الدين عبد الكريم	
59	نضال جمال حسن	
60	ماجد أديب محمد	
61	بهرم رمضان شلال	
62	صالح جاسم رضوان	
63	نزهان عبدي	
64	أمين كاميران حاجي	
65	جهاد مصطفى	
66	مزكين عبد الهادي	

أسماء الذين تم الإفراج عنهم في منطقة ديريك:

الرقم	الاسم والشهرة	ملاحظات
1	أحمد مستو إسماعيل	إجازة في الحقوق
2	صالح سعيد جانكو	فني - كاتب
3	رمضان رشيد	بيطري ___ شيوعي (يوسف فيصل)
4	محمد حاجي رسول	فني – محاسب في بلدية شكر خاج (شرم الشيخ)
5	زنار العلي حمدو	موجه تعليم إلزامي(بعثي)
6	محمود درويش صالح	بانة قصر (عين الخضراء)
7	عبدا لله حسين حسن	موظف بمؤسسة الكهرباء
8	دارا حاجي ملا مجيد	
9	عمر عمر	بائع لوازم خياطة
10	قيس أزاد سليمان	غيبوبة من الساعة 3 صباحاً حتى 11 ظهراً من اليوم التالي
11	إسماعيل أحمد	
13	كوبال ميرزا	
14	حسن ميرزا	
15	حسن علي عطار	
16	احمد ميرزا حسن	

17	احمد إسماعيل إسماعيل	
18	خليل حسن ميرزا	
19	محمد أمين (أبو كندال)	
20	شفان خليل شيخموس	اعتقل في دمشق
21	مهران عبد القادر	
22	عصام أحمد صادق	نجار
23	عباس سليمان	
24	محمود حاول	ميكانيكي
25	عبد الله حسين حسن	موظف بمؤسسة الكهرباء
26	بدري خليل	

ملاحظات:

1- بعض الأسماء الواردة في هذا التقرير غير موجود في السجلات المدنية ,كونهم من المجردين من الجنسية أو من المكتومين.

2- أغلب المعتقلين تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي ,ومهددين بالاعتقال إذا ما تم إبلاغ المنظمات الحقوقية والقانونية بإجراءات التعذيب.

3- الاعتقالات عشوائية الغرض منها بث حالة من الرعب والخوف بين الجماهير الكردية بحجة إعادة هيبة الدولة,بدون وجود أدلة قانونية تثبت التهم الموجهة للمعتقلين.

4- نتيجة حالة الرعب التي فرضتها الأجهزة الأمنية اضطر العديد من الناس للتواري عن الأنظار إلى أماكن مجهولة.

5- هناك العديد من المعتقلين لم نتمكن من الحصول على أسمائهم نتيجة الظرف الأمنية.

معتقلي منطقة معبدة:

الاسم والشهرة	ملاحظات
أسماء مراد سلي	أم لسبعة أطفال مصابة بالقلب اعتقلت 2004/4/21
فرهاد عايد	22 سنة اعتقل 2004/4/21
حسن مراد سلي	40 عاماً اعتقل 2004/4/21
محمود علو سلي	مواليد 1969
شهناز محمد بشير كلو	2004/4/21
احمد سعيد بركات	مواليد 1956

أسماء بعض المعتقلين من كلية الطب البيطري في جامعة حما

احمد علي، آزاد حسين، آزاد سليمان، هفال يوسف، سردار عثمان، عبد الله عبد الله، صابر عيسى

أسماء بعض المعتقلين الكرد اثر الأحداث الدامية التي شهدتها الجزيرة

تصـــريح

في إطار الممارسات الأمنية المتسارعة باتجاه التوتير ، الذي تعتمده السلطات المسؤولة التي لم تخرج حتى الآن عن نطاق الحل الأمني في تعاملها مع الفتنة المفتعلة التي بدأت من ملعب القامشلي، الذي يطلب أن تبدأ التحقيقات من أحداثه الدامية، وتتم محاسبة المسؤولين عن تفجيرها، فإن تلك الجهات تواصل مداهمة بيوت المواطنين الأكراد واعتقال المزيد منهم، كما بدأت باستدعاء العديد من المواطنين في بعض المدن إلى دائرة الأمن الجنائي بالحسكة، ووضعهم رهن الاعتقال، حتى لحظة إعداد هذا التصريح، ومن هؤلاء المعتقلين :

1-محمود عمو رأس العين
2-لقمان بوبو ==
3-احمد جمعة قوقياني ==
4-خالد محمود ==
5-رشاد ملا درويش ==
6- عمر رمو قوقياني ==
7-علاء توفيق رأس العين
8-يحيى عمر قوقياني ==
9-خالد محمد طعموش ==
10-فواز أبو زيد القامشلي
11-نصر الدين برهك جل آغا
12-سليمان محمد إسماعيل درباسية

إن مواصلة مثل هذه الاعتقالات تثير المزيد من الاستنكار والقلق لدى جماهير شعبنا الكردي، وتعبر عن نوايا سيئة ومبيتة في تعامل السلطات المسؤولة مع هذه الأزمة المفتعلة. ولذلك، فإننا نؤكد، مرة أخرى ،ضرورة الكف عنها، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة للبحث في أسبابها وتداعياتها، ومحاسبة كل من يثبت التحقيق إدانته.

في *30/3/2004*
مجموع الأحزاب الكردية في سوريا

81 معتقلاً جديداً

فيما يلي قائمة بأسماء بعض الكرد المدنيين الذين داهمت السلطات بيوتهم واقتادتهم عنوة إلى المعتقلات في الأسبوع الأخير:

1- إسماعيل رمضان محمد
2- علي عبد اللطيف
3- لازكين مصطفى
4- ياسر محمد إبراهيم
5- عبد الله زكي محمد
6- محمود حاول
7- آزاد علي عباس
8- فرهاد علي عباس

9- سيامند جميل أحمد
10- سيبان جميل أحمد
11- هفال صبحي علوش
12- آزاد أحمد عباس
13- توفيق رمي
14- الصيدلاني أنس صالح
15- نافع عبد الله ملا مجيد
16- إبراهيم عبدي إسماعيل
17- زياد عبد الكريم
18- جهاد مصطفى شيخموس
19- تحسين (من قرية بليسي)
20- ميجر عكيد آغا
21- كنعان سعدون
22- جهاد سعدون
23- شفان خليل
24- محمد عبد العزيز خلف
25- محمود عبد العزيز خلف
26- فارس عبد العزيز خلف
27- عبد الإله منير ملا درويش
28- المهندس برهان ممدوح كربلكي
29- ناجي أحمد موسى
30- رفعت ويسي
31- أحمد حمو جمو
32- علي حنيف جمو
33- حسين معمو كنجو
34- برهان ويسي
35- علي محمد جمال
36- دحام سينو شيخو
37- مصطفى باغستاني
38- إدريس داود
39- فواز شيشي
40- محمود باقي

41- كادار محمد خليل
42- كاوا حسن خليل
43- كسرى حسن خليل
44- طلال حسن خليل
45- مروان مسلم مسلم
46- عبيد أحمد حجي
47- شيركو حسن أحمد
48- علي سعيد
49- جميل حيدر
50- نيجيرفان بركات
51- جمشيد خلف
52- عبد الحميد خليل بري
53- لقمان خليل رفعت
54- محمد خير سليمان بنكو
55- متين أحمد عباس
56- هيثم أحمد عباس
57- جلال حاجي شيخموس عمر
58- جمشيد إبراهيم
59- محمود سليمان عمر
60- سليمان علي شنغالي
61- راتب حسن
62- طه يوسف عمر
63- بسام إسماعيل إسماعيل
64- عادل درويش
65- تاج الدين عبد الكريم
66- علي عبدي فندي
67- طلال أكرم طاهر
68- عبد اللطيف محمود محمد
69- محمد علي
70- ريزان محمد علي
71- آزاد محمد علي
72- حسين علي حسين

73- ماجد أديب محمد
74- عباس سليمان
75- بهرم رمضان شلال
76- صالح رضوان جاسم
77- نزهان عبدي
78- مزكين عبد الهادي أحمد
79- عبد الحكيم بيجو
80- إدريس محمد عليكا
81- المحامي محمد شيخو

قائمة بأسماء بعض المعتقلين من منطقة رأس العين (سري كاني)

1- أحمد حمو بن جمعة (قوقياني) عامل 2- أحمد حيدر حمو (قوقياني) عامل 3- داود محمد حمو (قوقياني) قصاب – رياضي بكمال الأجسام 4- المهندس محمد هادي حسام عيسو (مهندس مدني) 5- مسعود حسام عيسو (مزارع) 6- المحامي لقمان بوبو أيانة (محامي) 7- زبير محمد علي صديق (تاجر جملة) 8- فرهاد مسلم (صناعي صاحب مخرطة) 9- أحمد معمو كنجو (عامل) 10- بهزاد سليمان عبد الحليم (طفل) 11- دكتور دورسن حسين الأوسكان (طبيب جراح) 12- أستاذ محمود حمو عمو (أستاذ متقاعد) 13- رشاد محمود ملا درويش (صيانة براداة) 14- أحمد شكري سعدون (خياط) طفل 15- خليل حمو أحمد (طفل) 16- عبدو سليمان شيخ حسين (عامل) 17- علاء الدين توفيق (عامل) 18- زهر الدين زهري جاجان (عامل) 19- عبود أيو أتاش (عامل) 20- سعدون محمود داوي (موظف في بلدية رأس العين

ملاحظة: تم الاعتماد في هذه المعلومات على مصادر أعلام الأحزاب الكردية و الصفحات الالكترونية الكردية في الخارج و بعض المصادر الخاصة.

صدر عن رابطة كاوا للثقافة الكردية

- كفاح واستشهاد البطل السوفياتي الكردي فيودور ليتكين، تأليف : يورى سالنيكوف، ترجمة: بافي نازي .
- كردستان والمسألة الكردي ، تأليف : البروفيسور بافيج ، ترجمة : برو .
- لمحات من تاريخ الانتفاضات والثورات الكردية، إعداد : أبو شوقي .
- الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق (1961–1968)، تأليف: ش. ج. آشيريان، ترجمة : ولاتو.
- الجبال والسلاح ، تأليف: جيمس أولدرج، ترجمة: جوان.
- الجبال المروية بالدم ، تأليف : بافي نازي ، ترجمة : رزو .
- انتفاضة الأكراد 1880 ، تأليف: جليلي جليل، ت : سيامند سيرتي .
- قصائد من الفولكلور الكردي ، تحقيق: حاجي جندي، أوروديخان جليل، جليلي جليل، ترجمة: ولاتو.
- نهضة الأكراد الثقافية والقومية (نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، تأليف: جليلي جليل، ترجمة: بافي نازي، ولاتو، كدر.
- كردستان تركيا بين الحربين ، البروفيسور م . أ . حسرتيان، ترجمة : د. سعد الدين ملا – بافي نازي .
- في سبيل كردستان (مذكرات زنار سلوبي) ، ترجمة : رضوان علي .
- كردستان والأكراد ، تأليف : ملا. ع . كردي .
- الأكراد ملاحظات وانطباعات، الأكراد أحفاد الميديين، تأليف: ف. ف. مينورسكي، ترجمة وتعليق: د. معروف خزندار-د. كمال مظهر أحمد.

- الأكراد شعباً وقضية ، تأليف صلاح بدر الدين.
- قواعد اللغة الكردية، رشيد كورد(بالكردية).
- بطولة الكرد في ملحمة قلعة دمدم، إعداد: جاسم جليل، ترجمة: شكور مصطفى.
- موضوعات كردية ، تأليف : صلاح بدر الدين.
- القضية الكردية والنظام العالمي الجديد، تأليف: صلاح بدر الدين.
- مدينتي الحبيبة هولير ، مدينة المتناقضات (رواية) ، حليمة السنجاري .
- البارزاني والحركة التحررية الكردية 2/1 ، تأليف : مسعود البارزاني .
- سروه (رواية) ، حليمة السنجاري .
- دراسات في تاريخ الكورد ، تأليف : د . فرهاد بيربال ، ترجمة: ترزه الجاف.
- **Sev]n Desta M]rd[n] (/[rok) Xemg[n] Remo**
- زنزانة كة فةر (رواية) تأليف: سلام عبد الله، ترجمة: أحمد شوكت.
- الأدب الشفاهي الكردي ، تأليف : علي الجزيري .
- غرب كردستان (دراسة تاريخية-سياسية-وثائقية)، تأليف: صلاح بدر الدين.
- **Ziman] Kurd[(R]niv[s). Deham Ebdulfettah**
- موجز مسيرة الصحافة الكردية في سوريا ، عبد القادر بدر الدين .
- القضية الكردية أمام التحديات ، تأليف : صلاح بدر الدين.
- يلماز كوناي ودور السينما الوثائقية في النضال الوطني، تأليف: د. إبراهيم محمود.
- جسد لا يحتمل أعضاءه (شعر) ، مروان شيخي .
- جمعية خويبون والعلاقات الكردية – الأرمينية ، تأليف : محمد ملا أحمد .
- صلاح الدين الأيوبي (موطنه الحقيقي والدور التاريخي للأيوبيين)، تأليف: عبد الخالق سرسام .
- **West Kurdistan, SELAH BEDREDIN (English)**
- المدن الكردية ، آزاد ديركي .
- الكورد في دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: حميد ريبوار.
- زرادشت والزرادشتية ، رمضان الداوودي .
- تنظيم خويبون وثورة آكري ، تأليف روهات آلاكوم، مراجعة: شكور مصطفى.
- لقاء العظماء (مذكرات)، الكاردينال أ. فيليتشكي، ت: عدنان بدر الدين.
- وقائع المؤتمر التأسيس لجمعية الصداقة الكردية – العربية .
- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان ، تأليف: د . هيثم مناع .
- دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، (وثيقة)، الملازم الأول محمد طلب هلال.

- انتفاضة 1925 الكردية في تركيا ، د . كمال مظهر أحمد .
- كردستان في عهد السلام، د.أحمد عثمان أبو بكر.
- **Kovara HAWAR, Jimar 1-57 (1932 – 1943) , Caladet Bedirxan**
- **Kovara RONAH[, (1942 – 1945) Celadet Bedirxan**
- **ROJA N~ , Rojnama Siyas[ya Aftey[(1943 – 1947) ,Kam[ran Bedirxan , 73 Jimar**
- **J[n , Kovara Kurd[- Tirk[(1918 – 1919) Gild: J[T[p]n Ereb[bo T[p]n Lat[n[: M. Em[n Bozarslan**
- **ELFABEYA KURDI ,Osman Sebr[**
- **Sev]n Desta M]rd[n] (/[rok) Xemg[n] Remo**
- ثقافة حقوق الإنسان ، إعداد وتقديم : د. عبد الحسين شعبان.
- عشائر كردستان ، مجموعة من الباحثين.
- وقائع المهرجان التضامني مع الشعب الفلسطيني.
- فعاليات الأسبوع الثقافي لرابطة كاوا للثقافة الكردية.
- فن الطبخ الكردستاني – أنور عبد الأحد السندي.
- الحركة القومية الكردية في سورية – صلاح بدر الدين.
- **The Kurdish National Movement in Syria – Salah Badraddin**
- بزوتنةوةى نةتةوةيى كورد لة سوريا، نووسين: سةلاح بةدرةدين، وةرطيَرانى: ميكائيل ئيبراهيم.
- ئازادى بةشةرتى كةلةثضة – محةمةد قادر.
- يادى ريَزليَنانى شوكر مستةفا، بنكةى كاوة.
- الكورد والعرب اتحاد اختياري و شراكة عادلة (بحوث نظرية)، تأليف: صلاح بدرالدين.
- سوبارتو، حليم يوسف.
- غرب كردستان الربيع الدامي، صلاح بدر الدين.